

طريق الشعب الوحدة

حرية .. سلام .. وعدالة

أكثر من عشرة سنوات مع الكارثة الإنسانية في دارفور



اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

نوفمبر 2014

أكثر من عشر سنوات
مع الكارثة الإنسانية
في دارفور

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

نوفمبر 2014

طريق الشعب الوحدة

حرية سلام وعدالة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
❖ الأطار العام للأزمة في دارفور	4
❖ مقدمة	8
❖ جذور الأزمة وتحديد العوامل الرئيسية التي ظلت تساهم في تفاقمها	15
❖ المستجدات والتطورات المتصلة بالكارثة	28
❖ الموقف التاريخي والمبدئي للحزب من الوضع في دارفور	44
❖ الخاتمة.	58
❖ المصادر.	62

الإطار العام للأزمة في دارفور

تثمن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني الجهد الذي بذل في إعداد هذا الكتاب والذي صدر بحجم معقول وقررت أن يصحب إصدار الكتاب إقامة اسبوع بشأن دارفور يشمل معارض وورش بالاضافة لندوات ومخاطبات.

*** يأتي هذا الكتاب: (أكثر من عشر سنوات مع الكارثة الإنسانية في دارفور)، مواصلة لإستخدام منهج الجدل الماركسي، أداة فعالة في سبر غور قضايا الواقع السوداني، ومواصلة واستناداً على المعالجات التي قدمها الحزب الشيوعي وأبانها في مواقفه وفي وثائقه على طريق الحل السياسي القومي لأزمة دارفور. يرد ضمن هذه المعالجات بيان مارس 2003م الذي صدر مع بداية تفجر الأزمة والبيانات الأخرى ومن بينها بيان: (لا بديل للحل السياسي القومي لأزمة دارفور) الصادر من اللجنة المركزية للحزب في مايو 2013م، والمقالات واستطلاعات الرأي التي تضمنتها "صفحة دارفور" بجريدة الميدان، وكذلك كتيب عن أزمة دارفور أصدره مكتب إعلام اللجنة المركزية للحزب في مايو 2011م بعنوان: (دارفور... قراءة في ملف الأزمة). وأيضاً ترد في هذا السياق، مجمل مساهمات الحزب في التحالف الوطني لعلاج أزمة دارفور، وفي هيئة محامي دارفور. كما تم تكريس عدد من المنابر الإعلامية التي نظمها الحزب في العامين الأخيرين لشرح وتوضيح موقف الحزب من أزمة دارفور وتطوراتها. هذا بالإضافة للفعالية التي نظمتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام السادس للحزب في هذا الخصوص، والتي أنتظم فيها طيف سياسي واسع.**

*** تكمن جذور أزمة دارفور في سياسات الأنتاج والتنمية غير المتوازنة (ما اصطلح على تسميته بالتهميش) الممتدة عبر السنوات، ورفض المطالب المشروعة لأهل دارفور في قضايا التنمية والديمقراطية واللامركزية. قاد هذا الواقع، خاصة بعد ثورة أكتوبر 1964 ومناخها الديمقراطي، الى نهوض اجتماعي واسع في الإقليم حمل فوق ظهره تنظيمات دارفورية ترفع هذه المطالب خاصة تنظيم نهضة دارفور. ما حدث وقتذاك ان القوى التقليدية الحاكمة تعاملت مع تلك التنظيمات بدمغها تارة بالعنصرية وتمزيق وحدة السودان. وتارة أخرى "خاصة بعد أن أوضحت نتائج الانتخابات البرلمانية الثقل الجماهيري لنهضة دارفور" بمحاولة استمالة بعض قادتها بالمناصب الوزارية، بهدف تصفيتها وبالتالي إنقاذ الكيانات الحزبية التقليدية الموالية لها من خطر التفكك والانكماش.**

*** تحت مظلة حكم الإنقاذ، ارتدت الأزمة في دارفور أبعاداً جديدة وعمقت من كونها جزءاً من الأزمة الوطنية العامة في البلاد، ومكوناً عضوياً من مكوناتها. فقد قادت الموارد المتناقصة في الإقليم جراء فشل وإنهيار مشاريع التنمية بآثار الفساد والخصخصة وكذلك الجفاف والتصحر للصراعات الدامية بين الأبالة والمزارعين بين الرعاة وأرباب**

الحواكير. وقاد هذا الواقع، مع الفشل الحكومي في تلبية مطالب جماهير الإقليم بالتنمية والديمقراطية، لإفراز حركات دارفور المسلحة. فهي في الواقع لم تقم "بروس"، وإنما أملى قيامها برنامج سياسي/ اجتماعي ضاغط. كما قادت الصراعات الدامية واتساعها، إلى نشوء وانتشار معسكرات النازحين واللاجئين وغدت هذه المعسكرات إلى جانب الحركات المسلحة من العناصر الفاعلة في أزمة دارفور.

*** ورغم كل هذا، و لحاجة في نفس يعقوب، تقدم حكومة الإنقاذ وبصورة متعمدة تشخيصاً خاطئاً لأسباب الأزمة. وذلك كغطاء آيدولوجي لسياسات التمكين والهيمنة التي تنتهجها، فالأزمة من منظور الانقاذ هي انفلات أمني جراء عمليات النهب المسلح الذي تقوم به حركات دارفور المسلحة، وهي خنجر صهيوني في خاصرة العالمين العربي والإسلامي، وهي أزمة مزروعة من دول الإستكبار، وما إلى ذلك.**

*** وايضاً تهدف الإنقاذ من وراء ذلك إلى انتهاج الحل العسكري لعلاج أزمة هي بالدرجة الأولى، وفي قاعها العميق، أزمة سياسية اجتماعية اقتصادية. ويرمي الحل العسكري بالطبع إلى تصفية حركات دارفور، وفض المعسكرات، باعتبارها أهم عناصر فاعلة وشاخصة للأزمة. وبالتالي حل الأزمة بصورة شكلية عن طريق طمس مظاهرها ونتائجها البارزة من الخارطة.**

وطبيعي أن الحل السياسي القومي للأزمة في أجواء الديمقراطية والحريات، وفي حضور كل أطراف ومكونات دارفور والحركة السياسية في البلاد، سيكون ولا شك خصماً على رصيد التمكين الذي راكمه المؤتمر الوطني بالقهر والقمع في الإقليم.

تنتهج حكومة الإنقاذ لفرض التمكين، سياسات "فرّق تسد"، والمحاباة العرقية والسياسية، واستحداث نظارات ومحافظات لقبائل موالية بعينها في مناطق إدارية وحواكير لقبائل أخرى غير موالية، وتسييس الإدارات الأهلية، وتقسيم الإقليم الذي ظل موحداً منذ القرن الخامس عشر إلى خمس ولايات بقرارات أدارية من المركز، لا برغبة أهله. وكذلك تلجأ حكومة الإنقاذ للاتفاقيات الثنائية مع هذه الحركة المسلحة أو تلك، دون الالتزام مالياً وسياسياً وأمنياً ببنود ماتم الوصول له من اتفاق. وبالتالي غل يد السلطة التي تنبثق عن الاتفاق عن تلبية المطلوبات اللازمة لحل الأزمة. وتجدر الإشارة هنا إلى التصريحات التي أدلى بها كل من مني أركو مناوي بعد اتفاق أبوجا و د. السيسي بعد وثيقة الدوحة، والتي تشير إلى أن المؤتمر الوطني يفتقد الإرادة السياسية في تنفيذ الاتفاقات المبرمة.

كما تلجأ حكومة الإنقاذ أيضاً، وعندما تستحكم حلقات الأزمة، إلى تحويل مسئولية ملف دارفور في المؤتمر الوطني من مسئول لآخر، دون تغيير في السياسات التي فاقمت من الأزمة.

*** الأذرع الضاربة، واليد الباطشة، للسياسات التي تنتهجها حكومة الإنقاذ للتمكين هي القمع المفرط وفرض حالة الطوارئ في الإقليم بصورة متواصلة. وإطلاق أيادي المليشيات الحكومية من جنجويد وحرس حدود وقوات دعم**

سـريع. والسياسات ترمي في مجملها لإضعاف وحدة أهل دارفور حول مطالبهم العادلة والمشروعة. مثل مخطط تأجيج الصراعات بين من أسمتهم (العرب والزرقة)، رغم وقوف معظم القبائل ذات الأصول العربية ضد هذا المخطط. وقد هدف ذلك المخطط وعن طريق المحاباة والتقسيم السياسي والإداري للاقليم والقمع الدموي إلى تقليص نفوذ القبائل ذات الأصول الافريقية مثل قبائل الفور والمساليت والزغاوة والبرتي والداجو والميدوب...الخ لمصلحة القبائل ذات الأصول العربية. وصاحب ذلك المخطط، وكما هو معلوم، أستجلاب عناصر من أصول عربية إسلامية من بلدان غرب أفريقيا للحلول محل النازحين واللاجئين بآثار القمع وحرق القرى وقصف الطيران في معظم مناطق دارفور.

ولكن هذه المخططات، رغم بقاء أثارها، جرى تطويقها واختراقها بالتطورات اللاحقة في الأزمة، وما فجرته من صراعات سياسية واجتماعية وتضامن محلي وإقليمي وعالمي مع أهل دارفور. وقد تعدى الصراع القبلي في دارفور حدود النزاع التقليدي حول الموارد وبات صراعاً حول السلطة والثروة. والواقع اليوم أن الصراعات الدامية في دارفور لا تدور فقط بين القبائل ذات الأصول العربية، بل أيضاً بين بطونها وأفخاذها. وهذا لا يمكن تفسيره إلاّ في إطار الصراعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أشعلت فتيلها سياسات التمكين "وفرق تسد" والقمع الذي تمارسة الإنقاذ. ومعلوم أن هذه الصراعات الدامية بين القبائل ذات الأصول العربية لا يمكن إطفاء جذوتها إلا إذا إنتبهت هذه القبائل إلى خطورة هذه السياسات التي ألحقت بها أضراراً بالغة. كما ألحقت بها أيضاً محاولات حكومة الانقاذ ومعالجاتها الجزئية لهذه الأزمة باعتمادها على الحلول القبلية المجزأة. فهي صراعات لا يمكن حلها عن طريق مؤتمر أم جرس الأول ولا الثاني...

* يرمي الحزب الشيوعي لاستجلاب الدعم والتأييد لوضع الحل السياسي القومي للأزمة موضع التنفيذ، وتوسيع قاعدته السياسية لتشمل كل الحركات الدارفورية، ولتصل الحركات إلى موقف تفاوضي موحد.

وسيواصل الحزب سعيه عبر الصلة مع كل أطراف الصراع والمتأثرين المباشرين، بمن في ذلك النازحين في المعسكرات وقيادات المجتمعات الأهلية. وسيتابع مركز الحزب وقيادات المناطق الحزبية في دارفور، اللقاءات مع حركات دارفور وسائر مكونات المجتمع الدارفوري، وإصدار البيانات وإقامة الندوات والمخاطبات بما في ذلك المخاطبات للنازحين وقياداتهم، وسيتواصل اصدار صفحة دارفور بالميدان.

الجدير بالذكر أن مؤتمر الفاشر، الذي نظمته السلطة الإقليمية في مناسبة مرور عام على وثيقة الدوحة، قد أكد صحة طروحات الحزب الشيوعي الخاصة بضرورة الالتزام المالي والسياسي من قبل الحكومة الاتحادية بما تم الاتفاق حوله عبر التفاوض، وذلك لتمكين السلطة الإقليمية من القيام بمهامها، وخاصة في التنمية والتعويضات وانجاز وحدة الاقليم وعودة النازحين واللاجئين إلى قراهم الأصلية والمحاسبة والعقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الأنسانية وجرائم الابادة الجماعية. كما اكد ذلك المؤتمرعلى ضرورة إقناع حركات دارفور الأخرى بقبول الحوار والتفاوض وصولاً لتوسيع إطار العملية السلمية، ولضمان تنفيذ مكاسبها على أرض الواقع.

- **وقد نبه الحزب إلى أنه وبمرور الزمن ستتحول أزمة دارفور، في حال بقائها مشتعلة ومتطورة دون حل عادل وديمقراطي، من أزمة موارد وتهميش وغياب ديمقراطية وحسب إلى أزمة هوية. وعندها ستتعرض وحدة ما تبقى من السودان لاحتمالات المزيد من التشظي.**

====================

مقدمة:

يستند الحزب في تحليله لقضية دارفور على المنهج الماركسي. وذلك بدراسة الظاهرة في وجودها، نشوئها وتطورها ومآلاتها، في ارتباطاتها الشاملة وحركتها ودراسة الظاهرة على ضوء الصراع الطبقي في دارفور والسودان والعالم عموماً. ويتم هذا في إطار أيديولوجيات تحاول إخفاء الصراع الطبقي في أشكال دينية وعرقية وأثنية وقومية. دراسة الواقع الماثل بكل تعقيداته يعني كذلك دراسة الظاهرة في سكونها الظاهري لفترة زمنية محددة. والحزب يدرك أن حل الأزمة الوطنية في بلادنا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإعتراف بالتعدد والتنوع الثقافي، والعرقي والديني، والاثني، واللغوي في السودان، والاعتراف بالتظلمات التاريخية التي نتجت عن غياب الديمقراطية والتنمية غير المتوازنة.

يتسق هذا التحليل مع رؤية الحزب المعلنة والمعروفة. كما يشكل إضافة منطقية وضرورية لكثير من التحليلات الصائبة التي تم التوصل إليها في وثيقة الماركسية وقضايا الثورة السودانية. خاصة حول القضايا المرتبطة بالتظلمات التاريخية ومشكلات الهوية وغياب الديمقراطية والتنمية المتوازنة وعدم الاعتراف بالتعدد الثقافي والعرقي والديني وفي ظل المحاولات المتواصلة لفرض الهوية الاحادية على كافة السودانيين.

اعتبرت وثيقة الماركسية وقضايا الثورة السودانية، التي صدرت في ستينيات القرن الماضي، دارفور من ضمن مناطق قطاع الأنتاج التقليدي في السودان. ومن الطبيعي أن التحولات الهائلة التي حدثت في دارفور منذ ذلك التاريخ تستدعي قراءة جديدة ومتأنية بغرض الإلمام بطبيعة هذه التحولات التي شملت كافة نواحي الحياة. للوصول إلى الإستنتاجات السليمة التي يمكن أن تساعد في التخطيط العلمي والعملي لوضع البرامج المتعلقة بإعادة اعمار دارفور وتعويض أهلها عن الاضرار والتظلمات التي نتجت عن الكارثة الراهنة والتشوهات التاريخية المرتبطة بغياب التنمية المتوازنة والعادلة. استناداً على المعلومات والاحصائيات الحقيقية والمؤكدة في هذا الخصوص.

ومن المؤكد أن قرارات الديكتاتور نميري في بدايات السبعينات من القرن الماضي التي ألغت الإدارة الأهلية وهي المؤسسة الموروثة التي ظلت تلعب دوراً مؤثراً في العلاقات الاجتماعية والسياسية والإدارية بين القبائل وبين أفراد القبيلة الواحدة. وحولت مسؤولية استقرار هذه المجتمعات والحفاظ على أمنها ومسؤولية تنظيم استخدامات الارض إلى تنظيمات نظام مايو ومن بينها الاتحاد الاشتراكي ولجان تطوير الريف وغيرها من المنظمات، كما ساهم إنشاء المحاكم الحديثة والنيابات ونقاط الشرطة في الكثير من المناطق، في أنحسار نفوذ هذه المؤسسة التقليدية. كما تم تقليص دورها في التحصيل الضريبي في مجالات الزراعة، والرعي، وفي تنظيم الاسواق وفي تحصيل رسوم الأنتاج والضرائب على التجارة مع أزدياد أعداد الضباط الاداريين. وبذلك تم اضعاف نفوذ الادارة الاهلية إلى حده الادنى، وعلى الرغم من أنها لم تكن النظام الأمثل إلا أن مؤسسات وتنظيمات النظام الشمولي لم تكن البديل المناسب لها.

اتاحت الزيادة الملحوظة في عدد المدارس والجامعات في الولايات الخمس إلى جانب الجامعات القومية فرصاً واسعة لأبناء دارفور من الاستفادة من فرص التعليم. زاد عدد حملة الشهادات ما فوق الجامعية وعدد الخريجين في

مختلف التخصصات والتأهيل المهني المرتبط بوسائل انتاج جديدة. الامر الذي قاد إلى ظهور أنماط جديدة من السلوك الإستهلاكي في مختلف اوساط وشرائح مجتمعات دارفور. كما ساهمت أوضاع البلاد والحروب في دفع وتشجيع الشباب على الهجرة والالتحاق بمؤسسات التعليم والعمل خارج البلاد. خاصة وسط الشباب الخريجين الذين يعانون من أنعدام فرص العمل. ظهور الفضائيات والانترنت ووسائط الاتصالات الجديدة مكنت هولاء المهاجرين والملايين من مواطني دارفور من الارتباط بمجريات الاحداث داخل السودان وحول العالم والتفاعل معها.

اتسعت الرقعة الزراعية نتيجة لقيام مشروعات الزراعة الالية في دارفور وأدت إلى زيادة الانتاج الزراعي بصورة ملحوظة. وأسهمت المشروعات الزراعية الجديدة (مثل مشروع جبل مرة للتنمية الريفية، ومشروع غرب السافنا، ومحطة أبحاث الغزالة جاوزت، ومشروع خور رملة ومشروع أم عجاج ومشروع ساق النعام) .. في مجال الارشاد الزراعي وفي تحسين وأكثار البذور وفي تحسين الانتاج الحيواني. مما أدى إلى تغيير نمط الأنتاج التقليدي الإكتفائي وربط هذه المجتمعات بالسوق والعلاقات النقدية. وساهمت التجارة مع دول الجوار خاصة افريقيا الوسطى وليبيا ودول غرب افريقيا مثل تشاد، نيجيريا، والكامرون في الانتعاش الاقتصادي الذي ظلت تشهده المدن الرئيسية مثل مليط، والجنينة، والفاشر، ونيالا، وزالنجي، وأم دافوق، وفوربرانقا... الخ. طوال السنوات الفائتة قبل أندلاع الحرب. إنشاء مصنع النسيج في نيالا وقيام مصانع الصابون والزيوت ومطاحن الغلال في المدن الرئيسية مثل الفاشر، نيالا، الجنينة، زالنجي ومصانع النشويات ومصانع الجلود في الفاشر ونيالا أتاحت الفرصة لعدد كبير من الأيدي العاملة في الانخراط في عمليات الانتاج عن طريق المعدات الحديثة وتشجيعهم على تكوين النقابات. ظهور التعدين كنشاط تجاري في الفترة الأخيرة بالرغم من الصراعات الدامية التي ظلت تلازمه، أدى إلى زيادة مستوى الدخل لأعداد كبيرة من المواطنين. ودخول الصين كمستثمر رئيسي في مجال تشييد الطرق والمرافق الاخرى. والبحث والتنقيب في مجال البترول والموارد المختلفة، أدى إلى ظهور طبقة من الأثرياء الذين أرتبطت مصالحهم بهذا النوع من النشاط الاقتصادي. إلا أن إنشاء هذه الطرق في حد ذاتها سهلت عمليات نقل الانتاج الفائض عن حوجة أهل دارفور إلى مناطق الاستهلاك الأخرى من بين هذه الطرق نيالا كاس زالنجي الذي يحتاج إلى تأهيل وطريق زالنجي الجنينة الذي من المتوقع أن يتم ربطه بالطريق القاري الممتد إلى أقصى غرب أفريقيا بالاضافة إلى طريق الإنقاذ الغربي الممتد من امدرمان إلى الفاشر مروراً بكردفان وشرق دارفور مع وجود خط السكة حديد.

تفجر الصراع في دارفور أدى إلى ظهور السوق السوداء في مجالات السلع الاستراتيجية والضرورية وإلى استشراء ظاهرة الاحتكار. إلى جانب انتعاش تجارة السلاح والمخدرات بجميع انواعها. وإلى تجنيد الأطفال والمرتزقة من خارج البلاد. ويتم إستثمار ظروف الحرب من قبل المتنفذين الحكوميين بالتعاون الوثيق مع سماسرة الحروب.

التحولات المذكورة قادت بالضرورة إلى أزدياد حدة الصراع الطبقي في مجتمعات دارفور في تقاطعاته مع الصراع الطبقي في السودان ككل. وهذا يتبدى جلياً وسط الشباب العاطلين والمواطنين الفقراء وبين الجماعات المنتفعة

من استخدام المؤسسات الحكومية المختلفة والتي تضم في صفوفها أعداد كبيرة من السياسيين وبعض القيادات من بيوتات الزعامات التقليدية، إلى جانب بعض رجال الدين الذين يساندون سياسات الحكومات.

تعبر الصراعات القبلية المسلحة عن حقيقة الصراع الطبقي الذي يتمظهر في بعض الاحيان كأنه صراع عرقي أو ديني في ظل هذه الظروف المعقدة وبطبيعة الحال لا يمكن إغفال الصراع حول الموارد خاصة بين المجموعات الرعوية والمجموعات الزراعية المستقرة في ظروف ضمور هذه الموارد نتيجة للزحف الصحراوي وتخريب البيئة وإهمال تطوير هذه الموارد من قبل الدولة بالإضافة لما سببته الحرب من نزوح للمجموعات المستقرة ويعتبر ظهور الحركات المسلحة احدى تجليات هذا الصراع. وفي ظل التحولات المشار إليها وفي ظل التعقيدات المرتبطة بعلاقات الانتاج الحديثة لم يعد من الملائم تسمية ووصف دارفور على أنها أحدى مناطق الانتاج التقليدي.

إحتلت قضية دارفور المرتبة الثانية مباشرة بعد قضية الجنوب التي جاءت في صدارة جدول أعمال المؤتمر الخامس للحزب في العام 2009م، وذلك بسبب أهمية النتائج المتوقعة من الإستفتاء المرتقب آنذاك حول الوحدة أو الإنفصال الذي تقرر إجراؤه في العام 2011م وفقا لبنود إتفاقية السلام الشامل لعام 2005م.

بعد إنفصال الجنوب، عادت قضية دارفور لتحتل الصدارة في جداول أعمال ونشاطات الحزب وفروعه وهيئاته المختلفة، وفي برنامجه السياسي العام. وكذلك في مختلف الأوراق ذات الصلة التي ستقدم للمؤتمر العام السادس، وذلك بسبب فداحة الكارثة وتطورات الأحداث التي لاتزال تشكل خطرا على حياة الملايين من سكان دارفور، كما تشكل خطرا محدقا على وحدة ومستقبل البلاد وأمنه وسيادته الوطنية.

وبأثر تعهدات المجتمع الدولي المعلنة بعدم السماح لحدوث مجازر مماثلة كتلك التي حدثت في رواندا ويوغسلافيا السابقة، إهتز ضمير ملايين البشر حول العالم مرة أخري بعد تلك التعهدات بوقت قليل وذلك بسبب تفجر كارثة دارفور التي لاتزال تعتبر أحد أسوأ الكوارث من نوعها في نهايات القرن الماضي وبدايات هذا القرن. مما جعل إمكانية السيطرة عليها ومعالجة نتائجها أمرا صعبا ومعقداً للغاية، وذلك بسبب العديد من العوامل المتداخلة على المستوى المحلي والقومي والإقليمي والدولي.

وعلى الرغم من الجهود المحلية و الإقليمية والدولية من قبل أطراف عديدة، إلا أن الأوضاع الإنسانية ظلت تشهد تدهورًا مريعاً يصعب وصفه على وجه الدقة بعد مرور أكثر من عشر سنوات على الكارثة المتواصلة في إطارها الواسع وبتسارعها الذي يصعب السيطرة عليه بدون بذل جهود عملية وجادة وحقيقية.

ومن شأن هذه التطورات المتسارعة أن تشكل تهديداً ليس فقط على إقليم دارفور والسودان وحدهما ولكن على كامل المنطقة وخاصة غرب ووسط وشمال إفريقيا ومنطقة البحيرات.

خرجت ملفات العدالة وحماية مواطني دارفور، من أيدي الحكومة السودانية بعد إحالة الوضع إلي المحكمة الجنائية الدولية وذلك بسبب فداحة الجرائم والإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، وبسبب عجز القضاء السوداني وعدم رغبته في تطبيق العدالة وإنصاف الضحايا من ناحية، وردع المجرمين من الناحية الأخري. فقد تقرر إرسال قوة دولية تعتبر الأكبر من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة بغرض حماية أرواح مواطني دارفور، بإعتبار أن الحكومة الوطنية متورطة كطرف أصيل ورئيسي في حدوث هذه الإنتهاكات وبالتالي لا يتوقع منها أن تقوم بهذا الدور الضروري وفقا لواجبات ومسؤليات الدولة الوطنية تجاه مواطنيها.

تم إدراج ملف حقوق الإنسان في السودان ضمن أجندة مجلس حقوق الإنسان في جنيف طوال فترة إندلاع المواجهات المسلحة في إقليم دارفور. الأمر الذي إستدعي تعيين عدد من مراقبي حقوق الإنسان بموجب البند الرابع إلي جانب تعيين الخبير المستقل لحقوق الإنسان بموجب البند العاشر.

أصدر مجلس الأمن جميع قراراته المتعلقة بشأن الوضع في دارفور، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويخول هذا الفصل المجلس لإتخاذ كافة التدابير المتاحة والممكنة لمعالجة الوضع الإنساني، ووقف الإنتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني. ومن تلك التدابير فرض العقوبات الإقتصادية والسياسية، وإستخدام القوة المسلحة بغرض تنفيذ هذه القرارات إذا لزم الأمر.

قدمت اللجنة تقريراً مفصلاً بالنتائج التي توصلت إليها للأمين العام في يناير 2005م وكانت من أبرز توصياتها إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية. كما أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات بشأن دارفور من أبرزها:-

1- القرار 1556 الصادر في 30 يوليو 2004 الذي أشاد بجهود المندوب السامي لحقوق الإنسان الذي قضى بإرسال بعثة مراقبة حقوق الإنسان ومطالبة الحكومة السودانية التعاون غير المشروط مم اللجنة المذكورة.

2- القرار 1591 الصادر في اجتماع مجلس الأمن رقم 5153 بتاريخ 29 مارس 2005م. حول ضرورة توفير المساعدات الإنسانية للنازحين وضحايا الحرب.

3- القرار 1651 بتاريخ 21 ديسمبر 2005م الذي اعتبر أن الوضع في السودان يشكل تهديداً للأمن والسلم العالمي والإقليمي.

4- القرار 1672 بتاريخ 25 أبريل 2006 الذي أكد أن الوضع في دارفور لا يزال يمثل تهديداً للسلم العالمي وللإقليم وطلب القرار من الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب القرار.

5- القرار 1591 الصادر في 2005 اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الأتي أسماؤهم:-

(1-الجنرال جعفر محمد الحسن 2- الشيخ موسى هلال 3- آدم يعقوب شانت 4- جبريل عبد الكريم بدري) وذلك بسبب ضلوعهم في الإنتهاكات المذكورة.

6- القرار 1769 الصادر بتاريخ 31 يوليو 2007 الذي قضى بإن تحل قوة جديدة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مؤلفة من 26 ألف من أفراد الجنود والشرطة المدنية لتحل محل قوات الاتحاد الأفريقي.

7- وهناك عدة قرارات نشير إليها ومنها القرار 1779 الصادر في 28 سبتمبر 2007 والقرار 1945 الصادر بتاريخ 14 أكتوبر 2010 والقرار 2035 الصادر في 17 فبراير 2012 الذي يدعو إلى وقف العدائيات وعدم تجنيد الأطفال ويدعو كافة الأطراف لإحترام القرارات الصادرة بشأن الوضع في دارفور كما أكد القرار على أن مشكلة دارفور لن تحل بالوسائل العسكرية، وأكد على أن الحل السياسي الشامل هو الوسيلة لحل الأزمة في إطار وثيقة الدوحة.

8- القرار 2138 الصادر بتاريخ 13 فبراير 2014 الذي يدعو إلى تنفيذ بنود وثيقة الدوحة.

9- كما صدرت لاحقاً قرارات تتعلق بتمديد فترة وجود قوات اليوناميد ولجنة الخبراء من بينها القرار 2200 الصادر في 12 فبراير 2015.

بناءً على طلب مجلس الأمن فقد شكل الأمين العام للأمم المتحدة في أكتوبر 2004 لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور بغرض التحقيق في إنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتحديد ما إذا كانت هناك إعمال إبادة جماعية. كما توصلت اللجنة المذكورة بعد زيارتها للمناطق المتأثرة وبعد إجراء المقابلات والتحقيقات الميدانية التي شملت عدداً كبيراً من الضحايا والمتضررين إلى جانب بعض المسئولين الحكوميين إلي حقائق وتوصيات هامة من بينها:

أ- حدوث الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إلي جانب حدوث أعمال الإبادة الجماعية.

ب- عدم قدرة القضاء السوداني وعدم رغبته في تطبيق العدالة، و تقديم المتورطين في الجرائم المذكورة إلى العدالة.

ج- في غياب محكمة جنائية إقليمية في إفريقيا، فإن اللجنة رأت أن الاختصاص في نظر هذه الجرائم ينعقد للمحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت بموجب ميثاق روما.

د- أرفقت اللجنة المذكورة كشفاً مع تقريرها في مظروف سري حوى أسماء 51 من كبار المسئولين الحكوميين، والذين يشتبه في تورطهم في إرتكاب الفظائع.

وأوصت بضرورة التحقيق معهم بواسطة مدعي المحكمة الدولية لجرائم دارفور، وتقديمهم للعدالة وفقاً لنتائج التحقيقات. وبناء على ذلك فقد خلص المدعي إلى احالة الوضع الي المحكمة الجنائية، والتي باشرت عملها بواسطة مدعي عام جرائم دارفور.

وقد توصل المدعي الي توجيه تهم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الانسانية في مواجهة عدد من المسئولين الحكوميين، من بينهم(علي كوشيب واحمد هارون ورئيس الجمهورية عمر البشير وأخيراً وزير الدفاع عبدالرحيم محمد حسين). كذلك وجهت المحكمة تهماً في مواجهة بعض قادة الحركات المسلحة المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية من جانبها أرسلت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وفداً إلى دارفور لتقصي الحقائق وللكشف عن طبيعة الجرائم والإنتهاكات التي إرتبطت بالنزاع، ثم عقدت اللجنة المذكورة إجتماعاً إستثنائياً فوق العادة في بريتوريا في جمهورية جنوب إفريقيا في سبتمبر 2014، لمناقشة تقرير الوفد وإتخاذ الخطوات المطلوبة لوقف النزاع والإنتهاكات الناجمة عنها.

من الضروري وللتاريخ، لابد من الإشارة إلى أهمية تقرير الوفد وتوصياته، بخصوص طبيعة الكارثة الإنسانية ونتائجها المأساوية، والتي تطابقت بصورة مذهلة مع نفس النتائج التي توصلت إليها لجنة كاسيسي حول فظاعة

الإنتهاكات، والتجاوزات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. من المؤسف حقاً أن هذا التقرير، واجه صعوبات وتحديات حقيقية ترتبط بموقف الحكومات الإفريقية، من الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي تكاد لاتخلو منها أي دولة من أعضاء الإتحاد الإفريقي، مما يؤثر سلباً في إتخاذ القرارات المنصفة في حق المتضررين وضحايا النزاعات المسلحة في العديد من بلدان القارة، حيث تتخذ

المؤسسات الإفريقية في غالب الأحيان مواقف منحازة للحكومات على حساب الضحايا وشعوب القارة، وبالتالي فلم يتم نشر هذا التقرير الهام للرأي العام الإفريقي والعالمي ولضحايا الإنتهاكات والمتضررين في دارفور.

من جانبها، قررت الحكومة إرسال لجنة لتقصي الحقائق برئاسة رئيس القضاء الأسبق مولانا دفع الله الحاج يوسف، بغرض إستباق قرارات مجلس الأمن بخصوص أرسال اللجنة الدولية، بعد تزايد الإنتقادات الدولية لمسلك الحكومة الذي أتسم بالإنكار المتواصل لحدوث الفظائع والإنتهاكات. الأمر الذي أدى إلى وصم مؤسسات العدالة السودانية بعدم الرغبة أو القدرة على تطبيق العدالة.

قصدت الحكومة من هذه الخطوة، إقناع الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي برغبة الحكومة وقدرتها في تقديم المتورطين للعدالة أمام المؤسسات الوطنية. إلا أن الأيام والتجربة العملية أثبتت زيف هذا الموقف، وكشفت عن طبيعة السلوك المخادع لهذه الحكومة، عندما تجاهلت قرارات وتوصيات هذه اللجنة، التي توصلت إلى حقيقة حدوث الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والتي تمثلت في الفظائع خاصة الجرائم الجنسية، وعلى رأسها إغتصاب النساء والفتيات بالإضافة للتعذيب والقتل خارج القضاء، وحرق القرى وتدمير الممتلكات، كما تجاهلت الحكومة توصيات هذه اللجنة بخصوص إنشاء النيابات والمحاكم الخاصة لمحاكمة المتورطين، حيث فشلت المحكمة الخاصة برئاسة مولانا محمد سعيد أبكم في القيام بدورها في إجراء التحقيقات والمحاكمات في ظل وجود الحصانات والقوانين التي تعيق إجراءات الوصول للعدالة.

إعتمد الكتاب على نهج متدرج في عرض قضية دارفور بدءأ بتقديم الإطار العام للأزمة .. وتحديد المنهج الذي أستند عليه لسبر أغوارها وذلك في مقدمة الكتاب حيث تم عرض الوضع العام للكارثة في دارفور وأبعادها الإنسانية المتمثلة في المجازر وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وتعرض لموقف حكومة الانقاذ إزاء المطالب المشروعة لأهل دارفور ومن بينها المطالبة بتحقيق العدالة ومحاسبة المتورطين في إرتكاب الفظائع، وضرورة توفير الظروف الامنية التي من شأنها أن تساعد على عودة النازحين واللاجئين إلى قراهم الأصلية بأمان وكرامة إلى جانب إعمار ما دمرته الحرب ودفع التعويضات لضحايا الحرب والنزاع المسلح. تفاقم الاوضاع الامنية وسيادة ثقافة الإفلات من العقوبة وغياب سيادة حكم القانون أدت إلى أن تصير قضية دارفور من مهددات الأمن والسلم الأقليمي والعالمي.

في أول فصوله قدم الكتاب لمحات تاريخية عن الأقليم وعقبها بتحديد جذور الأزمة والعوامل الرئيسية التي ساهمت في نشوئها وتشكلها وتفاقمها اللاحق ولم يغفل عن تقديم باب حول المستجدات والتطورات التي شهدتها الأزمة خلال مراحل تصاعدها المتواصل والمستمر. الأمر الذي يستدعي المتابعة اللصيقة لهذه التطورات بغرض التصدي لأي تصعيد من شأنه إضافة المعاناة لأهل دارفور وبذلك فأن الكتاب يتسع لإي إضافات ضرورية في إطار التحليل والتقييم للمستجدات المتوقعة.

عرج الكتاب بعد ذلك إلى توضيح المواقف التاريخية للحزب وموقفه المبدئي من الوضع في دارفور .. ليدلف بعدها إلى تقديم مقترحات الحزب الشيوعي بشأن الحل النهائي والشامل للوضع مع مراعاة خصوصية القضايا المتعلقة بالنزاع في دارفور في إطار البحث عن الحل السياسي الشامل للأزمة الوطنية.

====================

جذور الأزمة وتحديد العوامل الرئيسية

التي ظلت تساهم في تفاقمها

نبذة عن دارفور وبدايات جذور الأزمة:-

يمكن تحديد أبرز جذور الأزمة التي ظلت تلعب دوراً مؤثراً في تطورات الأحداث في دارفور على النحو التالي:-

1- المساحة والموقع وتأثيرهما السياسي والإقتصادي والثقافي والإجتماعي:

تساوي مساحة إقليم دارفور مساحة جمهورية فرنسا أو ولاية كليفورنيا الامريكية، ويتجاوز عدد سكانه الأثني عشر مليون شخص، يسكن حوالي نصف السكان في المدن الرئيسية وهي الفاشر، نيالا، زالنجي، الضعين، الجنينة، كتم، مليط، كبكابية، أم كدادة، برام، عد الفرسان، كأس، قارسيلا، نيرتتي، طويلة، كتيلة، تلس، قولو، هبيلة، وفوروبرانقا ومدن أخرى تتوزع بين الولايات الخمس.

ظلت دارفور ولاتزال، تلعب دوراً محورياً مؤثراً وفاعلاً في خلق وتمتين العلاقات بين المجموعات السكانية المختلفة بحكم موقعها الجغرافي المتميز في قلب القارة الإفريقية. ساعد هذا الموقع في ربط الأجزاء الغربية من القارة بالأجزاء الشرقية عبر الطرق الممتدة من السنغال إلى بورتسودان وسواكن في البحر الأحمر ومن المحيط الأطلسي مروراً بمالي، النيجر، ونيجيريا، الكامرون وتشاد. كما ساعد أيضاً على ربط المجموعات السكانية في أقصى الشمال الصحراوي من القارة من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا بالمجموعات السكانية في جنوب الصحراء.

لعبت هجرات بعض هذه المجموعات السكانية في إدخال الإسلام إلى دارفور، كما ساهمت في نشر الثقافة العربية خاصة من بلدان المغرب العربي ومن بعض دول غرب أفريقيا.

ساهم سلاطين الفور في تشجيع الفقهاء وعلماء الدين الإسلامي للقدوم إلى دارفور، وكان لهم الفضل في نشر تعاليم الإسلام دون إستخدام القوة العسكرية لفرضها على أهل دارفور على نحو مشابه لما تم في غالب أنحاء السودان مع مناطق قليلة في السودان شهدت دخول الإسلام عن طريق القوة عبر الغزوات العسكرية المعروفة.

تمثل الطريقة التجانية قاسماً مشتركاً بين شعوب المغرب العربي وغرب إفريقيا ودارفور وأجزاء واسعة من السودان وتتسم هذه الطريقة بروح التسامح والأعتدال الأمر الذي كان له الأثر الأكبر في إعتناق أهل دارفور تعاليم الدين الإسلامي التي حافظت على الكثير من موروثاتهم الأفريقية خاصة تلك المتعلقة بإدارة مجتمعاتهم وتقاليدهم الإجتماعية إلى جانب إحترام ثقافاتهم وعاداتهم التي تعود جذورها إلى آلاف السنين.

ساهم موقع دارفور في التبادل التجاري بين شعوب المنطقة وأدى ذلك إلى الإزدهار الإقتصادي الذي شهدته المنطقة في الحقب التاريخية المختلفة.

كذلك أتاح موقع دارفور لقوافل الحجاج عبر القرون للوصول بأمان إلى مكة والعودة بسلام، أو الإستقرار في دارفور، أو أي منطقة أخرى في السودان، إذا أرادوا ذلك.

كما شكل الموقع حافزاً قوياً للعديدين من الرحالة الأجانب للوصول إلى دارفور للوقوف على جوانب حياة أهلها. ومن هؤلاء المؤرخ المعروف محمد عمر التونسي، ونختقال الألماني.

وتناول عدد كبير من المختصين موضوعات متنوعة تتصل بالسياسة والحكم والإدارة والإقتصاد. من بينهم، سلاطين باشا، والبروفسير أوفاهي. وتحتوي مجموعة (سودان ريكوردز) على مذكرات هائلة وهامة لمفتشي المراكز الذين عملوا في المراكز المعروفة في دارفور، أبان فترة الإستعمار الإنجليزي من بينهم، مستر بيتون ومستر بوستيد اللذين عملا في زالنجي، إلى جانب مستر مور الذي عمل في كتم.

وتناول العديد من المؤرخين والكتاب السودانيين مختلف الموضوعات المرتبطة بالجوانب التاريخية والإقتصادية، والثقافية، والسياسية، والإدارية من بين هؤلاء د. يوسف فضل، د.محمد أبراهيم أبوسليم، والراحل الأستاذ محمد أبراهيم نقد، د.موسى المبارك، د.أمين محمود، د.محمد سليمان ود. يوسف تكنة.

وكتب المرحوم الطيب محمد الطيب موضوعات تتعلق ببعض جوانب التراث لأهل دارفور، وكتب بلغة الفور الدكتور إدريس يوسف أحمد والمهندس عبد الشافع مصطفى كما يعتبر الأسناذ آدم عبد الكريم دقاش من أبرز المهتمين بتراث دارفور، و سجل عدد كبير من الكتاب والمؤرخين إنطباعاتهم عن المجتمعات السودانية التي تتشابه بعض سماتها مع مجتمعات دارفور من بينهم الأستاذ/حسن نجيلة الذي كتب عن بادية الكبابيش التي تشبه بادية دارفور. وعبر العديد من الشعراء عن أحاسيسهم في قصائد معروفة عن دارفور ومن بين هؤلاء محمد سعيد العباسي، وعالم عباس محمد. وساهم عدد كبير من العاملين في مجالات الفنون بمختلف أشكالها، وساهم كل من أسماعيل عبد المعين، عبدالكريم الكابلي، أبوعركي البخيت، خليل إسماعيل في مجال الموسيقى والغناء حينما تغنوا لسحر الطبيعة ولجمالها في جبل مرة، ولشلالاتها في نيرتتي ومرتجلو وقلول. ويعتبر الأستاذ/ إبراهيم أسحق، والراحل الأستاذ/ جمال محمد أحمد، وعبدالعزيز بركة ساكن من أبرز الكتاب في مجال القصة والثقافة والفنون التي تعكس ثراء دارفور بموروثاتها الثقافية المتنوعة.

ساهم المرحوم أحمد الطيب زين العابدين، والأستاذ صلاح أبراهيم، وأدم أسماعيل النور، وعلي البدوي المبارك، في مجال التشكيل والمسرح المرتبط بحياة أهل دارفور وعلاقاتهم الإجتماعية المتنوعة شهدت دارفور صوراً من التضامن العالمي منذ أمد بعيد فقد إستفزت الكوارث المتنوعة التي ألمت بأهلها وأرضها ضمير العديدين من الفنانين والشعراء في العالم. في بداية الثمانينات أبان المجاعة المعروفة التي رفض الديكتاتور نميري إعلانها والتي كانت سبباً في رحيل أحمد إبراهيم دريج حاكم دارفور الأسبق، وإلى صدور قرار الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان بإرسال الإغاثة الإنسانية إلى دارفور رغماً عن نميري وعدم موافقته ومعارضته للإغاثة حينها. وغنى مايكل جاكسون، ليون رينش، وإستيفن وندوز وغيرهم أغنيتهم المشهورة (نحن العالم) (we are the world) وطافوا حول العالم لجذب إنتباه ضمير العالم لمعاناة أطفال دارفور.

كما ساهم العديد من المثقفين الوطنيين السودانيين ورموز الأعلام في الكتابة عن دارفور وتراثها منذ بداياتها المبكرة الأستاذ محجوب محمد صالح في تسليط الضوء على خفايا الكارثة الإنسانية. كما يعتبر الأستاذ آدم عبد الكريم دقاش من أبرز المهتمين بتراث دارفور.

كما إستفزت كارثة دارفور الراهنة ضمير الشعراء والفنانين الوطنيين وعلى رأسهم الراحل محمد الحسن سالم (حميد) الصادق الرضي، وشاعر الشعب الراحل محجوب شريف، ومحمد طه القدال، ومن الفنانين عمر إحساس والراحل محمد وردي، ونانسي عجاج.

أجبرت الكارثـة الراهنة أيضاً شخصيات في المؤسسات الدولية لزيارة دارفــوروما وراءها والجلوس مع ضحايا الكارثة من بينهم كولن باول، وكوفي أنان سكرتير الأمم المتحدة السابق إلى جانب النشطاء في مجالات حقوق الإنسان بينهم دون شيرول، جون براندرغاست، الرئيس باراك أوباما. ويعتبر أريك ريفرز، وجورج كلوني، وكوفي أنان من أبرز المهتمين بشأن دارفور وبالكارثة المتفاقمة في اللإقليم المنكوب.

لعبت المنظمات والشخصيات الدولية دوراً مقدراً في فضح الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وعلى رأس هؤلاء منظمة العفو الدولية، المنظمة السودانية لمناهضة التعذيب، هيومان رايتس ووتش، فدرالية حقوق الإنسان. اللجنة الدولية لفقهاء القانون الدولي، المركز الإفريقي لدراسات حقوق الإنسان، منظمة أطباء بلا حدود ومنظمة صحفيون بلا حدود والتحالف العربي من أجل دارفور ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والتحالف الدولي من أجل دارفور (دارفور كونسورتيوم) وتحالف منظمات أنقذوا دارفور (save Darfur) (سيف دارفور) والمبادرة الدولية لحقوق اللاجئين، ومنظمة (Enough) (إناف) وكرايسيس قروب، وكرايسيس أكشان (Action).

<u>2- السلطنات والممالك القديمة:</u>

شهدت دارفور قيام بعض أقدم الممالك والسلطنات المعروفة فيما عرف ببلاد السودان القديم الذي يمتد في وسط السودان الحالي الي غرب افريقيا حتي الساحل وإلى البحر الأحمر في الشرق.

تعاقبت ممالك الداجو والتنجر والفور في حكم المنطقة ودام حكم سلاطين الفور لأكثر من خمسمائة سنة أتسعت فيها رقعة مملكتهم، فأمتدت غرباً لتشمل أجــزاء من دولة تشاد الحالية وأمتدت شمالاً وشرقاً الي حدود مدينتي شندي والمتمة في عهد السلطان تيراب الذي ضم كردفان الي سلطنة الفور.

وقعت دارفور تحت سيطرة الحكم التركي وتعرض أهلها كغيرهم من السودانيين للظلم والإضطهاد، مما دفع العديد من قبائلها، ورجالها، للإنخراط في صفوف جيوش المهدية. وكان على رأس هؤلاء الخليفة عبد الله التعايشي، حيث كان لمشاركتهم دور كبير في هزيمة الأتراك، وفقا للتفاصيل الواردة في كتب التاريخ.

تمكن السلطان دينار من العودة الي الفاشر، وإستعادة السيطرة على مقاليد السلطنة بعد هزيمة جيوش المهدية في معركة كرري. وظل يقاوم دخول الإنجليز الي دارفور حتي إستشهاده في العام 1916 على أيدي الغزاة.

وتعتبر دارفور أخر المعاقل الوطنية في السودان التي أصرت على مقاومة جيوش الاستعمار الانجليزي ،وبالتالي فأنه ليس صحيحاً ما يقال ان دارفور أنضمت الي السودان في العام المذكور لأنها كانت جزءاً منه قبل ذلك التاريخ.

3- السكان:

على الرغم من عدم دقة الإحصائيات الرسمية التي أجرتها سلطات الإنقاذ قبل إنتخابات العام 2010م. وبسبب ماشاب عمليات وإجراءات الإحصاء المذكور من خلل واضح تمثل في عدم إدراج أسماء ملايين المواطنين في معسكرات اللاجئين والنزوح في كشوفات الناخبين، وإلى جانب الخلل في توزيع الدوائر الجغرافية التي أستندت عليها، حيث تم التركيز بصورة متعمدة على دوائر الرحل على حساب المجموعات المستقرة، والمدن الرئيسية. إلا أن الحقائق تؤكد على أن جملة سكان دارفور يتجاوز الأثني عشر مليون نسمة وفقاً لتقديرات العديد من الجهات المحايدة.

تضم دارفور شتى قبائل السودان، غالبيتها من جذور إفريقية وينتمي جزء منها للجذور العربية الوافدة وبالتالي تتعدد اللغات والثقافات وفقاً لهذه الإنتماءات. إلا أن الديانة الإسلامية واللغة العربية تظلان تشكلان القاسم المشترك لجميع السكان عدا بعض المجموعات المسيحية في أقصى الجنوب الشرقي المتآخم لحدود دولتي جنوب السودان وأفريقيا الوسطى.

4- الهجرات الخارجية والنزوح:

ظلت دارفور ولا تزال تشهد هجرات متواصلة عبر حدودها المفتوحة مع دول الجوار، ومنها تشاد، ليبيا، إفريقيا الوسطي وجنوب السودان وذلك بسبب الحروب والإضطرابات السياسية، كما شهدت هجرات للمجموعات العربية منذ وقت بعيد، وشهدت أيضاً هجرات للمجموعات الوافدة من غرب ووسط إفريقيا بسبب التغيرات المناخية المتواصلة التي تسببت في الجفاف والتصحر والتي أدت إلى حدوث المجاعات بسبب نقص الغذاء وكذلك بسبب الحروب الداخلية المتكررة وعدم الإستقرار السياسي.

5- المناخ والنشاط الإقتصادي:

يسود المناخ الصحراوي والسافنا الفقيرة في أقصي الشمال. ويسود مناخ السافنا الغنية وشبه الاستوائي في الجنوب ويسود مناخ البحر الابيض المتوسط في أعالي قمم جبل مرة الذي يتميز بخصوبة أراضيه وموارده المائية وطقسه المعتدل طوال العام.

ينحصر النشاط الاقتصادي لسكان دارفور في الزراعة المطرية التقليدية، التي عرفت بها القبائل المستقرة حول الوديان، خاصة في منطقة جبل مرة، وفي وسط وغرب وجنوب دارفور، التي تتكون من الغالبية ذات الاصوال الافريقية. بينما تمارس غالبية المجموعات العربية الرعي التقليدي في شمال وشرق وجنوب دارفور. وتوجد ايضاً اشكال من النشاط الرعوي والزراعي المختلط التي تشترك فيها المجموعتان المذكورتان. وتعتبر التجارة مع دول الجوار

ووسط وجنوب السودان احد اهم الانشطة الاقتصادية التي إزدهرت في السنوات الاخيرة بسبب الموقع الممتاز للمدن التجارية خاصة نيالا، الجنينة، فوروبرانقا، مليط، أم دافوق، زالنجي والفاشر.

6- الثروات و الموارد الطبيعية:

تذخر دارفور بالثروات والموارد الطبيعية الهائلة بسبب خصوبة أراضيها، والتنوع المناخي الذي يساعد على أنتاج وزراعة المحاصيل المتنوعة من بينها الذرة، السمسم، الفول السوداني، في مناطق السافنا الغنية. بالإضافة إلى محاصيل القمح والبطاطس، والصلصة، والثوم. إلى جانب المحصولات البستانية كالبرتقال، التفاح، الفراولة في مرتفعات جبل مرة الغنية. وتعتبر الغابات مصدراً لإنتاج الصمغ العربي والأخشاب وحطب الحريق والفحم النباتي.

وتعتبر دافور أحدى المناطق الرئيسية في السودان في تربية المواشي من الأبقار والضان والماعز إلى جانب أعداد من الإبل التي تشكل نسبة كبيرة من الصادر بعد تلبية إحتياجات السوق المحلي.

وتؤكد الدراسات الجيولوجية إلى وجود مخزون هائل من المياه العذبة في مساحات واسعة من الإقليم. كما تؤكد أيضاً على وجود البترول في دارفور ولايبدو الأمر غريباً في ظل وجود البترول في ليبيا، تشاد، كردفان وجنوب السودان وهي مناطق تحيط بدارفور من كل جانب.

وهناك أيضاً دراسات لم تكتمل بعد تشير إلى وجود المعادن المختلفة من بينها الذهب، والحديد، والنحاس، واليورانيوم في المثلث الواقع بين جمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

7- التغييرات المناخية وتدهور البيئة:

تلعب تغيرات المناخ المتكررة والتي تتسبب في حدوث الجفاف والتصحر، في معظم دول غرب إفريقيا دوراً رئيسياً في نزوح الملايين من مواطني هذه الدول من بلدانهم إلى دول آخرى، خاصة إلى دول الجوار مثل السودان عن طريق دارفور. وتتحمل دارفور العبء الأكبر في إستضافة هذه الجماعات التي ينتهي بها المقام إلى الإستقرار النهائي حول وداخل مدن دارفور المختلفة.

نزوح المجموعات الرعوية المختلفة، خاصة مجموعات الأبالة، كان له تأثيرات مضرة في كل المناطق التي نزحوا إليها، تمثلت في القطع الجائر للأشجار حول مجاري الوديان الرئيسية ومنها وادي أزوم، و وادي باري وبقية الوديان التي تنحدر من مرتفعات جبل مرة في مختلف الإتجاهات. بالإضافة إلى تأثيراتها السالبة على المزارع، والحقول والبساتين. ولاتزال هذه المجموعات تشكل مصدر القلق الأكبر للأمن واللإستقرار أينما حل بها الترحال. كما صارت تشكل قاسماً مشتركاً في الغالبية

العظمى من الصراعات والمواجهات المسلحة في دارفور منذ أمد بعيد. تهميش وإضعاف دور المؤسسات التقليدية التاريخية في إدارة شئون المجتمعات في دارفور، وعلى رأسها الإدارات الأهلية، فتح الباب واسعاً لمختلف التجاوزات التي تستهدف الموارد الطبيعية دون رقيب أو حسيب. ومن بينها القطع الجائر للغابات، خاصة من قبل كبار موظفي الدولة. ومن بينهم ضباط الجيش والشرطة والأمن والضباط الإداريين، بغرض الحصول على خشب الأشجار النادرة التي تتميز بها غابات دارفور كشجر القمبيل والمهوقني وترحيلها للخرطوم ولمدن آخرى لأغراض التجارة ولصنع أثاثات المنازل وقد أقترنت أسماء بعض هؤلاء الموظفين بأسماء الأشجار التي أشتهروا بقطعها على نطاق واسع.

إنتشرت ظاهرة إشعال الحرائق المتعمدة أو عن طريق الإهمال، مما قاد لتدمير رقعة واسعة من الغابات الطبيعية المنتشرة في أغلب مناطق الأقليم. وقد أدى ذلك إلى إتساع نطاق الزحف الصحراوي من الشمال إلى الجنوب وتسبب ذلك في هروب الحيوانات البرية وإنقراض بعض فصائلها بسبب هذه الحرائق. وبسبب الحروب التي تستخدم فيها الأسلحة النارية ذات التأثير الكبير على البيئة الأمر الذي أدى إلى إحداث التدهور البيئي وفقدان التوازن الطبيعي في كافة أرجاء الأقليم.

ضمور وإنكماش الموارد الطبيعية يسبب التنافس المحموم بين القبائل الرعوية والقبائل المستقرة يقود إلى المواجهات المسلحة خاصة في ظل غياب المؤسسات التقليدية التي كانت تتحمل مسئولية تنظيم علاقات التعايش السلمي بين المجموعات المختلفة، إلى جانب فض النزاعات وإدارة إستخدامات هذه الموارد.

كما أدى أزدياد عدد السكان إلى التوسع في الزراعة المطرية الأفقية التي تقتضي إزالة وقطع الأشجار الأمر الذي يؤدي إلى إزالة الغطاء النباتي في مساحات واسعة في كل أجزاء الأقليم بالإضافة إلى التوسع الأخير في الزراعة الألية الذي نتج عنه إزالة الغابات خاصة في مشروع (خور رملة) للزراعة الألية في غرب نيرتتي بجبل مرة.

التوسع الزراعي الأفقي أدى أيضاً إلى عرقلة المسارات التاريخية للمجموعات الرعوية في ترحالها من الشمال إلى الجنوب وبالعكس وفقاً للمواسم ونتج عن ذلك الكثير من الصراعات بين الرعاة والمزارعين.

8- الحروب والصراعات المسلحة في دول الجوار:

تتسبب الحروب والصراعات المسلحة المتكررة في دول الجوار، خاصة في تشاد وإفريقيا الوسطى وشمال نيجيريا والنيجر ومالي، نتيجة لعدم الإستقرار السياسي ولأسباب قبلية، في نزوح الملايين من مواطني هذه الدول إلى السودان عن طريق دارفور حيث تشجع قيم التسامح والتقاليد والموروثات المرتبطة بتقديم يد العون للمحتاجين لهذه الجماعات للإستقرار النهائي في مناطق دارفور المختلفة حيث تتمتع بكرم ضيافة أهل البلاد وبالأمن والطمأنينة المفقودتين في بلدانهم.

يتحمل نظام المؤتمر الوطني مسؤولية ثقافة العنف التي إنتشرت عبر هذه المجموعات التي نقلت ثقافة العنف والحروب وتكريس الممارسات التي تؤثر على الإستقرار الإجتماعي وتؤدي إلى زعزعة الأمن في كافة مناطق الإقليم، وتتحمل أيضاً مسئولية نشر السلاح الذي يجد طريقه إلى أيدي أفراد من بعض القبائل التي ترتبط بها بصلة الدم في دارفور.

9- الحواكير وإستخدامات الأراضي:

تعتبر الأرض محوراً للعديد من النزاعات والمواجهات بين المجموعات المحلية وبين المجموعات الوافدة من خارج الحدود. حيث تشكل الموارد المتمثلة في المياه والمراعي عنصراً للتنافس بين المزارعين والرعاة على الدوام وتشكل الجماعات الرعوية على وجه التحديد عنصراً منافساً للجماعات الرعوية المحلية في المراعي وموارد المياه.

تعتمد استخدامات الارض وملكيتها على العديد من الموروثات والتقاليد التأريخية المرتبطة بنظام الحواكير والتي تعتبر ملكية خصوصية للمجموعات القبلية، او لقادة الجيوش ولزعماء العشائر ولعلماء الدين والفقهاء. وهي اراضي يتم منحها وتوزيعها بواسطة السلاطين. وتسمح التقاليد المتوارثة للآخرين من الإستفادة من أراضي الحواكير، شريطة

عدم إنشاء أي شكل من أشكال السلطة الإدارية عليها والتي قد تؤثر في أحقية أصحابها الأصليين، أو تلك التي من المحتمل أن تؤدي إلى تغيير ملكيتها بأي صورة من الصور.

ساهمت هذه الظروف والعوامل المتداخلة والمتشابكة طوال مئات السنين في تشكيل علاقات اهل دارفور السياسية والإجتماعية والإقتصادية والإدارية، كما ساهمت الهجرات المتواصلة بسبب الحروب، او بسبب الظروف الطبيعية وأغراض التجارة والشعائر الدينية ومن بينها الحج، ساهمت في التمازج العرقي والثقافي في الكثير من الاحيان، حيث ساعد وجود الإمتدادات القبلية لهذه المجموعات في تمازجها الدائم. كما لعبت دوراً كبيراً في نقل صراعاتها الي داخل حدود دارفور، وفي الصراعات الدائرة بين قبائل دارفور المختلفة. حيث تتمتع بكرم ضيافة أهل البلاد وبالأمن والطمأنينة المفقودتين في بلدانهم.

يتحمل نظام المؤتمر الوطني مسؤولية ثقافة العنف التي إنتشرت عبر هذه المجموعات التي نقلت ثقافة العنف والحروب وتكريس الممارسات التي تؤثر على الإستقرار الإجتماعي وتؤدي إلى زعزعة الأمن في كافة مناطق الإقليم، وتتحمل أيضاً مسئولية نشر السلاح الذي يجد طريقه إلى أيدي أفراد من بعض القبائل التي ترتبط بها بصلة الدم في دارفور.

10- علاقات دارفور مع أنظمة الحكم المركزية:

ظلت علاقات دارفور تتأثر بسياسات انظمة الحكم المركزية التي انتهجها الإستعمار الانجليزي، والتي تستند على النهج والفلسفة التي عُرفت بها في كل المستعمرات المعروفة، والتي تعتمد على الإهتمام بالمشروعات والمنشئات التي تخدم مصالحها والتي تساعد في إستغلال ثروات وموارد المستعمرات. ولم يكن السودان إستثناءاً من هذا النهج، عندما تركز الإهتمام بالمثلث الذي يقع بين سنار والخرطوم وبورتسودان دون سواه من مناطق السودان المختلفة. وفوق ذلك فقد عانت دارفور من موقف المستعمرين الذي إستند أيضاً على رد الفعل المباشر من مواقف السلطان علي دينار عندما أصَر على التصدي للغزاة وعدم الأستسلام إلي جانب وقوفه مع الدولة العثمانية ضد قوات الحلفاء في الحرب العالمية الاولي وتمثلت تلك السياسات في قمع اي افكار من شانها احياء فكرة استعادة السلطنة ككيان مستقل خارج سيطرة الإستعمار وتم حرمان أهل دارفور وخاصة البيوتات التاريخية من المشاركة الفعالة في ادارة شئون البلاد. وتم حرمانهم من الاستفادة من قيام المشروعات الاقتصادية والمؤسسات الخدمية والاجتماعية كالمستشفيات والمدارس والمشاريع الإنتاجية المختلفة.

11- دور الحكومات الوطنية بعد الإستقلال وقضايا الهوية:

واصلت الحكومات الوطنية ذلك النهج الاستعماري، ولعبت عوامل كثيرة من بينها المرارات التاريخية المتمثلة في بعض ممارسات قادة جيوش المهدية تجاه المجموعات النيلية (أولاد البحر)، خاصة في الشمال النيلي في عهد الخليفة عبدالله التعايشي، الذي ينحدر من قبيلة التعايشة في دارفور. لعبت هذه المرارات دوراً كبيراً في تكريس هذا النهج الذي أدى إلى تعميق التظلمات والمرارات بينهم وبين أهل دارفور طوال فترات الحكم الوطني حتى اليوم.

فقد ظل التنازع العروبي والإفريقي المستند إلى مبررات الإنتماء الجغرافي والعرقي والثقافي لكافة المجموعات السودانية ظل يؤثر على المشهد السياسي والإجتماعي طوال الفترات الماضية، رغم إن إنحياز المستثمر العربي في الشمال ليس إنحيازاً عرقياً فحسب بل له أسباب إقتصادية وهو الدافع الأساسي رغم إن الحقائق تؤكد على هذا.

تعتبر قضية الهوية وإشكالاتها المعقدة، إحدى العوامل المؤثرة التي ظلت تلقي بظلالها على مجمل تطورات العملية السياسية وتؤثر على ممارسة الحقوق الإقتصادية والثقافية والإجتماعية في بلادنا منذ نشوء الدولة السودانية الحديثة والمعروفة بحدودها الجغرافية والسياسية الراهنة وقبل إنفصال الجنوب، فقد ظلت قضية الهوية ضمن المعضلات المستعصية وضمن منظومة المشكلات الوطنية العالقة التي لم يتم التوصل إلى حلها وحسمها بصورة نهائية. وذلك على الرغم من مرور مايقارب الستة عقود على الإستقلال.

* موقع السودان في قلب القارة الإفريقية وماتحمل هذه الحقيقة من دلالات ، ومن بينها رسوخ الموروثات الإفريقية وتأثيراتها المتنوعة في المجالات الثقافية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية على كافة السودانيين.

* أثرت الجماعات ذات الأصول العربية على المشهد السياسي والثقافي والإجتماعي والديني والإقتصادي على نطاق واسع وملموس في كافة أنحاء البلاد.

* التنوع الديني والثقافي ظل مكان الإحترام إلى حد كبير خلال الفترات الماضية وقبل تطبيقات قوانين سبتمبر 1983م، والتي إستندت على الشريعة الإسلامية.

* حدوث الإنصهار الثقافـي والأثني بين المجموعات المختلفة أدى إلى تشكيل بعض ملامح الهوية السودانية في صورتها الراهنة والتي من الممكن أن تتطور إلى مستويات متقدمة إذا ماتوفرت الشروط الضرورية ومن بينها الظروف السياسية التي تسودها الديمقراطية وسيادة حكم القانون.

على الرغم من الإعتراف بهذه الحقائق وتضمينها في كل دساتير السودان، إبتداءاً من دستور الفترة الإنتقالية قبل الإستقلال، إلى دستور الفترة الإنتقالية لسنة 2005، والذي يحتوي على إضافات هامة. حيث نصت بنوده خاصة في وثيقة الحقوق والحريات على أن الإتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي صادقت عليها حكومة السودان تعتبر جزءاً أصيلاً من دستور جمهورية السودان. وعلى الرغم من وجود هذه النصوص التي تعترف بالتنوع وبضرورة إحترام الحقوق المرتبطة به إلا أن واقع الحال يؤكد على عدم إحترام هذه الحقوق وعلى عدم الإعتراف بها، وقد أدى ذلك بالتالي إلى حدوث الإنتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق قطاعات واسعة من السودانيين خاصة في المناطق المهمشة.

تمثل دارفور نموذجاً للإنتهاكات وللمظالم التاريخية التي تمثلت في التهميش السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي بصورة واضحة. حيث ظلت لغات وثقافات أهل دارفور التي تضم أكثر من 75 قبيلة، محرومة من التعبير عن نفسها، أوالإعتراف بها في المناهج المدرسية، وفي وسائل الإعلام المختلفة. فقد ظلت تعاني من الإهمال والتجاهل المتعمد وإلى عدم الإحترام والإعتراف المطلوبين. بل على العكس من ذلك ظلت السياسات المركزية تهدف إلى الفرض القسري للهوية والثقافة العروبية الإسلامية بطرق وأشكال متنوعة. بدءاً من المنهج المدرسي إلى الأنشطة الثقافية

المختلفة في إطار إحتكار جميع هذه الوسائل بواسطة الدولة الشمولية على مدى يزيد عن سبع وأربعين سنة هي فترة حكم الديكتاتوريات الثلاث التي تعاقبت على الحكم بعد خروج الإستعمار الإنجليزي.

من المؤكد أن أسباب الصراع الممتد في دارفور ترتبط في بعض جوانبها بالدوافع العرقية والعنصرية. ويمكن الإستدلال على ذلك بإنحياز بعض أصحاب الايديولوجيات العروبية من القوى السياسية، إلى جانب القبائل العربية في صراعاتها مع المجموعات الإفريقية. حدث ذلك في فترة حكم السيد الصادق المهدي الذي أتخذ قراراً بتسليح القبائل العربية، وفي فترة حكومة الإنقاذ بقيادة الدكتور الترابي، الذي واصل تسليح القبائل العربية بالإضافة إلى تقسيم دارفور إلى ولايات ومحليات، وإنشاء الإمارات العروبية، بالإعتماد على الولاءت القبلية، المسنودة بالنعرات العنصرية.

أصدرت الجبهة الإسلامية تقريرها السري والذي إحتوى على دراسة متكاملة عن موقف قبيلة الفور من برنامج الجبهة الإسلامية آنذاك وكشفت الدراسة عما توصلت إليه من توصيات بخصوص موقف الجبهة الإسلامية من قبيلة الفور، التي أعتبرتها غير متعاونة وغير مستعدة للتعاون مع هذا التنظيم. وبالتالي فقد تم إستهداف القبيلة بغرض إضعافها إقتصادياً وسياسياً عن طريق سياسات مرسومة من بينها تأليب القبائل العربية ضد هذه القبيلة. ولقد تعرضت العديد من قبائل دارفور ذات الأصول الإفريقية ومنها المساليت والزغاوة والبرتي والميدوب ...الخ إلى نفس السياسات والمعاملات.

إتخذ الحزب الإتحادي بقيادة محمد عثمان الميرغني موقفاً سالباً أكتنفه الغموض. كما إتسم موقف هذا الحزب باللامبالاة طوال فترات الصراع. وتأرجحت مواقفه وفقاً لمصالحه الإقتصادية مع جميع الأطراف. ولم يصدر عنه أي مبادرة تهدف إلى معالجة الأوضاع المتردية في الإقليم خلال فترة وجوده في السلطة. على الرغم من نفوذه التاريخي في مناطق الفور الرئيسية التي ظلت تدعم مرشحي هذا الحزب، في فترات الديمقراطية المتقطعة مما أدى إلى فوزهم ودخولهم للبرلمانات المختلفة ومن بينها كبكابية قارسيلا، زالنجي، كاس، ونيالا.

لم تشفع للمجموعات الإفريقية، وخاصة قبيلة الفور حقيقة أنهم أصحاب أحدى أقدم السلطنات الإسلامية في السودان إلى جانب مملكة سنار. وأنهم أصحاب تاريخ مميز عرف بخدمة الإسلام والمسلمين، تمثلت في إرسال المحمل، وكسوة الكعبة، ورعاية طلاب العلم في الأزهر، ورعاية العلماء والفقهاء طوال فترات حكمهم الطويلة.

لقد أكدت أحداث يوليو 1976م التي كان أغلب عناصرها من أبناء دارفور، والتي وصفتها سلطة الديكتاتور نميري " بالمرتزقة " وأعدام داؤود بولاد فيما بعد، وعمليات التنكيل التي لحقت بأبناء دارفور عقب دخول قوات د.خليل إبراهيم إلى أمدرمان في العام 2008م، أكدت كل هذه الأحداث على الجانب العنصري والتمييز العرقي الذي يستند عليها قرارات ومواقف أصحاب الأيديولوجيات العروبية والإسلاموية تجاه المجموعات الإفريقية في بلادنا. والتي تعيد إلى الذاكرة ذكريات ترتبط بممارسات الزبير باشا وعلاقاته بتجارة الرقيق، حيث تثير الكثير من الآلام المريرة في نفوس بعض سكان دارفور، وكذلك في نفوس سكان مناطق أخرى في السودان. إنحياز أصحاب المشاريع العروبية شجع على ظهور التجمع العربي في ظل حكومة السيد الصادق المهدي بعد الإنتفاضة وكان لذلك الحدث ردود فعل سياسية وعسكرية من جانب القبائل الإفريقية في دارفور، خاصة من جانب قبيلة الفور التي تمكنت من تكوين مجموعات

مسلحة ذات قدرة قتالية عالية بغرض حماية القرى والممتلكات التي كانت هدفاً للمجموعات العربية المسلحة. تطورت مابعد لتشكل نواة للحركات المسلحة في جبل مرة التي عرفت "بالتورابورا" لمواجهة المليشيات العربية التي عرفت فيما بعد "بالجنجويد". وقد أدت المواجهات التي أندلعت في بدايات العام 1980م إلى وقوع أعداد كبيرة من القتلى بين الطرفين قبل جلوسهما إلى مفاوضات الصلح والتي ضمت حوالي 33 من بطون وأفخاذ القبائل العربية من جانب وقبيلة الفور من الجانب الآخر وقد جرت تلك المفاوضات في الفاشر في منتصف العام 1989م. صدرت في هذه الفترة المضطربة المطبوعات والكتيبات التي روجت لقيام دولة الزغاوة الكبرى الممتدة من دارفور إلى تشاد، كرد فعل مباشر أيضاً لظهور التجمع العربي. وتمكنت قبيلة الزغاوة أيضاً من تكوين مجموعات قتالية تحالفت مع مسلحي قبيلة الفور ونتج عن ذلك ظهور حركة تحرير السودان فيما بعد، إلى جانب ظهور حركة العدل والمساواة لاحقاً.

يتضح من خلال السرد المختصر ان هناك عوامل متنوعة، ومتداخلة ظلت تتراكم وتتشابك مع مرور الزمن وقبل فجر الأستقلال بزمن طويل، أفضت في نهاية الأمر الي تفجر الاوضاع في دارفور والتي نتجت عنها الكارثة الأنسانية المعروفة بتفاصيلها الراهنة.

<u>بعض العوامل المرتبطة بجذور الأزمة:</u>

تعتبر العوامل التالية جزءاً رئيسياً في تطورات الكارثة، كما تعتبر مـن ضمن الأسباب التي ساهمت مع غيرها في تفاقم الأزمة الراهنة في دافور:

<u>أ- التهميش والتظلمات التاريخية:</u>

من المؤكد ان ظاهرة التهميش المتعمد الذي تعرضت له دارفور، نتيجة لسياسات الحكومات المركزية المتعاقبة علىالسلطة منذ فجر الأستقلال، تعتبر من العوامل الرئيسية التي ادت لتراكم التظلمات والاحتجاجات التي عبر عنها أبناء دارفور بأشكال مختلفة طوال فترات الحكم الوطني.

فظهرت المنظمات المختلفة مثل منظمة سوني واللهيب الاحمر في فترة دكتاتورية الفريق عبود،وتواصلت سياسات التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي تجاه دارفور وتصاعدت معها وتيرة الأحتجاجات بعد ثورة أكتوبر1964 م على هامش الحريات التي اتاحتها رياح الثورة الشعبية المجيدة حيث ظهرت جبهة نهضة دارفور التي تمكنت من حشد تأييد معظم مثقفي وقيادات مجتمعات دارفور ليس في العاصمة فقط بل في مدن دارفور المختلفة، حول شعارات المساواة والعدالة الاجتماعية والحقوق السياسية وفي تقسيم و توزيع الثروة والمشاركة في السلطة على كافة المستويات.

وقد قوبلت هذه المطالب المشروعة على الدوام بالرفض وتم وصف المنادين بها والمدافعين عنها بالعنصرية وبمحاولة تقويض السلطة الشرعية.

ظهر تنظيم قوى الريف كمنبر سياسي التف حوله ابناء مناطق الهامش التي تضم دارفور، كردفان، جنوب النيل الازرق وبعض ابناء شرق السودان بعد انتفاضة مارس / ابريل 1985م. ولم تنجح محاولات هذا التنظيم في

الدخول إلى برلمان الإنتفاضة على الرغم من برنامجه الإنتخابي الذي حوى شعارات الدفاع عن الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في إطار السودان الموحد. وذلك بسبب إختراقه من قبل القوى التقليدية المعادية للشعارات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لسكان المناطق المهمشة.

أتاحت أجواء إنتفاضة أبريل الفرصة لأبناء دارفور لبلورة موقف سياسي أكثر تقدماً ووضوحاً تمثل في مواقفهم ومن خلال العديد من الإصدارات التي حددت طبيعة المظالم التاريخية، تم فيه رصد نسب مشاركة أبناء دافور في السلطة ونصيبهم من الثروة، ووجودهم في مرافق الدولة المختلفة، خاصة في الخدمة المدنية، والمؤسسات العسكرية، وفي القضاء والسلك الدبلوماسي، وذلك عن طريق الأرقام والبيانات والإحصائيات المستندة على معلومات موثقة من مصادرها.

تتحمل القوي السياسية الوطنية التي تعاقبت على حكم البلاد بعد الاستقلال مسئولية الوضع المأساوي في دارفور بدرجات متفاوتة. فقد ساهمت سلطة الديكتاتور نميري في تفاقم الصراعات والنزاعات الإقليمية وذلك بتورطها في الصراع التشادي الليبي والصراعات الإقليمية الأخرى في المنطقة، الأمر الذي انعكس سلباً على الوضع الأمني في دارفور كما سمحت حكومة السيد الصادق المهدي بعد الانتفاضة في مارس/ أبريل 1985 وأثناء الصراع التشادي بدخول قوات الفيلق الأسلامي بقيادة الشيخ ابن عمر الي الأراضي السودانية من ليبيا عبر محور شمال غرب جبل مرة في إطار التحالف الليبي مع الجبهة الوطنية سابقاً. مستفيدة في ذلك من وجود الامتدادات والتداخلات القبلية بين المجموعات العربية في ليبيا والسودان وتشاد. وقد أفرز هذا القرار نتائج خطيرة تمثلت في إنتهاك السيادة الوطنية السودانية وتدفق الأسلحة المتنوعة التي وجدت طريقها فيما بعد الي أيدي بعض القبائل العربية السودانية ذات الأمتدادات في دولة تشاد وبقية دول غرب إفريقيا.

<u>ب- تسليح القبائل والسماح بدخول أطراف أجنبية إلى دارفور:</u>

إستندت القرارات التي تم بموجبها توزيع الأسحلة الحكومية لبعض القبائل العربية في دارفور وكردفان، على حجج مختلفة، من بينها مبررات التصدي لقوات الحركة الشعبية في الحدود المشتركة بين دارفور وشمال بحر الغزال وفي مناطق المسيرية بكردفان في فترة حكم السيد الصادق المهدي ونتج عن ذلك القرار إنتشار السلاح بين أفراد القبائل العربية مما سهل لها استخدامه في صراعاتها القبلية مع المجموعات الآخرى، في ظل غياب الرقابة العسكرية المطلوبة. بسبب تصنيفهم قوة شبه نظامية لاتخضع لأوامر القوات النظامية المعروفة. تتكون هذه المجموعات المسلحة شبه العسكرية من قوات الدفاع الشعبي، قوات المراحيل، القوات الصديقة وقوات حرس الحدود وقوات الدعم السريع التي تتبع لجهاز الأمن.

لقد فشلت كل الجهود المتعلقة بتجريد القبائل المذكورة من الاسلحة حتى الآن. حيث أن القرارات التي تم تطبيقها في هذا الخصوص في فترة حكم الطيب محمد خير (سيخة) كان لها أثر محدود وسلبي للغاية بسبب استهدافها للقبائل غير العربية فقط مما أدى إلى تجريدها الكامل من أسلحتها التي كانت يعتمد عليها في حماية قراها وممتلكاتها في وجه هجمات المليشيات العربية.

أدرك حزب الأمة خطأ هذا النهج وشارك فيما بعد في المبادرات المتعددة في سبيل البحث عن الحل السياسي الشامل لأزمة دارفور وذلك من خلال منبر دارفور الذي اتخذ من دار حزب الأمة مقراً له من العام 2006م ولم

يعارض مبدأ نشر القوات المشتركة في دارفور بغرض حماية أرواح المدنيين ولم يعارض مبدأ العدالة الدولية بل ساند ذلك عبر منابره المستقلة ومع الأخرين.

<u>ج- ظهور التجمع العربي:</u>

السياسات المذكورة في تسليح القبائل، والدخول في محاور إقليمية مع دول الجوار، التي تشهد صراعات سياسية مسلحة، شجعت بعض القبائل العربية السودانية في الأعلان عن نفسها كتجمع أثني سمي بالتجمع العربي، الذي يعتبر سببا رئيسياً في إندلاع الصراع المسلح بين بعض القبائل العربية والقبائل الافريقية في دارفور عقب صدور بيان (قريش1 ،2) بواسطة التجمع المذكور. ينذران بخروج الأمر من أيدي العقلاء إلى أيدي الجهلاء إذا لم يتم الإستجابة إلى مطالبهم التي تضمنت إحقيتهم في حكم دارفور إستناداً إلى تفوقهم العددي ونفوذهم الإقتصاديحسب رغبتهم.

<u>د- سياسات حكومة الإنقاذ"الجبهة القومية الإسلامية":</u>

تتحمل حكومة المؤتمر الوطني مسئولية إندلاع الحرب والمواجهات المسلحة بينها وبين بعض أبناء دارفور لأول مرة في تاريخ السودان خلافاً للتجارب السابقة التي أقتصرت على الاحتجاجات وتقديم المذكرات وإصدار البيانات المطالبة بالحقوق المشروعة لأهل دارفور بالطرق السلمية.

كما تتحمل حكومة الإنقاذ المسئولية الكاملة في مواصلة نهج تسليح القبائل بصورة واسعة تحت مبررات الجهاد ومحاربة التمرد في دارفور والجنوب قبل الانفصال. كما تتحمل أيضاً مسئولية إندلاع الحروب والمواجهات الدامية بين العديد من القبائل العربية في دارفور بسبب سياساتها المعادية لجميع أهل دارفور والتي تستند على العنصرية والإستعلاء العرقي خاصة تجاه أهل دارفور وتجاه مجموعات أخرى في مختلف أنحاء السودان.

كما تتحمل حكومة الإنقاذ المسؤلية الكبرى في السماح بتدويل قضية دارفور، وإحالة الوضع إلي المحكمة الجنائية الدولية، ونشر القوات الأممية في دارفور بغرض حماية المدنيين العزل. وذلك بسبب إصرارها على الخيار العسكري، وبنشرها وتشجيعها لثقافة الإفلات من العقاب والمحاسبة. وكذلك بسبب إصرارها على عزل وتهميش دور القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، وحرمانها من المشاركة الفعالة في المفاوضات عبر المنابر التي قصدت بها إيقاف الحروب وتحقيق السلام ومناقشة القضايا المرتبطة بمستقبل البلاد.

<u>هـ- تطور أشكال الإحتجاجات وظهور الحركات المسلحة في دارفور:</u>

تطورت أشكال الإحتجاجات والتظلمات بعد إنقلاب 1989م بصورة أكثر وضوحا وجرأة، عندما أقدمت حكومة الإنقاذ في أوائل سنوات حكمها للاعلان عن المشروع الحضاري العقيم الذي جثم على صدور السودانيين، مخالفة ومتجاوزة بذلك حقائق التاريخ والواقع الذي يؤكد أن السودان وطن متعدد الأعراق والأديان والثقافات.

وتظل سياسات سلطة الإنقاذ تسبب أضراراً فادحة لأهل دارفور، لأنها تهدف الي تدمير مجتمعاتهم، ومحو تاريخهم وموروثاتهم الاجتماعية، والقضاء على تراثهم وتقاليدهم الناصعة، التي كانت سبباً في الحفاظ على وحدة دارفور ككيان سياسي، إقتصادي وإجتماعي عبر القرون. وذلك عن طريق تقسيم الإقليم إلي ولايات ومحليات وأمارات على أسس

قبلية وعشائرية وإلغاء الأسس والمبادئ والتقاليد التي كانت تعتبر من الركائز الاساسية في الحفاظ على علاقات التعايش السلمي بين المجموعات العرقية المختلفة في إطار التاريخ والحاضر والمستقبل المشترك لجميع أبناء دارفور في إطار السودان الموحد.

إقترنت جميع هذه السياسات، بتأجيج النعرات القبلية التي إنتهت إلي المواجهات المسلحة بين بعض أبناء القبائل كنتيجة مباشرة لسياسات التقسيم وإنشاء الكيانات الجديد.

- **السياسات المذكورة ساهمت في ظهور الحركات المسلحة نتيجة للأسباب الأتية:**

*** أصرار حكومة الإنقاذ على عدم الإعتراف بالحقوق والمطالب المشروعة لأبناء دارفور.**

*** وأعلانها المشهور بأن السبيل الوحيد لنيل هذه الحقوق هو حمل السلاح دون سواه من الخيارات.**

*** تجاهل حكومة الإنقاذ مطالب ضحايا الإعتداءات المتكررة من قبل المليشيات العربية بضرورة توفير الحماية للقرى والممتلكات وتقديم المجرمين للعدالة، لم يترك لبعض أبناء دارفور خياراً آخر غير حمل السلاح بغرض حماية القرى والممتلكات من الإعتداءات المتكررة من جانب المجموعات العربية المسنودة من جانب الحكومة.**

*** إعتماد حكومة الإتقاذ على الخيار العسكري لمعالجة الأوضاع بديلاً للحوار إلى جانب تسليحها للقبائل المتوالية معها أدى إلى تفاقم الوضع الأمني في دارفور وإلى إستفحال الكارثة الإنسانية الراهنة.**

====================

المستجدات والتطورات المتصلة بالكارثة

نشوب الصراع والمواجهات المسلحة بين الحكومة وحركات دارفور المسلحة، أدي إلي إنتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان تمثلت في إغتصاب ألاف النساء والفتيات، حيث أكدت تقارير بعض المنظمات الدولية أن فتيات في عمر السبع سنوات تعرضن للإنتهاكات الجنسية الجسيمة بالإضافة إلى التعذيب، والقتل خارج القضاء، والإعتقالات التعسفية، والملاحقات المتواصلة لنشطاء حقوق الإنسان ولقيادات مجتمعات دارفور. بالإضافة إلى تدمير الممتلكات والمحاصيل الزراعية ونهب الثروات المختلفة.

أدى القصف الجوى والهجوم البري على القرى والبلدات إلى قتل مئات الآلاف من السكان الأبرياء، حيث يقترب العدد الكلي إلي حوالي نصف مليون شخص منذ تفجر الصراع وفقاً لتقارير بعض منظمات حقوق الإنسان الدولية.
تدمير القرى وقتل الأبرياء وتشريد السكان ونهب الممتلكات تم في إطار إستخدام سياسة الأرض المحروقة والتي تهدف إلى المسح الكامل للوجود البشري في المناطق المستهدفة بغرض إخلائها تماماً وذلك بإلغاء براميل المتفجرات بواسطة طائرات الأنتنوف والهليكوبترات الحربية.

شهدت الاعوام من 2011 الي 2014 تطورات خطيرة تمثلت في المواجهات التي إندلعت في كتم، كبكابية، الملم، غرب جبل مرة، كاس، وعموم جنوب دارفور. وكذلك في شرق دارفور ووسط دارفور وفي جبل عامر في شمال دارفور. كما إندلعت المواجهات القبلية بين الرزيقات والمعاليا في شرق دارفور وحدثت مواجهات عديدة بين المليشيات الموالية للحكومة مع القوات النظامية في مناطق عديدة من الإقليم.
يشكل القتل خارج القضاء ظاهرة وسمة أساسية في كل العمليات والمواجهات المسلحة حيث يظل المواطنون والمدنيون هدفاً دائما للأجهزة الحكومية ولأفراد المليشيات القبيلة وبعض عناصر الحركات المسلحة دون إستثناء.

أجبرت الهجمات البرية والقصف الجوي على القرى والمناطق أكثر من أربعة مليون شخص من سكان دارفور على النزوح القسري من قراهم ومناطقهم وفقاً لتقارير وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في مجالات العون الإنساني. ويعيش حوالي 2.7 مليون شخص في المعسكرات المنتشرة حول مدن الإقليم الرئيسية وهي الفاشر، نيالا، زالنجي، الضعين، الجنينة، كتم، كبكابية، كاس، هبيلة، ونيرتتي، ومدن أخرى، و في كثير من الأحيان تمتلئ بعض المدارس في المدن الرئيسية بالنازحين الذين لم تستوعبهم المعسكرات المعروفة، وفي معسكرات اليوناميد نتيجة للمواجهات المسلحة التي دارت بين الحكومة والحركات المسلحة في مناطق عديدة، من بينها لبدو، شعيرية، مهاجرية، وقريضة في ولاية شرق دارفور وحول جبل مرة وفي وسط دارفور.
كما أجبرت المواجهات الجديدة بين المجموعات العربية أكثر من 300 الف شخص على النزوح إلى معسكرت اللجوء والنزوح خاصة في تشاد وإفريقيا الوسطى.

تعرض آلاف النساء في دارفور للإعتداءات والإنتهاكات الجسيمة. من بينها القتل والإغتصاب أمام الأقارب من الرجال، كالأزواج والأبناء والأخوان. وتم إستخدام الإغتصاب كسلاح حرب قصد به إذلال الضحايا وكسر عزيمة الرجال.

ويشكل النساء والأطفال نسبة حوالي 85% من جملة سكان جميع المعسكرات وتتحمل النساء مسئولية رعاية الأطفال والمسنين في غياب الغالبية العظمي من الرجال الذين مات بعضهم خلال المعارك، أو بسبب إنضمامهم إلي الحركات المسلحة أو خروجهم من الإقليم نهائيا بسبب ما يتعرضون له من ملاحقات متواصلة من قبل أجهزة الأمن الحكومية أسفر الهجوم على القري والمناطق عن تدمير المحاصيل والمزارع والحقول ونهب الممتلكات والحيوانات بحيث يصعب حصر وتقدير قيمتها الكلية في الوقت الحاضر.

إن الإنتهاكات والتجاوزات المشار إليها تشكل بدون أدني شك سلسلة من الجرائم الدولية الأكثر خطورة في تاريخ الأنسانية ، وهي جرائم الإبادة الجماعية ، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ومن المؤكد أن المواجهات المتواصلة في كافة أنحاء الإقليم من شأنها أن تفتح الباب واسعا لحدوث المزيد من هذه الجرائم والإنتهاكات الشنيعة وأن يتزايد بالتالي عدد الضحايا إذا ما تواصل تدهـور الأوضاع بصورتا الراهنة خاصة في غياب سيادة حكم القانون، وإنتشار مناخ الإفلات من المساءلة والعقاب وفي ظل عدم فعالية المؤسسات العدلية في وجود الحصانات غير الضرورية، إلى جانب وجود القوانين التي تشكل عقبة حقيقية أمام الضحايا إذا أرادوا الوصول إلى المحاكم بغرض الحصول على العدالة.

<u>بعض المستجدات والتطورات في الملفات المختلفة:-</u>

شهدت الاوضاع وكذلك الملفات المختلفة المرتبطة بالوضع في دارفور تطورات ملحوظة خلال العشر سنوات الفائتة، وذلك على المستوي المحلي والاقليمي والدولي ويمكن تلخيصها في الاتي:-

- <u>أعتراف الحكومة بحدوث الكارثة وبالحركات المسلحة:</u>

ظلت الحكومة تنكر بأصرار وجود المواجهات المسلحة بينها وبين حركات دارفور المسلحة حيث إعتادت على وصف ما يحدث بأنه نشاط للعصابات الاجرامية المسلحة، أو انها مواجهات قبلية بين المجموعات العربية والقبائل الأفريقية وتصفها تارة بأنها خنجر صهيوني في خاصرة الامة العربية. أو انها دعاية صليبية وصهيونية ضد الحكومة الإسلامية في السودان. حكومة الإنقاذ رضخت للواقع عندما جلست مع حركات التمرد حول طاولة المفاوضات لاول مرة في إنجمينا في العام 2004 وكررت الجلوس معها في إنجمينا، سرت، طرابلس، الدوحة، وفي أماكن أخرى حول العالم في إطار الاعتراف بوجودهذه الحركات. أجبرت الحركات المسلحة في دارفور حكومة الإنقاذ على الإعتراف بوجودها في أعقاب عملياتها العسكرية الناجحة التي وجهت ضربات موجعة ومفاجئة لقوات الحكومة خاصة في جبل مرة وفي شمال دارفور بالإضافة للهجوم على مطار الفاشر العسكري الذي أسفر عن تدمير عدد كبير من الطائرات الحربية إلى جانب الإستيلاء على قدر لايستهان به من العتاد الحربي من مختلف أنواعه كما شكل دخول قوات حركة العدل والمساواة أمدرمان تطوراً نوعياً في طبيعة ونمط التكتيكات العسكرية التي عرفت بها الحركات المسلحة في

مسارح العمليات في دارفور فقد تم نقل ميدان المعارك إلى قلب العاصمة لأول مرة منذ إندلاع المواجهات وأضيفت إلى ذلك المعارك الأخيرة التي دارت في مناطق أم روابة وأبوكرشولا.

- <u>مسئولية إدارة ملف أزمة دارفور:</u>

درج نظام الإنقاذ على إسناد مسئولية ملف أزمة دارفور إلى عدد من قياداته المعروفة حيث تم تكليف الطيب إبراهيم محمد الخير بمتابعة مفاوضات أنجمينا عندما جلست حكومة الإنقاذ لأول مرة مع الحركات المسلحة وجهاً لوجه، ثم إنتقل الملف بعد ذلك إلى مجذوب الخليفة في مفاوضات أبوجا. ومن بعد ذلك ولفترة قصيرة لعلي عثمان محمد طه ولاحقاً إلى نافع علي نافع ثم إلى غازي صلاح الدين، وأمين حسن عمر، وأستقر أخيراً في أيدي بكري حسن صالح نائب رئيس الجمهورية الحالي.

من الملاحظ أن قادة نظام الإنقاذ تعمدوا وبإصرار واضح عدم إسناد هذا الملف لأي فرد من كوادرهم من دارفور على الرغم من وجود العشرات من ذوي الكفاءة، والمعرفة، والألمام بتفاصيل وطبيعة أسباب الصراع. ويعود السبب في ذلك، إلى التهميش الذي يتعرض له أبناء دارفور في مؤسسات نظام الإنقاذ. إلى جانب إنعدام الثقة، بالإضافة إلى الدوافع المرتبطة بالإستعلاء العرقي المعروف عن هذا النظام العنصري.

من المؤسف أن بعض القيادات المرموقة من أبناء دارفور، يتم توظيفها بصفة خاصة داخل هذا النظام لإنجاز المهام التي تعود بالضرر على أهلهم على الدوام كما دلت على ذلك التجارب المريرة. من بينها إغتيال القيادي والكادر الطلابي المعروف في الجبهة الإسلامية داؤود بولاد. وتمثل حادث تصفية د. خليل إبراهيم نموذجاً آخر لهذا النهج الشرير. كما درجت سلطة الانقاذ على إستخدام أعداد كبيرة من عضويتها في صفوف أبناء دارفور لجمع لمعلومات عن النشطاء والمعارضين لنظام الإنقاذ، و إلى تقديم المعلومات العسكرية الضرورية التي تساعد في عمليات قصف القرى وإستهداف مواقع الحركات المسلحة. وشهدت البرلمانات المختلفة مواقف مشينة من بعض قيادات أبناء دارفور ظلوا يمتنعون عن إثارة قضايا دارفور داخل الهيئات التشريعية بل على العكس من ذلك درجوا على مساندة سياسات الحكومة المعادية لمصالح أهل دارفور في الكثير من الأحيان.

- <u>التدخلات الإقليمية والدولية:</u>

التدمير واسع النطاق للقرى، والانتهاكات الممنهجة لحقوق الانسان وللقانون الدولي الانساني، أجبر ملايين المدنيين على ترك قراهم والنزوح إلى المعسكرات المنتشرة في كافة أرجاء الاقليم. حيث أصبحوا يواجهون ظروفاً غير مألوفة في ظل إنعدام المأوى وكافة معينات الحياة: الطعام، ومياه الشرب، والكساء. أزاء هذا الوضع فقد أخذ الاتحاد الافريقي زمام المبادرة في إتخاذ الخطوات الأولى لمخاطبة الوضع الانساني في دارفور في كافة جوانبه العاجلة من خلال بيان مجلس السلم والأمن الافريقي الصادر في 27 يوليو 2004م. كما أتخذ الاتحاد الافريقي في وقت لاحق قراراً قضى بأرسال قوة أفريقية لحماية مراقبي حقوق الانسان. وأرسلت اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب التابعة للاتحاد الافريقي بعثة لتقصي الحقائق، في العام 2004م.

رحب مجلس الامن التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة بموقف الاتحاد الافريقي وذلك من خلال قرار المجلس رقم 1556 الصادر في 30 يوليو 2004م. كما رحب أيضاً بخطاب التفاهم المشترك بين الامين العام للأمم المتحدة والحكومة السودانية بتاريخ 3 يوليو 2004م والمتعلق بتكوين الآلية المشتركة لتنفيذ بنود التفاهم حول حماية وتحسين ظروف حياة النازحين وجميع ضحايا الحرب:

* خلص القرار المشار إليه إلى نتيجة هامة مفادها أن الوضع في دارفور بات يشكل تهديداً للسلم والامن ولإستقرار المنطقة.

* وقرر مجلس الأمن تعيين مبعوث خاص للأمين العام بشأن دارفور.

* كما تقرر تعيين لجنة خبراء بغرض مراقبة حظر دخول الأسلحة إلى دارفور.

وظلت دول الجوار تقترح الحلول المختلفة طوال فترة الصراع. وقد فشلت معظم هذه المبادرات بسبب صراعات وتضارب مصالح أطرافها. المتمثلة في مصر في عهد حسني مبارك وليبيا في زمن القذافي وتشاد وأريتريا، وأخيراً قطر. كما تقدمت بعض مراكز البحوث المرتبطة بالسلام وفض النزاعات حول العالم مثل مؤسسة ماكس بلاند في هايدلبيرج بألمانيا، بالتعاون مع معهد السلام في جامعة الخرطوم، بمبادرة لبناء السلام في دارفور وقرر المجلس إبدال القوة الافريقية بقوات مشتركة بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي (*اليوناميد*).

* أرسل الأمين العام للأمم المتحدة بعثة لتقصي الحقائق في العام 2004م والتي عرفت بلجنة كاسيسي.

* جميع قرارات مجلس الأمن بشأن دارفور صدرت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بأعتبار أن الوضع يشكل خطراً على الأمن والسلم العالمي واستقرار المنطقة. خاصة في ظل تفجر الصراعات المسلحة في دول الجوار من بينها ليبيا، وتشاد، وأفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ومالي، والنيجر، وشمال نيجيريا. في ظل وجود التوترات المستمرة في منطقة البحيرات والقرن الافريقي.

- <u>المبادرات الإقليمية والدولية والمحلية:</u>

ظلت دول الجوار تقدم المبادرات المختلفة، بغرض وقف الحرب، ومعالجة الوضع الإنساني. واتنظمت ورش عمل بألمانيا ضمت أساتذة الجامعات وبعض الأكاديميين وقيادات العمل السياسي في دارفور. إلى جانب نشطاء المجتمع المدني والقيادات الأهلية.

أدى تعدد المنابر والمبادرات المختلفة، الي إضاعة الجهود والوقت. ونتج عنها المزيد من الانشقاقات في صفوف الحركات الدارفورية بسبب تضارب مصالح الدول صاحبة المبادرات. كما فشلت مبادرات حكومية مثل مبادرة أهل دارفور في مؤتمر الفاشر، في عهد الوالي السابق ابراهيم سليمان بسبب اهمال حكومة الانقاذ للتوصيات الصادرة من المشاركين. والتي كانت تصلح في الأساس مخرجاً وضماناً لأحتواء الأزمة في بداياتها بالأعتماد على الجهود المحلية، والوطنية في داخل البلاد. ومن أبرز تلك التوصيات:

1- الأعتراف بالحقوق المشروعة لأهل دارفور التي نادى بها مواطنو دارفور قبل الحركات المسلحة بوقت بعيد.

2- نبذ الخيار العسكري من جانب الحكومة والسعي لإحتواء الوضع عن طريق التفاوض والحوار مع الحركات المسلحة.

3- محاسبة المتورطين في الجرائم وتقديمهم للعدالة دون إنحياز لأي طرف.

4- أرسال وفود للحركات المسلحة في جبل مرة وشمال دارفور. لإقناعها بالجلوس للحوار والتفاوض من أجل السلام.

تمت اللقاءات مع الحركات المسلحة وقًدمت لها المقترحات والتوصيات التي توصل إليها ملتقى الفاشر، أبدت الحركات ملاحظاتها حول المقترحات إلى جانب إستعدادها لسماع رأي الحكومة حول ملاحظاتها.

تسبب رفض حكومة المؤتمر الوطني لتوصيات مؤتمر أهل دارفور بالفاشر، وللتوصيات الصادرة عنه ولجؤوها إلى شن الهجمات العسكرية على مواقع الحركات في جبل مرة مباشرة بعد إنفضاض الملتقى. بالإضافة لموقفها الرافض لتنفيذ توصيات سابقة صدرت عن المؤتمرات التي أنعقدت بشأن الوضع في دارفور، في الفترات المختلفة إلى نعقيدات جديدة في الأزمة. ثم تفاقم الوضع لاحقاً بعد رفض الحكومة وتجاهلها لتوصيات ورشة هايدلبيرج، التي كانت من الممكن أن تساهم مع بقية المبادرات والمقترحات الصادرة من مختلف المنابر، في إيجاد مخرج سياسي يضع حداً للصراع حول السلطة والثروة، إضافة إلى إحتواء الكارثة الإنسانية المتواصلة منذ أكثر من عشر سنوات. إدى هذا الموقف المتعنت والمراوغ من جانب الحكومة إلي خروج بعض خيوط الأزمة الراهنة من الأيدي السودانية إلي المؤسسات الدولية والأقليمية وبالتالي فقد أصبحت أجزاء هامة من الأزمة تدار من خارج البلاد بسبب فداحة البعد الإنساني للكارثة وبسبب فظاعة الإنتهاكات والجرائم التي تم إرتكابها على نطاق واسع في سياق الصراع.

- **<u>الإتفاقيات:</u>**

فشلت أطراف الأزمة في دارفور من توقيع اتفاقية شاملة وعاجلة تضع حدا حاسما للكارثة في أطوارها الأولي. وذلك بسبب العديد من الأسباب، من بينها موقف الحكومة السودانية التي عرف عنها عدم المصداقية، والمبدئية، في التعامل مع خصومها لسياسيين. ولجوؤها إلي التكتيكات والمراوغات لكسب الزمن. كما لعبت إنشقاقات الحركات المسلحة في دارفور، دوراً سالباً لعدم وحدة موقفها التفاوضي تجاه خصمها الرئيسي وهو حكومة الإنقاذ. كما أثر تعدد المنابر في إطالة فترات المفاوضات الأمر الذي أدى إلى إبرام الإتفاقيات الثنائية المعروفة. واجهت هذه الأتفاقيات تحديات وعقبات حقيقية أدت الي فشلها، وخروج بعض أطرافها والتنصل من بنودها، بسبب مواقف حكومة المؤتمر الوطني التي تمثلت في المراوغات، والتكتيكات المعروفة إلى جانب إنعدام الإرادة السياسية وعدم الوفاء بإلتزامتها تجاه الإتفاقيات.

فقد عاد مني أركو مناوي، إلي حمل السلاح مجدداً بعد خروجه من القصر بسبب فشل اتفاقية أبوجا، وخروج أبوالقاسم إمام والي غرب دارفور بعد فشل اتفاقية سرت بوقت قصير. وتعاني اتفاقية الدوحة من نفس أعراض الاتفاقيات السابقة، وذلك أستناداً إلي تحليلات العديد من المراقبين الدوليين، إلى جانب لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة، وبعض أعضاء الأسرة الدولية، ومن بينها الولايات المتحدة بالإضافة إلى شكاوى أصحاب المصلحة و المتضررين من النازحين واللاجئيين الذين لايرون إعمالاً ملموسة وخطوات مقنعة في معالجة الأوضاع الأمنية.

أوضح دليل على ذلك تصريحات رئيس السلطة الأقليمية أمام المجلس الوطني ومجلس الولايات ومؤتمر أهل دارفور في الفاشر بأن الأتفاقية تواجه عقبات وتحديات حقيقية ستؤدي حتماً الي انهيارها إذا ما واصلت حكومة

الانقاذ سياساتها المعيقة لتنفيذ بنود الوثيقة. وقد أدي تطور الأحداث لاحقا إلي إعلان رئيس السلطة تعليق مشاركته كطرف في الإتفاقية لعدة ساعات في نهاية مارس2013م.

على الرغم من أن الحكومة قد أوفت ببعض إلتزاماتها المالية إلا أن التحديات التي تواجه ملفات الترتيبات الأمنية والعدالة والمصالحات والتعويضات والعودة الطوعية. تعتبر من أخطر العقبات التي تحيط بكامل العملية السلمية في دارفور لأنها ترتبط بالظروف الأمنية التي تشهد تدهورا مريعا أعاد إلي الأذهان بعض تفاصيل أحداث العام 2003م الذي شهد البدايات الأولى لتفجر الكارثة الإنسانية الراهنة.

- **الوضع الأمني في دارفور:**

ظلت الأوضـاع الأمنية في دارفور تشـهد تدهوراً مريعاً بصـورة غير مسـبوقة منذ التوقيع على وثيقة الدوحة في العام 2010م والتي تمثلت في الآتي:

*** التصعيد المتواصل في المواجهات المسلحة مع الحركات:**

شهدت الأعوام من 2011م إلى 2015م تصعيداً كبيراً في نشاط الحركات المسلحة، خاصة حول جبل مرة ، شطاية، لبدو، شعيرية، مهاجرية، قريضة، وكلمندو، الأمر الذي أدى إلي نزوح عشرات الآلاف من سكان هذه المناطق، ولجوئهم إلي المدن الرئيسية، أو لمعسكرات اليوناميد، أو إلى خارج حدود دارفور. وقد فاقم من هذا الوضع القصف الجوي بواسطة الطائرات الحكومية الذي يعتبر الآلية الرئيسية لإجبار السكان على النزوح، وفي القتل العشوائي وتدمير القري، وما تبقي من بعض المنشآت القليلة من المدارس، الشفخانات، آبار المياه والأسواق.

*** الحروب القبلية و المواجهات المسلحة بين المجموعات العربية:**

إندلعت العديد من المواجهات المسلحة بين المجموعات العربية منذ النصف الثاني من العام 2012م فقد دارت المعارك بين بطون قبيلة الرزيقات حول كتم وكبكابية. وشهدت مناطق كبكابية مواجهات دامية بين الرزيقات شمال وقبيلة البني حسين في منطقة جبل عامر والمناطق الأخري، وشهدت مناطق جنوب وغرب جبل مرة وكاس و نيالا مواجهات مسلحة بين الرزيقات شمال والترجم والمسيرية والصعدة وقبائل عربية صغيرة أخرى راح ضحيتها آلاف القتلي بسبب إستخدام الأسلحة المتطورة، التي حصل عليها الجميع من الحكومة في فترات التعاون بينها وبين بعض المليشيات القبلية تحت مبررات التعاون للتصدي للحركات المسلحة.

ظهور معدن الذهب في العديد من المناطق في دارفور يشكل عاملا جديدا في تأجيج الصراعات والحروب القبلية بين المجموعات المختلفة، وقد تؤدي عمليات إستكشاف البترول والمعادن الأخري إلى نشوب نزاعات جديدة بسبب هذه الموارد في المستقبل.

من المتوقع أن يحتدم الصراع حول الأرض والحواكير المملوكة للقبائل، ويساهم غياب مؤسسات العدالة وسيادة حكم القانون، بالإضافة إلي تهميش دور القوات النظامية المختلفة، في الإنفلات الأمني في جميع أرجاء الإقليم.

وتؤكد الوقائع المختلفة والأحداث التي وقعت داخل المدن الرئيسية حقيقة ما يشاع أن الحكومة قد همشت دور القوات النظامية وسمحت للمليشيات الموالية لها بإمتلاك السلاح، ونصب نقاط التفتيش على الطرقات الرئيسية بين المدن المختلفة في كافة المناطق. كما تم تكليف هذه المليشيات أيضا بحراسة المنشآت والمرافق الحكومية في بعض المدن الرئيسية مثل نيالا.

<u>* المواجهات المسلحة بين الحكومة والمليشيات القبلية الموالية لها:</u>

تدفع حكومة الإنقاذ فاتورة سياساتها الخاطئة، والتي تمثلت في إنشاء وتسليح المليشيات القبلية، بغرض إستخدامها لمواجهة الحركات المسلحة، أو لزعزعة أنظمة الحكم في دول الجوار. خاصة نظام الرئيس إدريس دبي في تشاد، ونظام الحكم في إفريقيا الوسطى.

فقد تكررت هجمات هذه الجماعات على المدن الرئيسية مثل الفاشر، نيالا، كتم، زالنجي، قارسيلا وغيرها من المدن الأخرى. إلى جانب الهجوم على البنوك والمصارف، والإستيلاء على الودائع ومرتبات العاملين في المؤسسات المختلفة في وضح النهار وتحت بصر وسمع السلطات بحجة فشل الحكومة في الإيفاء بإلتزاماتها المالية تجاها. كما شهدت مناطق كتم، الملم، الجنينة، نيالا مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية وهذه الجماعات القبلية التي أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من القتلي والجرحي بين الطرفين. من المؤكد أن الجماعات الوافدة من خارج الحدود هي المسئولة الأساسية، فشلت الحكومة في فرض سيطرتها على هذه الجماعات أو نزع أسلحتها عندما حاولت ذلك في العديد من المرات. وتسبب ذلك في إهدار هيبة الدولة في جميع أنحاء دارفور. حيث وصلت الأمور في بعض الأحيان إلي أقصى درجات التدهور. خاصة عندما فشلت شرطة المحاكم في تأمين الجلسات، وفي حماية القضاة، والعاملين بالمحاكم. منذ أن شهدت محكمة نيالا حادث إقتحام بعض من أفراد هذه المليشيات القبلية قاعة المحكمة وتمكنت من إطلاق سراح عناصرام والحيلولة دون محاكمتها بواسطة المحكمة المذكورة. وتكررت هذه الظاهرة مرة أخرى عندما تم إطلاق سراح عدد من المحكومين من سجن نيالا بواسطة ذات المليشيات.

هذه الظاهرة تعتبر أحد أخطر مهددات الأمن القومي في دارفور، كما أنها تشكل إنتهاكا صارخا للسيادة الوطنية وقد ظهرت بداياتها المبكرة بعد إستيلاء نظام الإنقاذ على السلطة وبإنعقاد المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي تحت رعاية د.حسن الترابي. الذي تقرر فيه السماح بدخول هذه الجماعات إلى بلادنا دون الخضوع للإجراءات المألوفة وتأشيرات الدخول من بينها وإستند إلى أن المشروع الأسلامي يعلو على المصالح الوطنية والقومية وأن التنظيم العالمي الأسلامي السياسي لايعترف بالحدود الوطنية للدول كما تم منح الجنسية السودانية والأوراق الثبوتية الأخرى، للعديد من الأجانب خاصة لأولئك الوافدين الجدد في دارفور، وتم السماح لهم بالمشاركة في الإنتخابات العامة التي جرت في العام 2010م.

<u>*عدم تنفيذ بند الترتيبات الأمنية مع الحركات الموقعة على الإتفاقيات:</u>

ظل بند الترتيبات الأمنية يمثل تحدياً رئيسياً لأطراف جميع الإتفاقيات، فقد أدى عدم تنفيذ بند الترتيبات الأمنية وفقا للجداول الزمنية المتفق عليها، إلى بقاء آلاف المقاتلين المنتسبين للحركات المسلحة خارج العملية السلمية. هذا الوضع برر للكثيرين منهم التعبير عن إستيائهم من هذا الإهمال المتعمد بأشكال مختلفة. بما قاد إلى خلق التوترات الأمنية وإلى إنخراط بعض الأفراد في أنشطة مخالفة للقانون كقطع طرق القوافل التجارية، والإستيلاء على المؤن والوقود والعربات المملوكة للمواطنين ولمنظمات الإغاثة والمؤسسات الحكومية المختلفة، والهجوم على مكاتب السلطة الإقليمية في الفاشر، وحجز المسئولين، والأعتداء على العاملين في مؤسسات السلطة.

تجاهل حكومة الإنقاذ لملف الترتيبات الأمنية، ورفضها المتواصل لإدماج قوات الحركات المسلحة الموقعة على الإتفاقيات المختلفة في مؤسسات القوات النظامية القومية يؤكد على النهج العنصري والإستعلاء العرقي الذي تستند عليه عقلية المجموعات المتنفذة داخل مؤسسات الإنقاذ، في تعاملها مع قضايا مواطني دارفور خاصة. ومع سكان

مناطق الهامش الأخرى، ويتجلى ذلك في تبريرات حكومة الإنقاذ غير المقبولة، والتي تدور حول شح الموارد المالية لمقابلة إلتزامات هذا البند، بينما يتم إهدار المليارات في الصرف على قوات الدعم السريع التي تم إنشاؤها بدون أي سند دستوري أو قانوني.

<u>* نشاط العصابات الإجرامية التقليدية:</u>

الفوضي الشاملة التي يعاني منها إقليم دارفور نتيجة للحرب المتواصلة، كان من شأنها خلق الأجواء المناسبة لنشاط عصابات النهب والإجرام التقليدية في كل المناطق. خاصة داخل المدن الرئيسية وساعد على ذلك غياب سلطة الدولة وهيبة مؤسسات حفظ وتطبيق القانون. حيث غاب أي دور ملموس للقوات النظامية لمنع وقوع مثل هذه الفوضى.

فقد تم تكليف المليشيات القبلية المنسوبة للحكومة للقيام بهذا الدور. وهي قوات ليست من مهامها إدارة مؤسسات ومرافق الدولة بحسب نصوص الدستور والقانون.

وقد تكررت الحوادث المنسوبة لهذه القوات كالقتل في وضح النهار خاصة في نيالا وزالنجي والفاشر ليتم بعدها الإستيلاء على الممتلكات الخاصة والعامة ومنها العربات، والأجهزة المحمولة وساعات اليد. كما تكررت حوادث إختطاف وحجز الضحايا كرهائن لا يتم إطلاق سراحها إلا بعد دفع الفدية التي تطلبها هذه العصابات الإجرامية.

هذا الواقع المخيف أجبر الكثيرين من التجار ورجال الأعمال وبعض الموظفين التابعين للمرافق الحيوية على مغادرة مدن دارفور بصورة نهائية. خوفاً على حياتهم وممتلكاتهم وأدى ذلك بالتالي إلى توقف النشاط التجاري، وتعطل مرافق الدولة في كل مدن الأقليم، وإلى إزدياد ظاهرة الكساد والفقر.

<u>* صراعات الأجنحة داخل المؤتمر الوطني:</u>

زادت وتيرة الخلافات بين الأجنحة المتصارعة في قيادة المؤتمر الوطني وشملت كل ولايات دارفور خاصة ولاية شمال دارفور التي تشهد صراعات مثيرة بين الوالي عثمان كبر والشيخ موسى هلال منذ فترة طويلة.

تلعب النعرات القبلية والجهوية دوراً كبيراً في تأجيج هذا الصراع. كما تلعب أيضاً المصالح السياسية والإقتصادية دوراً هاماً في الإستقطابات القبلية والسياسية الراهنة خاصة بعد ظهور الذهب في العديد من المناطق في دارفور حيث أدت المواجهات الدامية بين القبائل والتي تسندها الأجنحة المتصارعة في قيادة المؤتمر الوطني إلى سقوط ألاف القتلى بين المجموعات العربية خاصة الرزيقات الأبالة والبني حسين في شمال دارفور ونتج عن سياسات الإستقطاب المواجهات الدامية بين الرزيقات والمعالية في شرق دارفور والمسيرية والسلامات في غرب وجنوب دارفور.

تؤكد الحقائق والمعلومات، أن الأجنحة والتكتلات المتصارعة المختلفة تحظى بدعم ومساندة سياسية وإقتصادية من مسئولين نافذين في قمة النظام في الخرطوم، وبالتالي فأنه من الصعوبة بمكان وضع حد لهذه الصراعات في ظل وجود قادة المؤتمر الوطني المتورطين في تأجيج هذه الصراعات من مواقع السلطة ولقد بات من الضروري أن ينتبه أبناء القبائل المتصارعة لخطورة هذا المخطط الإجرامي المكشوف.

- **<u>التطورات والمستجدات في المواقف والعلاقات مع دول الجوار:</u>**

لعبت دول الجوار الرئيسية مع السودان، دوراً ملحوظاً في التوسط لمعالجة أزمة دارفور منذ إندلاعها. في العام 2003. مستخدمة في ذلك طرقاً مختلفة إنطلاقا من مصالحها الخاصة في أغلب الأحيان. بسبب تخوفها من إمتداد

أزمة دارفور إلي داخل حدودها الجغرافية المشتركة. كما في حالة ليبيا، تشاد، ودولة جنوب السودان الوليدة إلي جانب مصر التي ترتبط بعلاقات تجارية ، ثقافية وتاريخية مع إقليم دارفور أو بسبب إستضافة بعض هذه الدول لقادة الحركات المسلحة في أراضيها كحالة دولة إريتريا وجمهورية يوغندا.

وقد شهدت هذه العلاقات تطورات لافتة للنظر في السنوات الأخيرة بعد إنهيار نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا الذي كان يوفر الملاذ الآمن و المساعدات العسكرية لبعض قادة الفصائل المسلحة. وقرر الرئيس إدريس دبي عدم التعاون مع الحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة خاصة حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم.

فرض قرار مجلس الأمن رقم 2046 المسنود من مجلس الأمن والسلم الإفريقي على دولتي شمال و جنوب السودان عدم إيواء متمردي الطرف الآخر، أو تقديم المساعدات العسكرية لهم بغرض زعزعة الحكم في البلدين. وبالتالي فإن دولة جنوب السودان قد تجد صعوبة بالغة في مواصلة إستضافة قادة الحركات المسلحة من دارفور خاصة إذا أصرت هذه الحركات على ممارسة نشاطها العسكري والمسلح ضد حكومة السودان إنطلاقا من أراضي دولة الجنوب.

كما أن علاقات التقارب التي شهدتها الفترة الأخيرة بين السودان وإرتيريا تعتبر خصما على وضع حركات دارفور المسلحة في هذا البلد. كما لايساعد البعد الجغرافي في إتاحة الفرصة لهذه الحركات في ممارسة أي نشاط عسكري ذي تأثير فعال في دارفور من أراضي دولة إريتريا.

من المعلوم أن جمهورية يوغندا تستضيف في كمبالا عدداً من قيادات حركات دارفور المسلحة من غير الموقعين على وثيقة الدوحة أو على أي إتفاق سلام آخر في دارفور.

منذ فترة طويلة تصاعدت الأصوات في الفترة الأخيرة من داخل مجلس الأمن والسلم الإفريقي ومن داخل بعض المؤسسات الإقليمية، وبعض الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة، وحلفائها في الإتحاد الأوربي بضرورة إنخراط هذه الحركات في العملية السلمية الجارية في دارفور، بهدف وقف الكارثة الإنسانية وإقرار السلام العادل والدائم. ولا يستبعد أن تستجيب جمهورية يوغندا للضغوط الهائلة التي تتعرض لها من قبل أطراف عديدة بعدم السماح لهذه الحركات بممارسة نشاطها أو التواجد العلني في أراضيها. كما لا يستبعد أن يتم تصنيف هذه الحركات كحركات معيقة ومخربة لعملية السلام إذا ما واصلت عملياتها العسكرية على غرار ما حدث في جبل مرة و مناطق جنوب وشرق دارفور في الأعوام2011م.

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات والتحديات الناجمة عن هذه التطورات فأنه من المستبعد أن يؤدي ذلك إلى إستسلام هذه الحركات أو إلقائها للسلاح بسبب الحصار وهناك أمثلة تؤكد أنه من الممكن لهذه الحركات أن تجد الحلول البديلة للتغلب على مثل هذه الظروف وليس ببعيد تجربة الراحل د.قرنق. بعد إنهيار نظام الرئيس منقستو هالي ماريام. وتزامن ذلك مع عمليات صيف العبور، وسقوط توريت. فقد تمكن من العودة مرة أخرى بعزيمة جديدة وبإصرار أقوى للنضال المسلح الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى مفاوضات نيفاشا.

لن تنطمس معالم القضية العادلة ولن يؤدي وجود هذه الصعوبات إلى تصفية المطالب المشروعة لأهل دارفور، والتي ينادي بها أهلها والحركات المسلحة بمجرد حدوث هذه التطورات طالما لم يتم التوصل إلى سلام دائم وعادل في إطار الأعتراف بهذه الحقوق العادلة والمطالب المشروعة لأهل دارفور.

○ **الجبهة الثورية:**

تضم الجبهة الثورية التي تكونت في العام 2012م. الحركة الشعبية قطاع الشمال، والحركات المسلحة الرئيسية في دارفور. وهي العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم وحركة تحرير السودان جناح عبد الواحد وحركة تحرير السودان جناح مني أركو مناوي. وقد إتفقت هذه الحركات على التنسيق السياسي والعسكري في مواجهة حكومة الإنقاذ في دارفور، وكردفان، والنيل الأزرق بغرض الإطاحة بها. تمهيداً لقيام حكومة ديمقراطية بديلاً للنظام الشمولي الراهن. عانت الجبهة من بعض الصعوبات الداخلية حول القيادة وتقسيم المهام في الفترات الفائتة. لكنها برزت في الواجهة كحركة موحدة في أحداث أبو كرشولا وأم روابة. وتعتمد الجبهة على وثيقة الفجر الجديد كبرنامج سياسي يحدد أهدافها وتوجهاتها ووسائل عملها. وقد توصلت إلى رؤية مشتركة مع قوى المعارضة الوطنية حول أهم القضايا السياسية في أطار وثيقتي الميثاق ونداء السودان. والتي أثارت ردود أفعال واسعة في دوائر المؤتمر الوطني، وجدلاً متواصلاً في دوائر قوى الإجماع الوطني، التي تعتمد وثيقة البديل الديمقراطي كأساس لبرنامجها السياسي الشامل. ومع ذلك فأن الطرفين يتفقان على أهمية وضرورة مواصلة الحوار، بغرض التوصل لرؤية مشتركة حول الخيارات المتاحة لإسقاط النظام الشمولي وإزالة مؤسساته القمعية، وللإنتقال لمرحلة الديمقراطية والحفاظ على وحدة البلاد.
إنعقد لقاء بعض قادة حركات دارفور من غير الموقعين على وثيقة الدوحة، وذلك برعاية رئيس البعثة المشتركة الدكتور محمد بن شمباز للتفاكر وذلك بغرض إنضمام هذه الحركات إلى عملية سلام دارفور وفقا لوثيقة الدوحة وبناءً على قرار مجلس الأمن رقم 2035 القاضي بإتاحة الفرصة للحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة لتحديد موقفها من عملية السلام. وتدور المشاورات حول كيفية و إمكانية إشراك حركات دارفور المسلحة في منبر أديس أبابا الخاص بمفاوضات الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية قطاع الشمال، في إطار الحل الشامل للأزمة السودانية. إلي جانب المشاورات حول التنسيق بين التفويض الممنوح للآلية الإفريقية رفيعة المستوي برئاسة ثامبو أمبيكي من قبل مجلس الأمن والسلم الإفريقي المكلفة بمواصلة ومتابعة تحقيق السلام في دارفور وبين جهود رئيس البعثة المشتركة د.محمد بن شمباز.

○ **الجهود الأهلية والرسمية في المصالحات القبلية:**

أدرك كثيرون من أبناء دارفور بمن فيهم الذين تم تصنيفهم كطرف رئيسي وموالي لسياسات المؤتمر الوطني في صراعهم مع بقية أهل دارفور. أن هناك مؤامرة حقيقية تحاك ضد أهل دارفور جميعاً تهدف في المقام الأول إلى تفتيت وحدتهم التاريخية وذلك عبر طرق وأشكال مختلفة، منها تقسيم دارفور إلي ثلاث ولايات، وأخيراً إلي خمس ولايات وسبق ذلك الإتفاق حول الوضع الإداري النهائي لدارفور وفقاً لنصوص وثيقة الدوحة. وإلي محليات قبلية وعشائرية عديدة، إلي جانب إنشاء الأمارات الزائفة التي أدت إلي زعزعة الموروث التاريخي في إدارة الأرض والحواكير. بالإضافة إلي تشجيع النعرة العنصرية والقبلية وتقسيم أبناء دارفور بتصنيفهم إلي مجموعة من (الزرقة والعرب).
وقد ترافق ذلك مع تسليح القبائل وتشجيعها على إشعال الحروب والفتن . لقد أدركت الغالبية من أبناء دارفور أن هناك تاريخاً و حاضراً ومستقبلاً مشتركاً لجميع أهل دارفور وأنه لا يوجد منتصر من هذه الحروب وأن الخسارة قد لحقت بالجميع وبالتالي فإن جميع أبناء دارفور يعتبرون ضحايا لهذه المؤامرة التي تعبر عن سياسات حكومة الإنقاذ ونواياها الحقيقية تجاه كل أهل دارفور.

في ضوء هذا الواقع الجديد إنتظمت الإتصالات بين قيادات القبائل وبعض المثقفين للإتفاق حول الأسس والطرق الكفيلة بإستعادة وحدة أهل دارفور كركيزة أساسـية تعتمد عليها أي عملية سـلمية في المستقبل ويعتبر الإجتماع الموسـع في نهاية العام 2012م والذي ضم حوالي سبعة وخمسين شخصاً تم إنتدابهم كممثلين كما تشكلت لجان أهلية في جميع الولايات إلي جانب لجان الخرطوم لوقف نزيف الدم والمواجهات. انعقد لقاء بين بعض المكلفين من قبائلهم وعدد كبير من المثقفين والقيادات الأهلية لمجتمعات جنوب دارفور في منزل المقدوم أحمد رجال في نيالا كخطوة هامة في مشوار التفاكر حول الخطوات العملية لإنجاح مساعي إستعادة وحدة أهل دارفور. وكذلك لايقاف نزيف الدم بين القبائل المتحاربة خاصة الرزيقات والبني حسين، البني هلبة مع السلامات ، القمر والتعايش، التعايشة والسلامات، الترجم والفور...الخ. وتشكلت لجنة للمسهلين لتنسيق عمل هذه اللجان بمبادرة من مفوضية المصالحات التابعة للسلطة الإقليمية لدارفور بسبب إفتقار هذه المبادرات للتنسيق المطلوب و تواجه هذه الجهود عقبات وتحديات عديدة من قبل مؤسسات المؤتمر الوطني في جميع المستويات بسبب تعارض أهدافها مع برنامج المؤتمر الوطني الهادف إلى تكريس أسباب وعوامل الفرقة والشتات بين أهل دارفور.

كما شهدت الساحة السياسية في دارفور خلال الأعوام 2011م إلى 2013م العديد من الأنشطة واللقاءات بين منظمات المجتمع المدني خاصة هيئة محامي دارفور والقيادات الأهلية بالإضافة الي المفوضيات المختلفة التابعة للسلطة الإقليمية بغرض مواصلة الجهود التي من شأنها تعزيز دور القيادات النافذة في إجراء المصالحات القبلية وإرساء دعائم السلام . كما نظمت اليوناميد إجتماعا موسعاً لهذه القيادات ضم عدداً كبيراً من الأكاديميين وأساتذة الجامعات وقيادات مجتمعات دافور من بينهم المثقفين وممثلي النساء والشباب لمناقشة بندين رئيسيين هما: هل هناك فرص لإمكانية التعايش السلمي بين قبائل دارفور؟ والطريقة المثلى لاستخدامات الأراضي والحواكير.

- **<u>الطريقة المثلى لإستخدامات الأراضي والحواكير</u>:**

توصل المجتمعون إلي موقف موحد، أكدوا فيه وجود فرص كبيرة لإمكانية التعايش السلمي والإعتراف بالمصالح المشتركة بين القبائل. كما أكدوا مساندتهم ودفاعهم عن المكاسب الواردة في وثيقة الدوحة والإتفاقيات الأخري. واتفقوا على ضرورة قيام مؤتمر عاجل لمناقشة إستخدامات أراضي الحواكير والمشاكل الناتجة عنها. كما أكدوا على ضرورة نزع السلاح من أيدي كل المجموعات القبلية مع ضرورة تهيئة المناخ السياسي الذي يتيح إجراء الحوار الدارفوري الدارفوري. كما أكدوا رفضهم القاطع للخيارات العسكرية وللمعالجات الأمنية التي درجت علي إستخدامها حكومة الإنقاذ طوال فترات النزاع. وأكدواعلى رفضهم القاطع لتدخل المؤتمر الوطني في الشؤون الداخلية للقبائل.

- **<u>العدالة والمصالحات:</u>**

يستحيل على المحكمة الجنائية الدولية تقديم عشرات الآلاف من المتورطين في الجرائم والإنتهاكات المتنوعة الناتجة عن الصراع في دارفور إلى العدالة. وبالتالي فإن هنالك ضرورة عاجلة وملحة في إجراء الإصلاحات المطلوبة في النظام القضائي السوداني، من بينها إلغاء القوانين المتعارضة مع نصوص الدستور الإنتقالي ومع المعايير الدولية، وكذلك إلغاء القوانين المعيقة للوصول للعدالة، والقوانين المقيدة للحريات وإلغاء أو الحد من الحصانات غير الضرورية مع إسترداد استقلال القضاء. وذلك بغرض إتاحة الفرصة لضحايا النزاع في تقديم شكاويهم أمام المحاكم

الوطنية ذات القدرة على محاكمة المجرمين بالإضافة إلي إفساح المجال لتطبيق العدالة في إطار مايعرف بالعدالة الإنتقالية وإلى خلق الظروف والاجواء المناسبة التي تساعد على المصالحات وجبر الضرر، وتعويض الضحايا مع ضرورة الإسراع في تكوين لجان العدالة والحقيقة والمصالحات بغرض رد الأعتبار لضحايا الكارثة الإنسانية وفقاً للمعايير الدولية.

من المؤكد أن العدالة والمصالحات هما عنصران مترابطان لتحقيق السلام الدائم في دارفور وضروريان لتعزيز سيادة حكم القانون ويجب ان تستند جهود العدالة والمساءلة على احترام القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني .

يواجه ملف العدالة والمساءلة والمصالحات تحديات وعقبات حقيقية حالت دون إحراز أي تقدم ملموس حتى الان حيث تم تعيين عدد من المستشارين لمتابعة سير التحريات والتحقيقات في الجرائم المرتبطة بالصراع المتواصل في دارفور. وقد بات من المؤكد أن مشكلة وجود الحصانات على نطاق واسع، يشكل عقبة رئيسية في إحراز أي تقدم في سير التحقيقات والتحريات.

ويشكل قانون الطوارئ المفروض على دارفور منذ العام 1989م والقوانين المتعارضة مع نصوص الدستور مبرراً للإفلات من العقوبة والمساءلة بالنسبة للتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، كما يشجع المجرمين المحتملين للإستمرار في إرتكاب الجرائم في غياب سيادة حكم القانون.

عدم إستجابة حكومة الإنقاذ لمقترحات مجلس حقوق الإنسان في جنيف المتعلقة بتقديم المساعدة الفنية لأجهزة العدالة ومنفذي القانون بموجب البند العاشر في إطار نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بضرورة حمايتها، وكيفية تطبيق مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وفقاً للمواثيق والعهود والإتفاقيات التي صادقت عليها حكومة السودان تشكل عقبة كبيرة أمام الجهود الوطنية لتحسين وضع ملف حقوق الإنسان في السودان.

حدوث الإنتهاكلت المتزايدة منذ العام 2012م يزيد من إحتمالات إعادة السودان إلي البند الرابع مع تعيين مراقب لحقوق الإنسان وتفويضه لرصد الإنتهاكات وإعداد التقارير والتوصيات اللازمة وتقديمها للمجلس بصورة منتظمة.

تم إنشاء المفوضية القومية لحقوق الانسان بموجب بنود إتفاقية السلام الشامل وكذلك بموجب بنود وثيقة الدوحة لسلام دارفور. والتي نصت على إنشاء هذه المفوضية بغرض مراقبة وحماية حقوق الإنسان، لتشجيع المؤسسات الحكومية ومنفذي القانون ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين عن طريق رفع الوعي العام، بضرورة إحترام وحماية هذه الحقوق في دارفور خاصة، وبقية السودان بصورة عامة.

ولكن المفوضية تواجه صعوبات متنوعة، وتحديات يتعلق بعض منها بموقف نظام الإنقاذ، ومعاداته للقيم المرتبطة بحماية وتطوير حقوق الإنسان وإحترام الحريات، كما يتعلق جزء آخر من تلك التحديات بالمناخ السياسي العام الذي تسود فيه القوانين المقيدة للحريات، والمتعارضة مع نصوص الدستور، ونصوص الإتفاقيات الدولية إلى جانب وجود الحصانات غير الضرورية لأعداد هائلة من منسوبي النظام.

لا يحس ضحايا الإنتهاكات في دارفور بأي خطوات جادة وحقيقية في جهود مكتب مدعي جرائم دارفور الخاصة حيث لم يتم تقديم المتورطين للمحاكمة وذلك في الجرائم المريعة التي وقعت في سياق الصراع منذ العام 2003م، وكذلك الجرائم اللاحقة التي نتجت عن أحداث تبرا، هشابة، جبل عامر، قريضة، شعيرية، لبدو، كلمندو وجنوب ووسط دارفور بين المجموعات العربية خلال العام 2012م و2013م. تكررت تصريحات مدعي جرائم دارفور

عن إحالة أو محاكمة بعض القضايا أمام المحاكم المختلفة في دارفور. أن الغالبية العظمى من تلك الجرائم المشار إليها لاتعتبر ضمن الجرائم المقصودة بموجب التفويض الممنوح له في نصوص وثيقة الدوحة باعتبارها جرائم عادية تتمثل في النهب والسلب و القتل وهي من إختصاصات المحاكم العادية بموجب قانون العقوبات لسنة1991م.

المقصود في هذا الخصوص هي الجرائم التي تم إرتكابها بصورة واسعة و ممنهجة في سياق الصراع المسلح الذي إندلع في دارفور منذ العام 2003م. وبالتالي إجراء التحقيقات والتحريات لتحديد المتورطين والمشتبه فيهم وتقديمهم للمحاكمة أمام المحاكم الخاصة وهي جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي تمت أضافتها للقانون الجنائي السوداني لسنة 1991م.

o <u>المعسكرات وقضايا العودة الطوعية:</u>

نتج عن الحرب الدائرة نزوح الملايين من مواطني دارفور إلي معسكرات النزوح واللجوء ونتج عن هذا الوضع ما يأتي:

– تغير واسع النطاق في الخريطة الديموغرافية للسكان في كافة أنحاء الإقليم حيث خلت مناطق بكاملها من سكانها الأصليين وتم الاستيلاء عليها بواسطة الوافدين الجدد من خارج وداخل الحدود السودانية. تم حرمان سكان المعسكرات من ممارسة حقوقهم كمواطنين متساويين مع بقية السودانيين. تمثل ذلك في عدم إدراج أسمائهم في سجل التعداد القومي للسكان بغرض تحديد الدوائر الجغرافية وتسجيل الناخبين في كشوفات الانتخابات العامة في أبريل من العام 2010م. وأدى ذلك إلى حرمانهم من ممارسة حقوقهم الدستورية من خلال المشاركة في الإنتخابات.

– وجود هذا العدد الهائل من سكان دارفور في المعسكرات، أدي الي تعطيل ملايين الأيدي من القوى المنتجة كما أدى إلى خروجها من دائرة الانتاج. فمن المعلوم أن سكان دارفور ظلوا يساهمون بصورة فاعلة في إنتاج المحاصيل المتنوعة، وفي تربية المواشي ليس فقط بغرض توفير احتياجاتهم المحلية، بل تعدى هذا الدور إلى المساهمة الكبيرة في دفع عجلة الإقتصاد الوطني وإلى زيادة الناتج القومي وإلى توفير العملات الصعبة من خلال تصدير المحاصيل والقطعان. تحول أعداد كبيرة من النازحين الي قوة عاطلة تمتهن الأعمال الهامشية في مدن دارفور الرئيسية، وفي العاصمة القومية وفي المدن السودانية الأخرى في ظل علاقات إنتاج غير متكافئة وغير عادلة.

– بقاء ملايين النازحين واللاجئين في المعسكرات، سيؤدي حتماً إلي إنقطاع صلاتهم بقراهم الأصلية، وبمجتمعاتهم التقليدية وبالتالي فإن هذا الواقع سيفاقم من وتائر تسريع وتكريس سياسة التطهير العرقي.

– بعد مرور أكثر من عشر سنوات من العيش في المعسكرات إزداد عدد الأطفال المحرومين من التعليم والرعاية الإجتماعية والصحية لترتفع نسبتهم إلى50% مما يجعل مستقبل هؤلاء الاطفال محفوفاً بالمخاطر فمن المرجح إنخراطهم مستقبلا في دورات العنف بسبب الحرمان و المرارات الناتجة عن الحرب إلى جانب المعاناة المتواصلة التي تحيط بهم من كل جانب.

– وجود المعسكرات شجع بعض تجار الحرب من المسئولين الحكوميين وحلفائهم من الطفيليين الجدد في الإستمرار في إستغلال وإستثمار هذا الوضع وذلك عن طريق إخراج مسرحيات العودة الطوعية المصورة بالتلفزيون. بغرض الحصول على الاموال الهائلة التي يتم تخصيصها لهذا الغرض وهي مسرحيات ظلت تتكرر على الدوام في كل سنة وقبيل كل موسم زراعي.

– ظلت حكومة الإنقاذ تعامل ضحايا الكارثة الانسانية في دارفور، خاصة النازحين وقيادات المجتمعات كخصوم سياسيين ومتمردين وبالتالي ظلت تلاحقهم وتعتقلهم بواسطة أجهزتها الأمنية داخل و خارج المعسكرات. حيث تعرض عدد كبير منهم للإعتقالات والتعذيب والتصفية الجسدية طوال الفترة الممتدة منذ تفجر الكارثة.

– يتعرض طلاب وطالبات دارفور والمتعاطفون معهم من طلاب مناطق السودان الأخرى في الجامعات المختلفة، للعديد من أشكال العنف بسبب أنشطتهم المرتبطة بتسليط الضوء على الكارثة الإنسانية بدارفور، وعلى أوضاع أسرهم في المعسكرات. تمثلت في الملاحقات الأمنية ومداهمة الداخليات والإعتقالات المتكررة والتشريد والتعذيب والتصفيات الجسدية والفصل التي طالت عدداً كبيراً من الطلاب في الجامعات المختلفة خاصة في جامعة الخرطوم وجامعة الجزيرة وجامعة بحري.

– ظلت المعسكرات تستقبل المزيد من النازحين منذ بدايات العام 2011م بسبب التصعيد العسكري بين الحكومة والحركات المسلحة من جهة، حيث درجت الحكومة على استخدام الطائرات العسكرية في القصف الجوي الذي يستهدف المناطق التي تدور فيها المعارك، الأمر الذي يجبر مئات الألف من سكان هذه المناطق للنزوح والفرار إلى المعسكرات حول المدن أو الي مباني اليوناميد. ومن جانب أخر فقد لعبت الحروب القبلية الأخيرة بين المجموعات العربية دوراً كبيراً في نزوح الآلآف إلى المدن أو إلي خارج الحدود. بالإضافة الى المعارك التي نشبت بين بعض الحركات المسلحة من الموقعين و من غير الموقعين على الاتفاقيات المختلفة.

– تعاني المعسكرات من نقص حاد في الاحتياجات الضرورية بعد صدور قرارات طرد المنظمات الدولية التي كانت تقدم المعونات الإنسانية لملايين الضحايا في المعسكرات المختلفة. صدرت قرارات الحكومة في هذا الخصوص كرد فعل، وكإنتقام لصدور أوامر القبض على رئيس الجمهورية، وبعض أعوانه بواسطة المحكمة الجنائية الدولية. ليدفع ضحايا الكارثة الإنسانية ثمنًا باهظا ومزدوجاً كنتيجة مباشرة لصدور قرارات مجلس الأمن الذي أحال الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من ان سلطة دارفور الإقليمية قد توصلت مع الحكومة المركزية إلى إتفاق يقضي بعودة هذه المنظمات لمزاولة مهامها الانسانية، الا ان الاوضاع لم تتغير في المعسكرات، بل على العكس من ذلك فقد شهد العام 2013م تدهوراً مريعاً في علاقة الشريكين تعتبر الأسوأ من نوعها منذ التوقيع على وثيقة الدوحة، وذلك عندما اتخذت الحكومة قراراً بطرد منظمة IRC وهي احدي المنظمات القليلة التي ظلت تعمل في مجال توفير المساعدات الفنية للعاملين في مؤسسات السلطة الإقليمية لدارفور.

وتسبب ذلك في تعليق السلطة الإقليمية لشراكتها مع المؤتمر الوطني لبعض الوقت. حيث تم إحتواء الوضع بإلغاء القرار المشار إليه ولايزال يعاني عـدد كبير مـن أعضـاء هذه المنظمات، وكذلك قوات اليوناميد من الأعتداءات التي تمثلت في القتل، والأختطاف للأشخاص والممتلكات، والمضايقات التي يصعب حصرها لأسباب عديدة الأمر الذي لايشجع على عودة هذه المنظمات في ظل هذه الظروف المعقدة والمحفوفة بالمخاطر.

– نظمت مفوضية العودة الطوعية بالتضامن مع اليوناميد والمفوضية السامية لشئون اللاجئين في العام 2012م، ورش عمل في كل ولايات دارفور لمعرفة موقف النازحين والإستماع إلى وجهات نظرهم من العودة إلى القرى والمناطق الاصلية. وقد تصدر مطلب توفير الامن قائمة الأولويات، وذلك قبل التعويضات والخدمات الأساسية. حيث تم التأكيد على إستحالة العودة الطوعية إلى القرى الأصلية. في ظل الظروف الأمنية الراهنة وأكد الجميع على ضرورة

تنفيذ شروط العوة الطوعية حيث أنه من المستحيل الحديث عن إعادة الإعمار أو قيام مشاريع التنمية في ظل الظروف المذكورة. وتقع المسؤلية على عاتق الحكومة المركزية، والسلطة الإقليمية، والشركاء الدوليين في إيجاد الحلول التي من شأنها تمكين النازحين من العودة إلى قراهم الأصلية. فقد بات من غير المقبول بقاؤهم في المعسكرات إلى أمد لا نهاية له.

– يتواجد مئات الألاف من نازحي دارفور حول المدن الرئيسية في السودان خاصة الخرطوم، القضارف، بورتسودان الشمالية، كسلا، الأبيض، كوستي ومدني، المؤسف أن هؤلاء النازحين لم يتم إدراج أسمائهم في السجلات المدنية (الرقم الوطني) وبالتالي أنهم لا يتلقون أي مساعدات إنسانية من المنظمات الوطنية أو الدولية بسبب قرار الحكومة بمنع إنشاء أي معسكرات حول هذه المدن. فقد شهدت الخرطوم هدم وتدمير معسكر مايو وطرد النازحين بالقوة المسلحة في العام 2004م وإجبارهم على التشرد بدون مأوى. ولايسمح لهم بممارسة حقوقهم الدستورية من خلال الإنتخابات بسبب عدم إمتلاكهم للأوراق الثبوتية.

- الظروف المعيشية وإنعدام الخدمات الأساسية:

تعيش كل المناطق في إقليم دارفور ظروف مجاعة حقيقية. تتمثل في إنعدام السلع الأساسية وفي غلاء أسعار المواد الضرورية لحياة الإنسان، وذلك بسبب صعوبة وصولها إلي المدن الرئيسية حيث يتم ذلك بصعوبة بالغة عن طريق الأطواف التي تتعرض للهجمات التي تعيق حركة هذه القوافل لعدة شهور في بعض الأحيان. وتتعرض القطارات والعربات التجارية الناقلة لهذه البضائع إلى مخاطر النهب والإستيلاء عليها من قبل جهات مسلحة. وتعاني الشاحنات والعربات التجارية من دفع الرسوم والجبايات الباهظة التي تفرضها السلطات الحكومية ومليشيات القبائل والحركات المسلحة عند نقاط العبور المتعددة التي تم نصبها في الطرقات بلا سند من القانون.

لقد أصبحت الحياة جحيما لا يطاق في جميع أنحاء الإقليم. وتعاني المدن الرئيسية من إنعدام المياه والكهرباء بسبب إنعدام الوقود. ويتعطل عمل المستشفيات بسبب إنعدام الكهرباء أو معينات العمل أو لعدم دفع المرتبات الشهرية للعاملين.

وتتعطل المدارس بسبب إضراب المعلمين لعدم دفع المرتبات أو بسبب تحويلها لمعسكرات للنازحين الوافدين إلي المدن جراء الحروب المتصاعدة . وإرتفعت أسعار تذاكر الطائرات بصورة مضاعفة بسبب أنها أصبحت الوسيلة الآمنة الوحيدة المتاحة لمواطني دارفور عند حضورهم إلي الخرطوم للعلاج أو التعليم وخلافهما .

ويحتكر التجار الطفيليون والموالون للحكومة المواد الضرورية والسلع الأساسية مثل الوقود، السكر، الزيوت و الصابون الأمر الذي مكنهم من السيطرة على السوق وفرض الأسعار الجزافية وفقا لمصالحهم دون رقابة من أي جهة رسمية.

- الفساد والمحسوبية:

سيادة مناخ الإفلات من المساءلة والمعاقبة، وغياب سيادة حكم القانون شجع على تزايد الأنشطة التخريبية لتجار الحروب والرأسماليين الطفيليين المنتسبين لنظام الإنقاذ لتشمل كافة الأنشطة التجارية وإحتكار الخدمات والسلع

الضرورية، في ظل إنتشار المحسوبية والقبلية في إطار سياسات التمكين السياسي عن طريق إستخدام الولاءات القبلية.

وتحتل أشكال الإستقطاب والوساطات وتجنيد أبناء القبائل لمصلحة المؤتمر الوطني حيزاً كبيراً في أنشطة تجار الحروب والوسطاء الذين درجوا على إستلام إستحقاقات هؤلاء البسطاء وتحويلها إلى جيوبهم دون رقابة من أحد.

يمثل طريق الإنقاذ الغربي نموذجاً لفساد حكومة الإنقاذ ومؤسساتها ورموزها القيادية. حيث تم الإستيلاء على نصيب أبناء دارفور من حصص المواد التموينية خاصة السكر. وتحويلها لصالح قادة الإنقاذ. حيث لخص الدكتور علي الحاج الذي كان مؤتمناً على حقوق أهل دارفور في قمة سلطة الإنقاذ المشهد بقوله "خلوها مستورة" يكشف هذا المسلك على ضعف مريع في قدرة قادة الإنقاذ في تحمل المسئوليات الإخلاقية، والقانونية، وإلى غياب الوازع الديني الذي من شأنه منع ضلوع المسئولين في مؤسسات الإنقاذ من عمليات الفساد السائد في كل المرافق الرسمية.

ويمثل الصراع حول المعادن في دارفور الذي يروح ضحيته آلاف الأبرياء نموذجاً آخر للفساد الذي تتم رعايته بواسطة قادة نظام الإنقاذ في قمة الأجهزة الرسمية.

ظلت منظمات المجتمع المدني الموالية للحكومة، تتلقى المساعدات الإنسانية من المانحين الدوليين والإقليميين، بغرض إيصالها لضحايا الكارثة في معسكرات النازحين في دارفور. إلا أن هذه المساعدات ظلت تتحول لمصلحة مؤسسات الإنقاذ خاصة تلك التي يتم أرسالها من الدول العربية والإسلامية حيث يتم الإستيلاء عليها بعد وصولها مباشرة بواسطة الأجهزة الحكومية التي تقوم بتوزيعها للمنظمات الموالية للحكومة والتي تحولها بدورها إلى جيوب المسئولين في كافة المستويات السياسية، والإدارية.

يثير أداء اليوناميد الكثير من الجدل وعلامات الإستفهام حول إستخدامها للموارد المخصصة لعملياتها بموجب التفويض الممنوح لها وتثور علامات إستفهام حول إستشراء ظاهرة الفساد في قمة هذه المؤسسة. تتعلق بإدارة الموارد وصرفها على النحو المطلوب. إلى جانب خضوعها للإملاءات التي تصدر إليها من جانب المؤسسات الحكومية، خاصة تلك التي تتعلق بعدم ذهاب قواتها إلى مناطق النزاعات، وعدم إعداد التقارير المتعلقة بحدوث الإنتهاكات، وعدم نشرها على النحو المطلوب. تثير كل هذه الأمور القلق لدى العديد من منظمات حقوق الإنسان ولدى وكالات الأمم المتحدة المختلفة ونشطاء حقوق الإنسان في الداخل والخارج حيث تشير هذه الممارسات إلى تأثيرات الحكومة على أداء قيادة اليوناميد. وقد أكدت ذلك السيدة/ عائشة البصري من خلال التصريحات والمقابلات عبر القنوات الدولية. وهي موظفة سابقة عملت ضمن بعثة اليوناميد في دارفور.

====================

موقف الحزب من الكارثة الإنسانية في دارفور

الموقف التاريخي والمبدئي للحزب حول دارفور وحول الأزمة المتفاقمة

ظل الحزب الشيوعي يؤكد موقفه المبدئي، والداعم للحقوق والمطالب المشروعة لأهل دارفور ولكافة مواطني المناطق المهمشة في السودان . وذلك عبر منابره المختلفة. ومن خلال مطبوعاته وبياناته الجماهيرية قبل تفجر الكارثة الأنسانية الراهنة بوقت طويل، نبه الحزب ودعا إلي ضرورة الإعتراف بالمطالب المشروعة لأهل دارفور، والإستماع إلي تظلماتهم التاريخية، وعدم اللجوء للخيار العسكري، الذي أثبت فشله في وضع حل نهائي لمشاكل السودان بصورة عامة ولمشاكل هذه المناطق بصورة خاصة. بإعتبارها مطالب سياسية ، إقتصادية وإجتماعية وثقافية تتطلب معالجتها الإعتراف بها أولاً ومن ثم إستخدام الحوار للوصول إلى حل سياسي عادل و دائم.

تتحمل حكومة الإنقاذ المسؤلية الكاملة حول تداعيات الكارثة الإنسانية في دارفور وإتساع رقعة مسارح المواجهات العسكرية، وإندلاع الحروب والصراعات المتنوعة وذلك بسبب سياساتها التي تهدف إلي تمزيق وحدة أهل دارفور ، والتي بدأت بتقسيم الإقليم إلي ولايات ومحليات لاتوجد حوجة لها ، وكذلك بسبب تسليح القبائل وفتح الحدود للوافدين من كل صوب للإستيلاء على الأرض إلي جانب تشجيع النعرات العنصرية والقبلية التي أزكت وأججت نيران الفتنة والمواجهات والصراعات المسلحة بين القبائل.

وتتحمل حكومة الإنقاذ مسؤلية تدويل أزمة دارفور بسبب سياساتها التي عمدت إلى عزل القوى السياسية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة الفاعلة في مناقشة القضايا الوطنية المتعلقة بمستقبل ومصير البلاد، إلى جانب تجاهلها ورفضها لكل مبادرات القوي السياسية وقيادات أهل دارفور التي كانت تهدف إلي إيجاد حل قومي ووطني عادل ومتفق عليه من جميع الأطراف وعدم السماح لخروج الأزمة من أيدي السودانيين إلي ساحات المؤسسات الدولية والإقليمية المختلفة بسبب إستمرارها في مواصلة الخيار العسكري وتشجيع الموالين لها في إرتكاب الفظائع والجرائم الشنيعة وبسبب إنكارها لحقيقة وقوع هذه الإنتهاكات على نطاق واسع. وبسبب عجزها وفشلها في تقديم المتورطين للعدالة أمام المحاكم الوطنية.

مقترحات الحلول:

يطرح الحزب الشيوعي هذه المقترحات التي يعتبرها ضرورية ومهمة في سبيل البحث عن الحل النهائي للكارثة الإنسانية المتفاقمة في دارفور. وبغرض وضع حد للحرب الدائرة لأكثر من عشر سنوات.

المقترحات التالية تعبر عن رأي الحزب المستقل وتستند على المبادئ التي تمثل الاساس النظري والعملي لبرنامج الحزب حول قضايا مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية وعلى رأسها اسقاط و تفكيك نظام الإنقاذ الشمولي لتمهيد الطريق للإنتقال إلي مرحلة الديموقراطية وإستعادة السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني ولتعزيز إستقلال القضاء، وإرساء سيادة حكم القانون ومحاربة الفساد بجميع أشكاله وأنواعه إلى جانب إستعادة المؤسسات القومية من

قبضة النظام الشـمولي لصالـح جماهير الشعب السوداني والعمل على حماية الحقوق المشروعة والحريات الأساسية لكافة السودانيين. وإتاحة فرص العمل وتقلد المناصب على أساس المواطنة وحدها، والإعتراف بالتعدد الديني، الثقافي، الإثني والإجتماعي.

تستند هذه المقترحات أيضا على جملة من الحقائق التي ظلت تحيط بالوضع في دارفور منذ أمد بعيد وقبل تفجر الكارثة الراهنة. هذه المبادئ والحقائق تشكل الأساس النظري والعملي لمهام وواجبات جميع هيئات وفروع الحزب بغرض الإسهام مع القوى الوطنية المختلفة ومع المؤسسات الإقليمية والدولية ومع أهل دارفور بصفة خاصة، في سبيل البحث عن الحلول العاجلة والعادلة و التي من شأنها أن تضع حدا حاسما للكارثة الإنسانية في كل أبعادها المعلومة.

يتحمل نظام الإنقاذ وحده مسؤولية تفاقم الكارثة وتطوراتها اللاحقة والتي نجمت عنها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، وتؤكد الحقائق والتجارب أن سلطة الإنقاذ تفتقر إلي الإرادة والرغبة الحقيقيتين في معالجة الكارثة هذه وإنهاء معاناة أهل دارفور وأنها على العكس من ذلك تسعي إلي تصعيد الأوضاع بمواصلة الخيار العسكري لإستكمال حلقات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي ظهرت الكثير من مؤشراته المتمثلة في إبقاء الملايين وحجزهم في معسكرات النزوح وحرمانهم من العودة إلي القري الأصلية بعد مرور أكثر من عشر سنوات من تفجر الكارثة الإنسانية ولا تبدو في الأفق أي بارقة أمل في معالجة الوضع المأساوي في ظل نظام الإنقاذ الذي أشاع الحروب في كل أطراف البلاد والتي أدت إلي إنفصال الجنوب.

من المؤكد أن الحرب الدائرة في دارفور، كردفان وجنوب النيل الأزرق لن تتوقف إلا بزوال نظام الإنقاذ الشمولي والمستبد الذي لم يجلب لشعب السودان سـوي الدمـار والخـراب والفسـاد وإنعـدام الخدمات الأساسـية إلي جانب الضائقة المعيشية المتفاقمة وكوارث السيول المتكررة في إطار وظروف العزلة الخانقة التي جلبها لنفسه من كل الجوانب والإتجاهات.

من المؤكد أيضا أن نظام الإنقاذ لن يتخلى طواعية عن السلطة التي أستولى عليها عن طريق الإنقلاب في يونيو 1989م. حيث أتاح له ذلك الإستيلاء على موارد البلاد ومؤسساتها المختلفة. مستخدماً في ذلك شعارات الإسلام السياسي وقمع الخصوم السياسيين، في إطار ما سمي بالمشروع الحضاري الذي لم ينتج عنه سوى الحروب والخراب والفساد وفصل الجنوب. وتؤكد التجارب أيضا زيف وعود هذا النظام وعدم إلتزامه بالإتفاقيات والعهود مع خصومه السياسيين طوال حكمه. وتمثل إتفاقيات نيفاشا، أبوجا، القاهرة، الشرق والدوحة دليلاً على ذلك. حيث ظل نظام الإتقاذ يلجأ إلي تكتيكاته المعروفه بإستخدام الكذب، الإرهاب والخداع والتنصل في نهاية المطاف من أي إلتزام قانوني أو أخلاقي.

تلعب المصالح الطبقية لفئات رأس المال المتأسلم والفئات الطفيلية الجديدة وتجار الحروب دورا محوريا في ترسيم سياسات نظام الإنقاذ. من أجل بقائه في السلطة بغرض حماية ثروات الفئات المذكورة وهي ثروات خرافية تراكمت عن طريق نهب موارد البلاد والإستيلاء على مؤسسات القطاع الخاص والعام ومن حرمان جماهير الشعب السوداني من الحقوق الإساسية المتمثلة في الخدمات الضرورية مثل العلاج والتعليم وحق العمل إلى جانب حرمانهم من جميع الخدمات الإجتماعية التي تعتبر من أولويات مسئوليات وواجبات الدولة الوطنية بموجب نصوص الاتفاقات الدولية. وعلى الرغم من هذه الحقائق فإن المطلوب هو محاصرة نظام الإنقاذ وذلك عن طريق إستخدام كافة أشكال النضال

المشروعة والمجربة في تاريخ جماهير شعب السودان، ومن بينها إستخدام نصوص الدستور والقانون ونصوص الإتفاقيات الأقليمية والدولية وعلى رأسها وثيقة الحقوق في الدستور الإنتقالي لسنة 2005م. والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العاشر من ديسمبر 1948م، إلى جانب إستخدام نصوص القوانين المختلفة وبنود الإتفاقيات المعروفة (أبوجا، الدوحة، والشرق) والتي تلزم حكومة الإنقاذ بالإيفاء بما تعهدت به للأطراف المختلفة. إلى جانب العمل للتنسيق بين نقابات المهنيين والنقابات الفئوية والرأسمالية الوطنية والروابط القبلية وروابط الطلاب في الجامعات المختلفة والخريجين والمزارعين والرعاة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بالإضافة إلى لجان مواطني مناطق السدود، وكذلك إستخدام نصوص قانون النقابات وقانون تنظيمات العمل والإستناد عليها في تقديم المذكرات وتنظيم المظاهرات والمسيرات والإحتجاجات المتنوعة والإعتصامات بغرض محاصرة النظام وإجباره للإستجابة لهذه المطالب المشروعة. ومن المؤكد أن هذه الأساليب ستساعد بدون شك في النهوض الجماهيري الواسع وستقود حتماً إلي إسقاط هذا النظام وإقتلاعه من جذوره بصورة حاسمة بناءًا على ما تقدم فإن مقترحات الحزب حول معالجة الوضع في دارفور تعبر وتؤكد على الآتي:

- أن كارثة دارفور تعتبر جزءا أصيلاً من الأزمة الوطنية الشاملة التي تعاني منها البلاد منذ فجر الإستقلال وأنه لابد من معالجتها في إطار الحل القومي للأزمة الوطنية عن طريق الحوار بعيدا عن الخيارات العسكرية. وفي إطار خطة قصيرة المدي تستهدف وقف الحرب أولا وبصورة عاجلة بغرض الحفاظ على أرواح مواطني دارفور وتمكينهم من العودة إلى قراهم الأصلية مع توفير الظروف والشروط المطلوبة للعودة الطوعية إلى جانب خطة متوسطة المدي تهدف إلى نزع السلاح وأجراء المصالحات القبلية ومباشرة إجراءات تطبيق العدالة لإنصاف ضحايا الكارثة والإعتراف بمعاناتهم وفقاً للمعايير الدولية ولموروثات أهل دارفور وتقاليدهم في هذا الخصوص إلى جانب إستخدام نصوص القانون الدولي وتجارب الدول التي عانت من مثل هذه الكوارث، وأخيرا لابد من وضع خطة طويلة المدي لمعالجة آثار الكارثة عن طريق إعادة إعمار ما دمرته الحرب وتنفيذ مشروعات التنمية التي تم تحديدها والإتفاق عليها في مؤتمر المانحين.
- يعترف الحزب بالخصوصية النسبية لقضايا دارفور، و يجب الاعتراف بها والتعامل معها في سياق البحث عن الحل النهائي والشامل للأزمة الوطنية العامة.
- يؤكد الحزب ان هناك مكاسب بدرجات متفاوتة في جميع الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة وبعض الحركات المسلحة وان المشكلة الأساسية لا تكمن في مضمون ومحتويات الاتفاقيات فهي تشتمل على قدر كبير من جملة المطالب والحقوق المشروعة لأهل دارفور، مثل بقاء الإقليم موحداً على الأقل حتى الأن مع الإبقاء على الحواكير، الى جانب التعويضات وحق العودة الي القرى والمناطق الأصلية بعد إكتمال الشروط الضرورية الى جانب قضايا العدالة ابتداءاً من المحكمة الجنائية الدولية الى المحاكم الخاصة في دارفور، مع ضرورة إجراء الإصلاحات الضرورية في النظام القضائي وإلغاء القوانين المعيقة للوصول إلى العدالة وإتاحة الحريات الأساسية. إضافة الى حقوق أهل دارفور في الثروة والسلطة في كل مستويات الحكم. ان المشكلة تكمن في عدم جدية حكومة الأنقاذ في تنفيذ بنود هذه الاتفاقيات

بأرادة سياسية مسئولة وصادقة. ويعود السبب إلى أن المؤتمر الوطني يعتبر أن تنفيذ بنود هذه الأتفاقيات يقود إلى خصم وإنتقاص مكاسبه ومصالحه في دارفور.

- يؤكد الحزب أن الإتفاقيات الثنائية لن تقدم الحل النهائي الشامل المنشود ولكنه لا يتجاهل ولا ينكر ان هناك مكاسب هامة في هذه الاتفاقيات تجب الدفاع عنها، والأصرار على تنفيذها لمصلحة أهل دارفور.
- يدرك الحزب أن هناك صعوبات تواجه موضوع توحيد كافة الحركات المسلحة في تنظيم واحد. خاصة في ظل ظروف الإستقطابات القبلية والجهوية. وسوف يظل هناك امل في أن تتوصل هذه الحركات إلى تبني موقف تفاوضي موحد حول القضايا والمطالب الرئيسية لأهل دارفور في الأيام المقبلة. ويؤكد الحزب إستعداده لمواصلة الجهود الحثيثة لتحقيق هذا الهدف.
- كما يدرك الحزب أن هناك مسئولية أخلاقية وسياسية تجاه المتضررين المباشرين من هذه الكارثة خاصة النازحين واللاجئين وطلاب دارفور بالجامعات المختلفة. حيث أصبح من غير المقبول ان يستمر التركيز فقط على ما يدور بين حكومة المؤتمر الوطني والحركات المسلحة في كل المنابر والتي إستمرت لأكثر من سنتين في أبوجا وحوالي ثلاث سنوات في الدوحة وبالتالي لا يجوز تجاهل معاناة الملايين من سكان دارفور الذين ظلوا بلا مأوى في العراء لفترة تزيد عن العشر سنوات. دلت التجارب في العديد من البلدان التي شهدت صراعات مماثلة أن أطراف الصراع في غالب الأحيان يتم حصرها في الذين يمثلون الحكومات والحركات المسلحة. وبهذا يتم عزل القوى السياسية والمتضررين من أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني. وينتهي المقام عادة في القصور الرئاسية. بعد توقيع الإتفاقيات ويتم نسيان مصير المتضررين من هذه الكوارث. لذلك فقد تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة في السنوات الاخيرة قراراً يقضي بعدم إنفراد طرفي الصراع بمالأت ونتائج الإتفاقيات وانه من الضروري والمهم إشراك أهل المصلحة الحقيقيين في المفاوضات وفي تنفيذ ما يتم التوصل اليه لاحقاً.
- يدرك الحزب أهمية توفير الشروط المطلوبة لعودة النازحين واللاجئين الى قراهم الاصلية بأمان وكرامة. ولكن الحزب يدرك ايضاً أن بقاء الملايين من مواطني دارفور في المعسكرات لأكثر من عشر سنوات سيخدم حتماً الهدف الأساسي والغرض الرئيسي من هذه الحرب وهو الإستيلاء على الارض والموارد بطريقة مباشرة حيث صارت علامات ودلائل التطهير العرقي ماثلة للعيان . فقد تم احتلال أراضي وقرى النازحين واللاجئين على نطاق واسع في مناطق عديدة من الإقليم. ان مؤامرة التطهير العرقي يجب أن ألا تمر تحت أي ذريعة مهما كانت المبررات التي يتم تداولها بين بعض المجموعات ومنهم بعض قيادات الحركات المسلحة . فالموقف السليم والصحيح هو المطالبة بالعودة العاجلة اليوم وقبل الغد مع الأصرار على توفير الظروف والشروط الضرورية التي تضمن للنازحين واللاجئين الأمان والكرامة المطلوبين. وأن يظل حق العودة حقاً شخصياً وفقاً للمعايير الدولية.
- يقدر الحزب الدور الانساني الذي ظلت تقوم به المنظمات الدولية والانسانية وبعض الدول من أعضاء الأسرة الدولية في الامم المتحدة ووكالاتها المختلفة. وكذلك بعض المنظمات الوطنية التي ساهمت في الوقوف مع أهل دارفور في محنتهم. حيث مكن ذلك ملايين الناس من البقاء على قيد الحياة بعد ان كتب لهم النجاة أثناء تدمير وحرق القرى والحزب يشير إلي الكثير من الإخفاقات من جانب المجتمع الدولي خاصة من مجلس الأمن والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية حيث فشلت مجتمعة في توفير الحماية اللازمة لأهل دارفور في معسكرات النزوح واللجوء وفي المناطق

المستقرة نسبيا وكذلك في التصدي لقرارات الحكومة السودانية المتعلقة بطرد منظمات العون الإنساني ومنعها من أيصال ومن إرسال الإحتياجات الضرورية لضحايا الكارثة في المناطق المتأثرة بالحرب وفي المعسكرات المختلفة وفي عدم المتابعة اللصيقة لملف العدالة والمساءلة وتنفيذ بنودها.

- ويؤكد الحزب ان أهل دارفور يستحقون من المجتمع الدولي كل الأهتمام والرعاية الكاملة بأعتبارهم جزءاً أصيلاً في الأسرة الدولية. ووفقاً لما جرت عليه تقاليد الاسرة الدولية عند حدوث الكوارث. ومما لاشك فيه ان عمليات وإعادة الأعمار وتاهيل مشاريع التنمية وكذلك التعويضات الفردية والجماعية تحتاج الى تمويل حقيقي لن يتوفر الجزء الأكبر منه إلا من جانب المجتمع الدولي.

وتقع على عاتق المانحين مسئولية الإيفاء بألتزاماتهم التي تعهدوا بها في مؤتمر الدوحة كبادرة وتعبير عن ضمير العالم تجاه ضحايا الكارثة في دارفور وفقاً للتقاليد الدولية في التعامل مع ضحايا الكوارث الإنسانية المختلفة ويرحب الحزب بهذه البادرة ويشجعها للوصول إلى أهدافها الإنسانية بإعتبار أن أهل دارفور قد تعرضوا لكارثة إنسانية تعتبر أحد أسوأ الكوارث في العصر الحديث.

أن الأصوات التي تنادي بعدم تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الكارثة في دارفور ومحاولات هذه الأصوات لإقناع المانحين بعدم الأيفاء بإلتزاماتهم تجاه أهل دارفور تخدم وبصورة مباشرة مواقف وسياسات المؤتمر الوطني التي تستكثر على أهل دارفور الإستفادة من هذه المساعدات، والتي تهدف إلى إعادة إعمار مادمرته الحرب وإلى تعويض الضحايا عما لحق بهم من ظلم.

المطلوب في هذا الخصوص هو العمل على إيجاد التدابير والتحوطات اللازمة لتفادي سيطرة حكومة الإنقاذ على هذه الموارد عن طريق وزارة المالية. والحرص على إشراف صندوق الأمم المتحدة للإنماء على هذه الأموال إلى جانب مراقبة دور هذا الصندوق في صرف هذه الموارد على المشروعات التي تمت إجازتها والإتفاق عليها بواسطة المانحين في مؤتمر الدوحة.

<u>التعامل الموضوعي مع الحقائق على الأرض:</u>

يؤكد الحزب ان رصد الاحداث ومراقبة تطورات الموقف على الارض يساعد على التحليل السليم لأتجاهات تطورات الصراع ومن ثم الوصول الي الاستنتاجات السياسية المناسبة ويؤكد الحزب حرصه على القيام بواجبه على الوجه الذي من شأنه أن يشكل إضافة حقيقية لجهود وإسهامات الجهات الأخرى التي تقوم بأدوار مختلفة ومتنوعة وبإمكانات متفاوتة منذ تفجر الكارثة. وهي تشكل بلا شك إضافات ضرورية يستفيد منها أهل دارفور. الرصد والتحليل أمران لهما الاهمية القصوى بشرط ألا يتحولا الى ترف ذهني يغري بفرض الحلول من مواقف استعلائية. فالتحليل والرصد وحدهما لا يكفيان لمعالجة وضع معقد وشائك كما هو الحال في دارفور، مالم يقترن ذلك بتقديم المبادرات والمقترحات العملية التي من شانها الاسهام بصورة ملموسة في اتخاذ خطوات واضحة للتعامل مع حقائق الوضع على الارض. أبتداءاً من الأتفاق بان التفاوض والحوار يعتبران أحد افضل الخيارات المجربة والمتاحة لحل القضايا الشائكة لذلك فان الحزب رحب باتفاق نيفاشا على الرغم من التحفظات المعلومة حول بعض القضايا وعلى رأسها "ثنائيتها" وعزلها للقوى السياسية المختلفة. ومع ذلك فقد رحب بها الحزب لأنها وضعت حداً للحرب الطويلة في جنوب البلاد آنذاك. كذلك رحب الحزب بحوار حكومتي السودان في اديس ابابا حول القضايا العالقة وابدي ترحيبه بالإتفاق

الإطاري بين نافع وعقار، إلى جانب ترحيبه بالحوار المرتقب بين الحكومة والحركة الشعبية قطاع الشمال، الذي يهدف إلى وقف الحرب وإقرار السلام في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق و إلى إيصال المساعدات الإنسانية الضرورية للملايين من سكان هذه المناطق التي تأثرت بالحرب.

ينص قرار مجلس الأمن (2035). المدعوم من مجلس السلم والأمن الإفريقي على الإعتراف بثلاث حركات مسلحة فقط في دارفور. وهي حركة تحرير السودان جناح عبدالواحد، وحركة التحرير والعدالة بقيادة التجاني السيسي، وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم. مع إعتبار وثيقة الدوحة أساساً لعملية السلام في دارفور، وإعطاء الخيارات والفرص للحركات الأخرى لإتخاذ القرارات بالإنضمام لأحدى الحركات الثلاث المذكورة. وتم تبرير هذا القرار بصعوبة فتح منابر منفصلة لكل حركة. وعلى الرغم من تحفظاتنا حول القرار إلا أن الضرورة تقتضي التفكير العاجل حول التعامل الموضوعي معه.

في سبيل البحث عن أشكال جديدة ومتنوعة من المبادرات التي لا تلغي وثيقة الدوحة التي أخذت صبغة دولية كأساس للعملية السلمية ولا تغلق الباب أمام الحركات غير الموقعة على إتفاقيات السلام بسبب أهمية هذه الحركات في إقرار السلام والأمن والإستقرار في دارفور، كذلك يطرح الحزب ضرورة التفاكر حول التعامل مع المنابر المختلفة التي يسعى من خلالها الإتحاد الإفريقي ومجلس الأمن لإقناع الحركات غير الموقعة على إتفاقية السلام للإنضمام إلى عمليات البحث عن السلام وهي منبر أروشا، أديس أبابا وأم جرس إلى جانب متابعة جهود هذه المؤسسات في إيجاد طريقة عملية للتنسيق بين التفويض الممنوح لرئيس البعثة المشتركة وثامبو أمبيكي رئيس الآلية رفيعة المستوى.

يشجع الحزب إنضمام الحركات المختلفة إلي العملية السلمية ولا يرفض هذا الخيار بسبب الثنائية فقط، خاصة في ظروف إحتمالات حدوث تباطؤ من جانب بعض الحركات بسبب ظروفها ومواقفها من عملية السلام. وذلك من أجل وضع حد للكارثة الإنسانية المتواصلة ولتمكين الملايين من النازحين والمتضررين العودة إلى قراهم الأصلية بأعجل مايكون.

توجد صعوبات حقيقية في إنشاء منابر متعددة للتفاوض في ظروف الإنهيار الإقتصادي العالمي، وفي ظل تراجع حماس الوسطاء والمانحين لإستضافة مفاوضات جديدة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة لذلك فإن الحزب يشجع الحركات على إتخاذ موقف تفاوضي موحد من شأنه تحقيق السلام في دارفور.

وهناك ضرورة ملحة أيضاً للتفاكر حول تطبيق قرار مجلس الأمن (2046). الذي يدعو دولتي السودان للحوار والمفاوضات بشأن السلام وبخصوص القضايا العالقة بينهما وبخصوص السماح لقوافل الإغاثات للوصول إلى المتضررين من الحرب.

<u>الوضع الإنساني العاجل:</u>

يؤكد الحزب أيضا أن هناك ضرورة ملحة في الإهتمام بأوضاع النازحين واللاجئين وكافة المتضررين من هذه الكارثة الإنسانية. وأن هذه القضية لا تحتمل الإنتظار إلى ما بعد إيجاد الحل النهائي والشامل للأزمة الوطنية العامة. لأن ذلك ربما يحتاج إلى بعض الوقت وليس معلوماً على وجه الدقة واليقين متى يحدث ذلك و بالتالي يجب التعامل مع قضايا المتضرريين اليومية بأفق عملي لا يخضع للبروقراطية بغرض تخطي العقبات التي تواجه المبادرات المختلفة،

حتي لا تتفاقم معاناة الضحايا. إن المطلوب في هذه المرحلة هو إستخدام كافة القرارات الصادرة من مجلس الأمن بخصوص حماية أرواح مواطني دارفور وحقهم في الحصول على المساعدات الإنسانية. وذلك عن طريق الضغط على كافة الأطراف للسماح بعودة المنظمات التي تم طردها من دارفور. وبتعزيز دور اليوناميد في أداء واجباتها بالصورة المطلوبة في حماية أرواح أهل دارفور وفقاً للتفويض الممنوح لها.

وبناء على الأسس والمبادئ المشار إليها فإن الحزب يؤكد أن عملية السلام في دارفور تحتاج إلي جهود جميع الأطراف إلي جانب جهود جميع أصحاب المصلحة.

ويجب ألا يتم عزل أحد في هذا الخصوص. كما يؤكد الحزب أن زمن إملاء الحلول بالقوة أو بالوصاية في إطار المفاهيم التقليدية القديمة قد ولى إلى غير رجعة. و لا يوجد حزب أو جماعة تمتلك وتحتكر المعرفة والحلول النهائية نيابة عن الضحايا و أصحاب المصلحة. وأن أبناء المناطق المنكوبة يمتلكون أيضا القدرات المعرفية والسياسية والتاريخية التي تمكنهم من الإسهام في حل قضايا مناطقهم مع تقديرهم لإسهامات جميع القوي الوطنية الحريصة على الحفاظ على وحدة ما تبقي من السودان في ظل الديموقراطية وسيادة حكم القانون.

وبالتالي ولضمان نجاح عملية السلام في دارفور لابد من تحديد المسؤليات السياسية والقانونية والاخلاقية لجميع الأطراف في هذه العملية وكذلك تحديد الأدوار الموكولة إلى بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين وذلك على النحو التالي :

1- <u>مسؤليات وواجبات الحكومة المركزية:</u>

تتلخص مسؤليات وواجبات الحكومة في الإعتراف الكامل والواضح بالحقوق المشروعة لأبناء دارفور والإستجابة لها دون شروط. كذلك الإعتراف بمعاناة ضحايا الكارثة الإنسانية وما نتج عنها من تدمير واسع النطاق لمجتمعات دارفور. والعمل على إعادة إعمار ما دمرته الحرب وتعويض الضحايا عما فقدوه من الممتلكات والعمل على عودتهم إلى قراهم الأصلية بعد توفير الشروط اللازمة لذلك، إلى جانب إعفاء أبناء دارفور في الجامعات والمعاهد العليا المختلفة من الرسوم الدراسية المقررة وتوفير ظروف السكن المناسب. وعدم معاملتهم كخصوم سياسيين للمؤتمر الوطني حيث ظلوا هدفا للإعتقالات والفصل من الجامعات إلي جانب الإغتيالات المتكررة.

هناك ضرورة لتنظيم الفعاليات والأنشطة المختلفة بغرض إحياء ذكرى الكارثة الإنسانية وإبقائها حية في الذاكرة وفي ضمير كافة السودانيين لضمان عدم تكرارها في دارفور أو في أي جزء آخر من السودان والعالم:

أ- على الحكومة أن تلتزم بالقرارات الصادرة من مجلس الأمن بشأن الوضع في دارفور خاصة تلك المتعلقة بالسماح لقوافل الإغاثة بالوصول إلى المتضررين دون قيود أو موانع وكذلك بالقرارات المتعلقة بإرساء دعائم العدل وتقديم المتورطين للمحاكم ومحاربة مناخ الإفلات من العقاب وتوفير الحماية للنازحين ولجميع سكان دارفور ووقف القصف الجوي الذي يستهدف القري والأسواق وموارد المياه والمدارس والشفخانات ومراكز العلاج.

ب- الإلتزام بنصوص الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها حكومة السودان والمتعلقة بإحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ج- الإلتزام بإحترام حقوق مواطني دارفور الواردة في وثيقة الحقوق في الدستور الإنتقالي لعام 2005م والواردة أيضا في الفصل الأول من وثيقة الدوحة.

د- الإلتزام وإظهار الجدية في تنفيذ بنود الإتفاقيات التي تم التوصل إليها مع الحركات المسلحة وخاصة حركة التحرير والعدالة بموجب وثيقة الدوحة. ومع الحركات الأخرى في الإقليم . وتأتي في مقدمة هذه الإلتزامات إتخاذ الخطوات العملية في تهيئة الأجواء السياسية والأمنية التي تساعد في العودة الطوعية للنازحين إلى قراهم الأصلية وتنفيذ بند الترتيبات الأمنية لإستيعاب قوات الحركات الموقعة على الإتفاقيات في مرافق الدولة المختلفة. وكذلك إلغاء القوانين المقيدة للحريات لإتاحة الفرصة لأهل دارفور في مناقشة قضايا العودة والمصالحات في أجواء تسودها الحرية إضافة إلى إلغاء قانون الطوارئ الذي ظل ساري المفعول لأكثر من عقدين من الزمان. وكذلك إلغاء القوانين المعيقة للوصول إلي العدالة مع إلغاء الحصانات للسماح لمدعي المحكمة الخاصة بجرائم دارفور بمواصلة تحرياته مع جميع الأشخاص الذين يشتبه في تورطهم في إرتكاب الفظائع إلى جانب مسؤولية الحكومة في تجريد المليشيات الموالية لها من السـلاح الذي تـهدد به أمـن المواطنين وتتحمل الحكومة السودانية مسـؤولية السماح لقوافل الإغاثة الإنسانية وتمكينها في الوصول إلى المتضررين في المعسكرات وفي مناطق تواجدهم إينما كانوا في جميع أرجاء الإقليم وعدم وضع العراقيل أمام عودة المنظمات الدولية العاملة في مجال العون الإنساني والتي أبدت رغبتها في العودة إلى الإقليم لمواصلة تقديم خدماتها الإنسانية.

2- مسئوليات السلطة الإقليمية لدارفور:

أ- يتوجب على السلطة الاقليمية الإصرار على الحفاظ على مكاسب أهل دارفور الواردة في وثيقة الدوحة لسلام دارفور وعدم التراجع عن هذه المطالب تحت اي سبب أو ذريعة أو تحت أي ضغوط سياسية معلنة او غير معلنة من أي جهة. وذلك وفقاً للجداول الزمنية المعلنة.

ب- المطالبة الجادة بضرورة إشراك السلطة في ادارة شئون الامن في الاقليم بصورة تضمن لها تواجدها في لجان الامن بالولايات حتى تتمكن من معالجة الاوضاع الأمنية في الاطار السياسي بما يضمن لها القيام بمسئوليات السلطة بموجب بنود وثيقة الدوحة وألا تكتفي في هذا الصدد بدور المنسق فقط بل المطلوب منها هو استعادة هذا الملف بكامله من الجهات الأخرى لإرتباطه الوثيق بجميع الملفات ومن بينها العودة الطوعية والعدالة والمصالحات والمساءلة وإعادة الإعمار. حيث أن القبضة الأمنية وحدها والتي ظلت تستخدمها أجهزة ومؤسسات المؤتمر الوطني في إدارة الأزمة في دارفور لن تساعد في تنفيذ وتطبيق بنود وثيقة الدوحة بسبب إرتباطها بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية التي تتطلب الحوار بديلاً للقمع.

ج- على السلطة الاقليمية المواصلة في تشجيع الحركات المسلحة غير الموقعة على الإتفاقيات بغرض الإنضمام للعملية السلمية وذلك عن طريق فتح قنوات الحوار معها من اجل مصلحة اهل دارفور.

د- الانفتاح على منظمات المجتمع المدني والمثقفين والقيادات التقليدية لمجتمعات دارفور إلى جانب القوى السياسية الوطنية للتشاور معها حول القضايا المختلفة باعتبارها من اصحاب المصلحة الحقيقيين بموجب وثيقة الدوحة.

هـ- الإهتمام بملف الترتيبات الأمنية، وذلك عن طريق عمليات الدمج والتسريح بالأسراع ما يكون نظراً للمخاطر التي يمكن أن تنجم عن إهمال هذا الملف.

و- الطلاب والشباب والنساء شركاء حقيقيون في تحقيق السلام في دارفور وبالتالي هناك ضرورة لإشراكهم في الانشطة والمؤسسات المرتبطة بعملية السلام.

ز- تعتبر العدالة والمصالحات أحد أهم أركان العملية السلمية. وفي إستعادة وحدة أهل دارفور إلى جانب رتق النسيج الإجتماعي وبالتالي يجب إعطاء الأولوية القصوي لهذا الملف.

ح- يجب على السلطة بذل المزيد من الجهود لمحاربة الفساد المؤسسي في جميع مرافق الدولة بالأقليم والحرص على المحافظة على الموارد المالية التي تبرع بها المانحون لأغراض إعادة البناء والإعمار وتأهيل المرافق العامة وإقامة مشروعات التنمية المختلفة.

ط- متابعة تنفيذ وأكمال طريق الإنقاذ الغربي والطرق الداخلية الأخرى لخدمة مشروعات التنمية ولتشجيع التجارة مع دول الجوار ومع مدن السودان الأخرى.

3- القوى السياسية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي والقومي:

تتحمل القوى السياسية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني الحية مسئولية وطنية واخلاقية وسياسية في التضامن مع ضحايا كارثة دارفور بصورة اكثر وضوحاً ولا يكفي في هذا الصدد اصدار البيانات كنتيجة لردود الفعل عندما ترد انباء عن المجازر والانتهاكات بل المطلوب ايضاً هو التفكير في حشد الطاقات لتقديم مبادرات عملية تتضمن مقترحات الحلول العاجلة والأجلة من اجل وقف نزيف دماء اهل دارفور التي ظلت تسيل على مدى أكثر من عشر سنوات. كما يمكنها الضغط على اطراف الصراع للألتزام بالحوار والتفاوض بديلاً عن الحرب وسفك الدماء الى جانب الزام الأطراف بتنفيذ ما تم التوصل اليه بموجب الاتفاقيات المختلفة. وعلى القوى السياسية ان تدرك ان مثل هذه الحروب المتواصلة منذ الاستقلال هي التي تجبر أبناء المناطق المهمشة للبحث عن حلول أخرى مثل الأنفصال او حق تقرير المصير. يجب أن تتصدر قضية دارفور برامج واجندة جميع الأحزاب السياسية في مختلف المناطق والمستويات حتى لا تغيب معاناة ضحايا كارثـــة دارفــور مــن ضمير السودانيين وسوف يساعد ذلك في تغيير نظرة أعداد كبيرة من أهل دارفور السالبة تجاه هذه الأحزاب التي أتسمت مواقفها بالغموض تارة وبالتجاهل واللامبالاة تارة أخرى خاصة عندما يشاهد الضحايا الأنشطة المختلفة والمتكررة التي تنظمها هذه الأحزاب لتعبر عن تضامنها مع قضايا أخرى خارج حدود البلاد التي لاترقى بعضها في الكثير من الأحيان إلى مستويات المعاناة المتواصلة التي يكابدونها في معسكرات النزوح واللجوء.

4- الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والقيادات الأهلية في دارفور:

يؤكد الحزب ان هناك خطأ كبيراً في التعميم المخل بأن كل القبائل العربية في دارفور تعتبر مسئولة عن المواجهات المسلحة. كما أنه من الخطأ أيضاً التعميم بأن سبب الكارثة في دارفور هم الجلابة وحدهم من أهل الشمال. حيث تؤكد الحقائق ان مشروع سلطة الانقاذ وشركائها من الرأسمالية الطفيلية وتجار الحروب يضم في صفوفه أعداداً غفيرة من ابناء القبائل المتضررة من هذه الحرب. وأن أسماء بعضهم تم إدراجها في سجلات مدعي جرائم دارفور بالمحكمة الجنائية بإعتبارهم متورطين في إرتكاب الفظائع والإنتهاكات في مواجهة أهلهم وأسرهم وقبائلهم وبسبب أن أيديهم ملطخة بدماء أبناء وبنات دارفور.

تقع مسئولية جسيمة على عاتق منظمات المجتمع المدني في دارفور من المحامين وأساتذة الجامعات والطلاب والنساء والشباب وجميع القوى الحية من السياسيين وكذلك قيادات المجتمعات الاهلية تقع على عاتقهم مسئوليات استعادة وحدة أهل دارفور على أسس حقيقية تستند على وقائع وحقائق التاريخ والحاضر والمستقبل وفي إطار المصالح المشتركة فيما بينهم. وان يتصدوا للمؤامرة الخبيثة التي تهدف الى تفتيت وحدة مجتمعات دارفور بأشكال مختلفة أبتداءاً من اشعال الحروب القبلية وتشجيع النعرة العنصرية وتسليح القبائل وتقسيم الاقليم على اسس قبلية لا تراعي مستقبل الأجيال القادمة.

وتقع على عاتقهم مسئولية القيام بأجراء المصالحات القبلية لتضميد الجراحات التي خلفتها الحرب اللعينة والمساعدة في عودة الملايين من النازحين واللاجئين الى قراهم الأصلية بأمان وكرامة. ويقع على عاتقهم التنسيق مع القوى الوطنية على المستوي القومي لتشجيع الحل الشامل والنهائي لأزمة البلاد والتصدي للأصوات التي تنادي بالإنفصال او تقرير المصير على الرغم من ان حكومة الانقاذ ظلت تدفع اهل دارفور بإصرار غريب لتبني هذا الشعار عبر سياساتها الاجرامية التي قادت الي تفجر وإستفحال الكارثة.

5- الحركات المسلحة غير الموقعة على اتفاقيات السلام:

يدرك الحزب أن هناك مطالب عادلة ومشروعة دفعت الحركات المسلحة إلى حمل السلاح لأنها إضطرت إلى ذلك نتيجة لموقف حكومة الإنقاذ التي ظلت تنكر وجود الحركات المسلحة وظلت تصفها بقطاع الطرق وجماعات النهب المسلح. ودعتها صراحة لحمل السلاح إذا أرادت الحصول على مطالبها في أكثر من مناسبة.

ولا شك كذلك أن القانون الدولي لا يمنع أي جماعة من حمل السلاح في وجه حكوماتها إذا ما شعرت أنه لا خيار آخر أمامها في سبيل الحصول على المطالب المشروعة شريطة إلتزامها ببنود القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ومع ذلك وفي ضوء المعاناة التي أفرزتها الحرب الطويلة في جميع أرجاء الإقليم فإن الحركات غير الموقعة على السلام ستظل تتحمل جزءا غير يسير من المسؤلية السياسية والأخلاقية تجاه أهلها في دارفور خاصة بعد التطورات الآخيرة التي أدت إلى إزدياد المعاناة وإلى قسوة الحياة في كل مناطق الأقليم.

لقد برهنت التجارب الإنسانية أن الحوار هو الخيار الأفضل في الوصول إلي أي تسوية مهما طال أمد الحروب. على الحركات أن تدرك أن إفرازات النزوح وبقاء ملايين السكان لفترات طويلة في المعسكرات أو خارج دارفور سيؤدي حتما إلى إستكمال حلقات التطهير العرقي الذي يوشك أن يكون حقيقة ماثلة للعيان حيث تم الإستيلاء الكامل على بعض الأراضي التي نزح عنها أصحابها قسراً. وإن حجز النازحين في المعسكرات يخدم الهدف النهائي لهذه الحروب بصورة مباشرة. وهي مؤامرة يجب أن تنتبه لها الحركات المسلحة قبل فوات الآوان من البديهي أنه لا يعقل أن تلقي هذه الحركات سلاحها بدون الوصول إلى إتفاق سلام عادل ومنصف، ولكن المطلوب من الحركات، هو توحيد موقفها التفاوضي حول القضايا والمطالب الرئيسية وتقديم المبادرات العملية في الإطار السياسي وفتح قنوات الصلة الدائمة مع القوى السياسية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني إلى جانب النقابات وقيادات مجتمعات دارفور خاصة المثقفين والشباب والنساء والأعلاميين وعلى رأس هؤلاء جميعاً ضحايا النزاع من النازحين واللاجئين وروابط الطلاب في الجامعات المختلفة وذلك بغرض التفاكر حول مقترحات الحلول العملية لوقف الكارثة الإنسانية.

تزداد معاناة أهل دارفور بعدم وصول المواد الضرورية إلى مدن الإقليم وذلك بسبب الهجمات التي تتعرض لها قوافل المواد التموينية في الطرقات مما يتسبب في تأخير وصولها إلى المدن الرئيسية لعدة شهور في بعض الأحيان.

إن إرتفاع الأسعار وإنعدام المواد التموينية في كافة المناطق بات سبباً رئيسياً في إستفحال المجاعة في الإقليم المنكوب. لقد تعطلت المدارس بسبب إيواء النازحين فيها ولم يتمكن أبناء النازحين للجلوس للإمتحانات في مناطق عديدة خلال الأعوام المنصرمة وذلك بسبب إنعدام الأمن في الطرق المؤدية إلى مراكز الإمتحانات.

كما أن الحروب الداخلية بين الحركات المسلحة تشكل تهديداً لوحدة أبناء دارفور وتساهم في تردي الأوضاع الأمنية بصورة عامة. وفي صرف الإنتباه والتركيز على مواجهة العدو الرئيسي والمشترك لجميع أهل دارفور، والمتمثل في حكومة الإنقاذ، كما تطغي هذه الصراعات على أولوية وأهمية المطالب الرئيسية التي حملت الحركات من أجلها السلاح.

لقد عادت إلى الواجهة ظاهرة الحرب بين الفصائل في دارفور مرة آخرى في وقت يحتاج فيه أهل دارفور إلي إستعادة وحدتهم وجلب الأمن والإستقرار إلي مناطقهم بعد الحرب الطويلة .ومن الضروري عدم السماح لهذه الظاهرة بالإستمرار. لأنها تثير تساؤلات مشروعة حول جدواها ودواعيها وعن من يقف وراء تأجيجها وأثارتها بدلاً عن مواجهة الخصم الحقيقي لكل أهل دارفور. تسبب عدم الإستقرار وزعزعة الامن توقف الحياة والحركة في كل المناطق، وخاصة أن حكومة الإنقاذ في الخرطوم لايهمها معاناة أهل دارفور لذلك إعتادت على شن الهجمات عن طريق القصف الجوي بعد كل عملية عسكرية تنفذها قوات الحركات المسلحة مستهدفة بذلك القري والمدارس والأسواق ولا يجد المواطنون خياراً غير الفرار من هذه المناطق إلي المعسكرات إذا تمكنوا من ذلك أو يموتون جوعا وعطشا في الطرقات ولا تستطيع الحركات المسلحة التصدي لهذه الطائرات.

على الحركات المسلحة أن تدرك أن مشكلة دارفور تعتبر جزءا من الأزمة الوطنية الشاملة وأن التنسيق مع القوي السياسية الوطنية أصبح ضرورة ملحة من أجل مستقبل السودان ومن أجل إيقاف الحروب.

6- الشركاء الدوليون، مجلس الأمن، الإتحاد الإفريقي وبعض دول لجنة المتابعة:

يتحمل الشركاء الدوليون وعلى رأسهم مجلس الأمن، الإتحاد الإفريقي، الإتحاد الأوربي، جامعة الدول العربية و مجلس التعاون الأسلامي إلى جانب بعض الدول الأعضاء التي أرسلت مبعوثين خاصين للسلام في السودان ودارفور وهم الولايات المتحدة، روسيا، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا، قطر، ألمانيا وكندا المسؤليات التالية:

أ- متابعة وتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والمتعلقة بكافة القضايا التي نتجت عن الكارثة الإنسانية في دارفور.

ب- وضع ملف دارفور في أجندة أعمال اللجنة الإفريقية رفيعة المستوى برئاسة ثامبو إمبيكي وهي لجنة تكونت خصيصا بواسطة مجلس السلم والأمن الإفريقي لمعالجة كارثة دارفور ولابد من تحديد مهامها في إطار التنسيق مع رئيس البعثة المشتركة د.محمد بن شمباز.

ج- مراجعة أداء قوات اليوناميد، فعلى الرغم من دورها الإيجابي في بعض القضايا إلا أن الجدل لا يزال محتدما حول أدائها لواجباتها في حماية أرواح سكان دارفور. لأنها فشلت حتى حماية أفرادها في الكثير من الأحيان وهناك ضرورة من إجراء تحقيق شفاف حول مزاعم الفساد المالي وعدم نشر التقارير حول الإنتهاكات المتواصلة وعدم

وصول جنودها إلى مناطق المواجهات المسلحة للتدخل في الوقت المطلوب بغرض وقف المجازر التي ترتكب من خلال هذه المواجهات.

د- على لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة والتي تجتمع كل أربعة شهور أن تشكف في تقاريرها الدورية سير عملية التنفيذ وفقا للجداول الزمنية إلى جانب كشف مدى إلتزام الأطراف ببنود الإتفاقية وتنفيذ واجباتها وفقا للنصوص مع تحديد طبيعة وحجم التحديات والمعوقات التي تحول دون تطبيق هذه البنود.

هـ- نصت بنود وثيقة الدوحة على تعيين مراقبين من مجلس الأمن والإتحاد الإفريقي لمراقبة أداء محكمة جرائم دارفور الخاصة. ولا يبدو في الأفق أن هناك خطوات قد أتخذت في هذا الشأن. يجب الإسراع في تنفيذ هذا المطلب لتفعيل دور مدعي المحكمة الخاصة في ملاحقة الجناة وتقديمهم للمحاكمات.

و- العمل على معالجة أوضاع النازحين في المعسكرات وذلك بالمطالبة بعودة المنظمات المسؤلة عن تقديم المساعدات الإنسانية الضرورية لسكان المعسكرات خاصة بعد زيادة النزوح نتيجة لتفجر الأوضاع بعد التصعيد العسكري بين الحكومة والحركات المسلحة ونشوب الحروب القبلية الأخيرة بين المجموعات العربية.

ز- إتخاذ قرارات واضحة بحظر الطيران الحربي في جميع أرجاء الإقليم من جانب الحكومة بإعتباره السبب الرئيسي في النزوح والموت وتدمير المرافق والمنشآت العامة والممتلكات الخاصة وإعلان دارفور منطقة محظورة.

ح- تتحمل الولايات المتحدة وحليفاتها خاصة أعضاء الإتحاد الأوروبي وكندا مسئولية أخلاقية وسياسية عندما إستخدمت قضية دارفور كأداة للضغط على حكومة الإنقاذ لقبول فكرة فصل الجنوب عن السودان، وذلك بالتلويح تارة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المرتبطة بملف العدالة والمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وبالوعود من عدم الملاحقات تارة أخرى.

ط- إتخاذ خطوات عملية تهدف إلى عودة المنظمات الإنسانية الراغبة في تقديم الإحتياجات الضرورية لضحايا النزاع وذلك بإلزام الحكومة السودانية بالإنصياع للقرارات الصادرة من مجلس الأمن بهذا الخصوص.

ي- ظلت جمهورية الصين الشعبية وروسيا الإتحادية تقدمان الدعم والمساندة للحكومة السودانية في جميع المحافل الدولية خاصة في مجلس الأمن وظلتا توفران السلاح والعتاد الحربي متمثلة في الطائرات الحربية "الأنتنوف والميج" والبنادق والذخائر لإستخدامها في الحرب الدائرة في دارفور منذ أكثر من 10 سنوات والتي حصدت مئات الالاف من أرواح أهل دارفور متجاهلتين بذلك معاناة ضحايا الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في دارفور. وذلك حرصاً للمحافظة على مصالحهما الإقتصادية المتمثلة في الإستثمارات في البترول والمعادن المختلفة من بينها الذهب في تعاون وثيق مع حكومة الإنقاذ الفاسدة. المطلوب من هاتين الدولتين إعادة النظر في مواقفهما الدولية وتحمل مسئولياتهما القانونية والإخلاقية تجاه أهل دارفور وذلك بالكف عن تقديم العتاد الحربي لحكومة الإنقاذ وعدم مساندتها في المحافل الدولية. ويجب عليهما مراجعة مواقفهما من ضحايا الكارثة في دارفور ومع أهل السودان بصورة عامة لأن علاقة الشعوب هي التي تبقي عندما تذهب علاقات الحكومات.

هناك مسؤلية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق جمهورية الصين الشعبية وجمهورية روسيا الإتحادية بعدم مواصلة بيع الطائرات الحربية والذخيرة والهليكوبترات والعتاد العسكري بمختلف مسمياته لحكومة السودان حيث تعتمد عليها هذه الحكومة في قصف القرى والمجتمعات في دارفور وجنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان. إنه لأمر مؤسف أن تتجاهل هاتان القوتان العظميان معاناة مواطني السودان في هذه المناطق حيث ظلت تمد الحكومة بالإحتياجات

العسكرية ولم تقدم في تاريخهما أي مساعدة إنسانية لضحايا الكارثة في تلك المناطق ولم تتعاطف الدولتان العظميان العضوان الدائمان في مجلس الأمن مع ضحايا كارثة دارفور ويدلل على ذلك عدم تقديمهما لأي مساعدات إنسانية لضحايا النزاع خلال الـ10 سنوات الفائتة.

التحرك المطلوب من أجل إنجاح وتنفيذ هذه المقترحات:

دور المناطق والفروع الحزبية:–

- جعل قضية دارفور في اسبقيات أجندتها.
- التواصل الحميم مع أبناء دارفور أفراداً وعبر تجمعاتهم.
- خلق صلات مع روابط طلاب دارفور بالجامعات والمعاهد العليا.
- أقامة أنشطة مستقلة للحزب ومشتركة مع مجموعات دارفور بهدف حل قضية دارفور.
- تقديم العون لمنطقة دارفور.

من الضروري أن يواصل الحزب تحركه الإيجابي وسط كافة أطراف الصراع وأصحاب المبادرات المختلفة إلى جانب أصحاب المصلحة من أبناء دارفور لتطوير ما تم الإتفاق عليه من وجهات النظر حول الكثير من المواضيع ذات الصلة بالوضع وبالصراع في دارفور وحول مقترحات الحلول وذلك بغرض تطوير هذه المواقف لمصلحة الحوار الدارفوري الدارفوري، إن ما تم التوصل إليه مع العديد من مجالس شورى القبائل والحركات المسلحة والسلطة الإقليمية وروابط طلاب دارفور في الجامعات المختلفة إلى جانب منظمات المجتمع المدني خاصة هيئة محامي دارفور ومع تنظيمات الرحل والمثقفين وقادة الراي في مجتمعات دارفور أكدت الحقائق التالية:

– خطأ وفشل الخيار العسكري وكذلك فشل الإعتماد على الإجراءات الأمنية في معالجة الوضع المتأزم في دارفور من قبل النظام. علماً بأن الحركات المسلحة أضطرت لرفع السلاح جراء أنسداد الأفق أمام الحلول السلمية. ولكن عليها التقيد بالقانون الدولي.

– أن بعض المجموعات، وبعض الأفراد من أبناء دارفور قد تم إستخدامهم لصالح مشروع الإنقاذ السياسي القائم على تفتيت وحدة أهل دارفور عن طريق التدخل المباشر في صراعاتهم التقليدية حول إستخدامات الأرض.

– أكد الجميع أن أهل دارفور هم الذين يقع عليهم الضرر جراء الكارثة دون إستثناء وأنه لابد من وضع حد لها بأعجل ما يكون وذلك عن طريق إجراء المصالحات المستندة على الموروثات التقليدية لأهل دارفور شريطة ألا يتجاهل تظلمات الضحايا.

– أكد الجميع أن هناك جماعات وفدت من خارج الحدود وأنها تمكنت من إحتلال أجزاء متعددة من المناطق التي نزح عنها أصحابها بسبب الحرب وأن الجميع متفقون على إبعادهم وإجلائهم لتمكين السكان الأصليين من العودة لهذه المناطق دون عوائق. كما تؤكد الأحداث أن هذه الجماعات الوافدة قد جلبت معها عادات وممارسات تتناقض وتتنافي مع الموروث التاريخي المعروف لأهل دارفور في علاقاتهم الإجتماعية والثقافية التي إتسمت بروح التسامح والتضامن عبر تاريخهم الطويل.

– إحتلت قضية طلاب دارفور في الجامعات والمعاهد العليا حيزاً كبيراً في الأعلام المحلي والدولي وذلك بسبب مايتعرض له طالبات وطلاب دارفور من صنوف المعاملة القاسية من قبل السلطات الرسمية التي شملت تشريد أعداد كبيرة منهم والأعتقالات والملاحقات والتعذيب والتصفيات الجسدية. المطلوب هو التنسيق مع كافة القوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز حقوق الإنسان الإقليمية والدولية للتصدي لهذه الظاهرة التي تنطوي على مظاهر الكراهية والعنصرية وذلك بالإصرار على متابعة التحقيقات المرتبطة بهذه الإنتهاكات لغرض تقديم المتورطين إلى العدالة. يحتاج الحزب لتحرك واسع وفعال من أجل الإلتقاء ببقية أطراف النزاع وكافة أصحاب المصلحة ومع الشركاء الدوليين ويجب أن ألا تستثني المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالنزاع في هذا الخصوص كما يجب الإتصال بجميع الحركات الموقعة على إتفاقيات السلام وكذلك بالحركات غير الموقعة على أي إتفاقيات إلي جانب القوي السياسية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى القومي والولائي في إقليم دارفور بالإضافة إلى الجلوس مع قادة المجتمع الدارفوري ومنظمات النساء والطلاب وأساتذة الجامعات وكذلك مع النازحين واللاجئين ما أمكن ذلك بغرض التفاكر حول هذه المقترحات وسماع آرائهم وأفكارهم بشأن مستقبل العملية السلمية وبغرض وقف الحرب ومن أجل وحدة الإقليم ووحدة السودان.

=====================

الخاتمة:

يؤكد الحزب أن معالجة كارثة دارفور لا بد أن تتم في إطار الحل القومي للأزمة الوطنية عن طريق الحوار بعيدا عن الخيارات العسكرية. وهذا يعني وقف الحرب ونزع السلاح وأجراء المصالحات القبلية ومباشرة إجراءات تطبيق العدالة وفقاً للمعايير الدولية ولموروثات أهل دارفور وتمكين المواطنين من العودة الطوعية إلي قراهم الأصلية. ويعترف بالخصوصية النسبية لقضايا دارفور.

يرمي الحزب الشيوعي لاستجلاب الدعم والتأييد للحل السياسي القومي للأزمة، وتوسيع القاعدة السياسية لجميع الأتفاقيات ليشمل كل الحركات الدارفورية، عن طريق إقناع الحركات بجدوى الحلول التفاوضية ومكاسبها، خاصة إذا توصلت الحركات إلى موقف تفاوضي موحد، ففي ظل ظروف الإستقطابات القبلية والجهوية يدرك الحزب أن هناك صعوبات تواجه موضوع توحيد كافة الحركات المسلحة في تنظيم واحد ولكن يظل هناك امل في أن تتوصل هذه الحركات إلي تبني موقف تفاوضي موحد حول القضايا والمطالب الرئيسية لأهل دارفور في الأيام المقبلة. ويؤكد الحزب إستعداده لمواصلة الجهود الحثيثة لتحقيق هذا الهدف.

على الرغم من ان هناك مكاسب بدرجات متفاوتة في جميع الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة وبعض الحركات المسلحة إلا ان المشكلة الأساسية لا تكمن في مضمون ومحتويات الاتفاقيات بل في عدم جدية حكومة الأنقاذ في تنفيذ بنود هذه الاتفاقيات بأرادة سياسية مسئولة وصادقة. وفي أن الإتفاقيات الثنائية لن تقدم الحل النهائي الشامل المنشود.

سيواصل الحزب سعيه عبر الصلة المتوفرة مع كل أطراف الصراع وأصحاب المصلحة الحقيقيين، بما في ذلك النازحين في المعسكرات وقيادات المجتمعات الأهلية. للوصول إلى رؤية مشتركة حول الخطوات العملية التي من شأنها أن تساعد على إيقاف الكارثة الإنسانية المتفاقمة والحفاظ على وحدة أهل دارفور وإعادة ما دمرته الحرب وتحقيق سلام عادل ودائم.

كما يدرك الحزب أن هناك مسئولية أخلاقية وسياسية تجاه المتضررين المباشرين من هذه الكارثة خاصة النازحين واللاجئين وطلاب دارفور بالجامعات المختلفة.

وكذلك تجاه معاناة الملايين من سكان دارفور الذين ظلوا بلا مأوى في العراء لفترة تزيد عن العشر سنوات.

كما سيواصل مركز الحزب وقيادات المناطق الحزبية في دارفور، اللقاءات مع حركات دارفور وسائر مكونات المجتمع الدارفوري، وإصدار البيانات وإقامة الندوات والمخاطبات بما في ذلك المخاطبات للنازحين وقياداتهم، ومواصلة صدور صفحة دارفور بالميدان.

'' إنتهى''

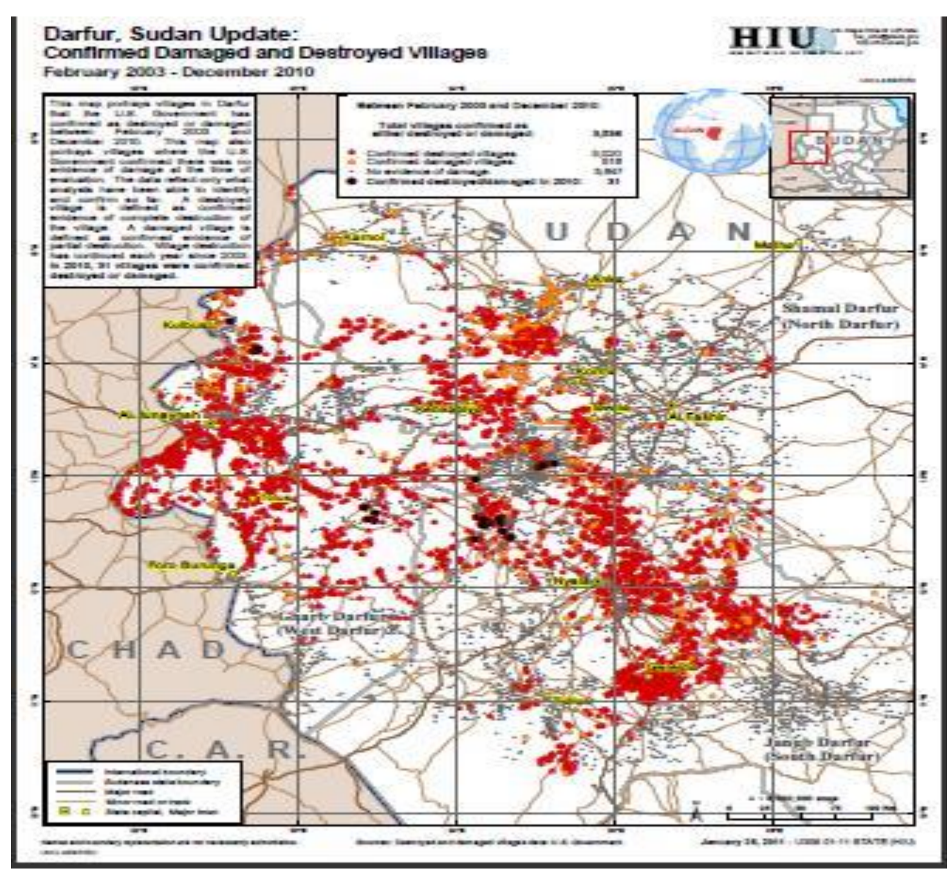
اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

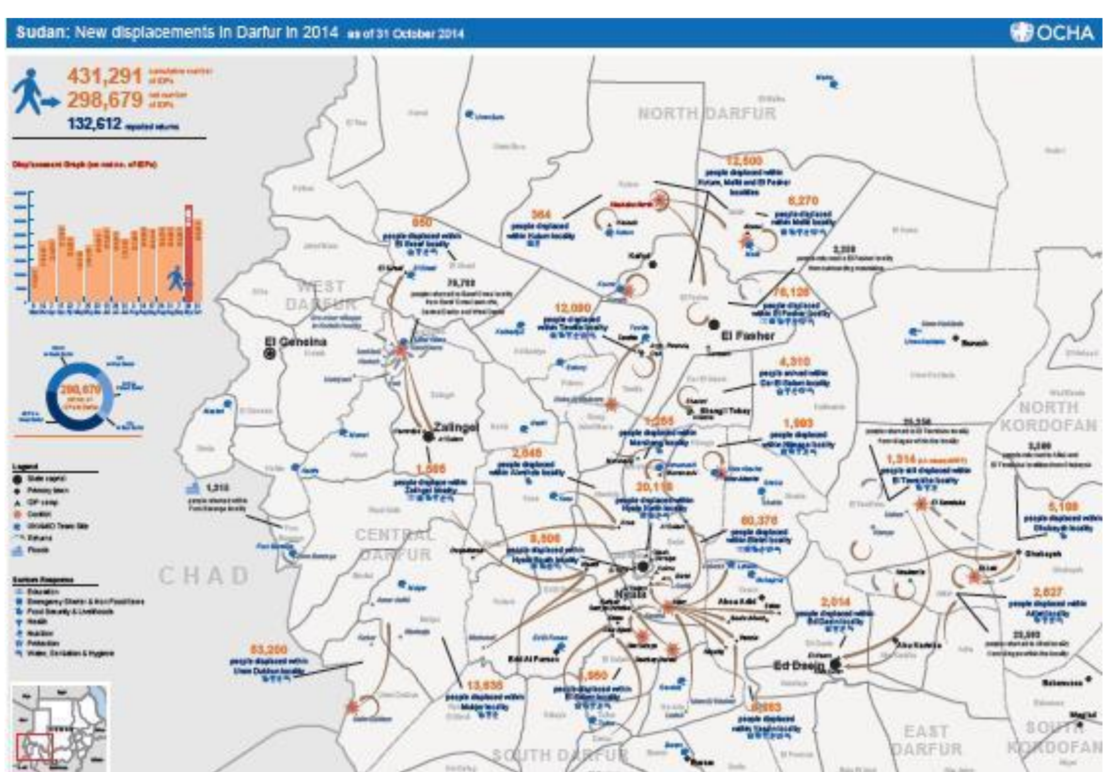
أغسطس 2014

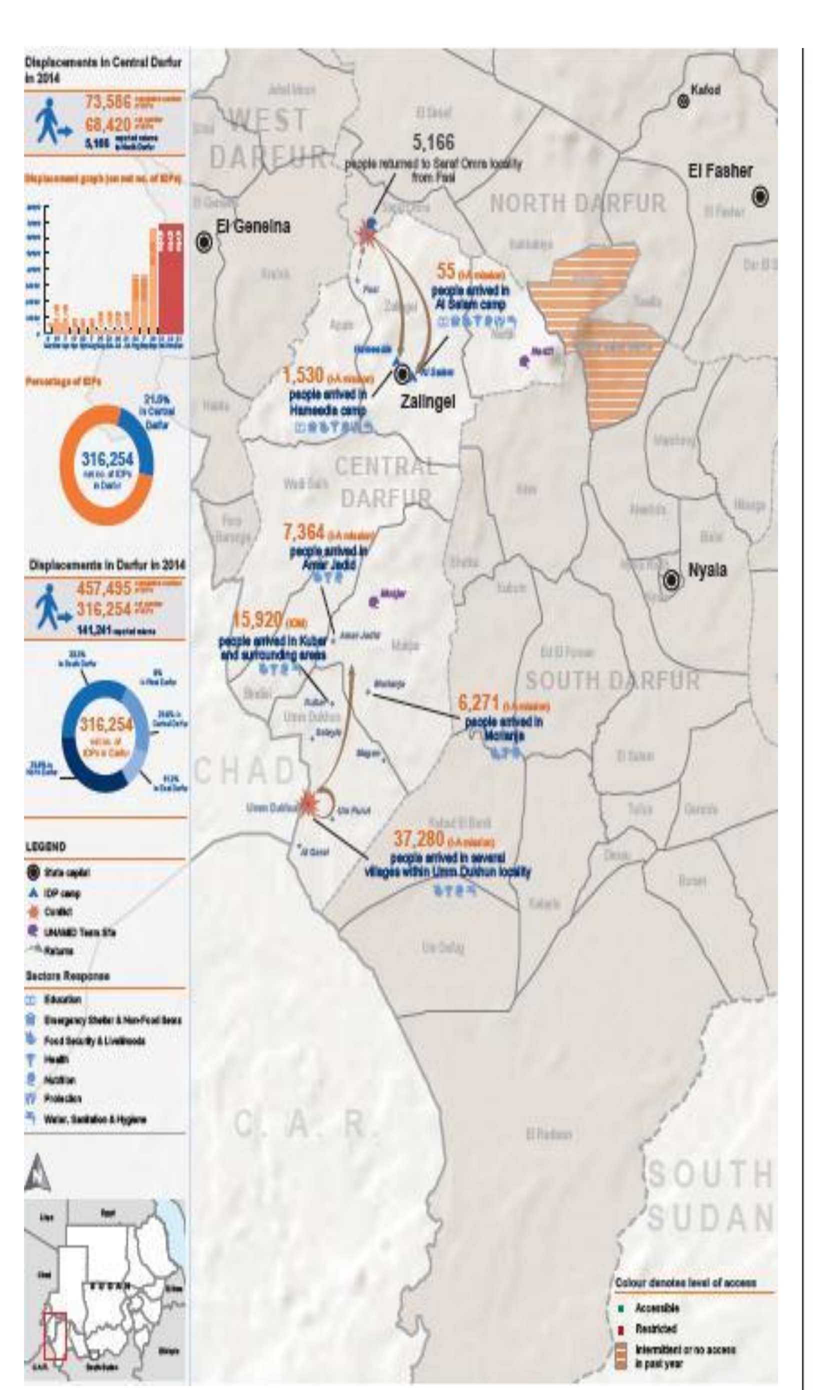
====================

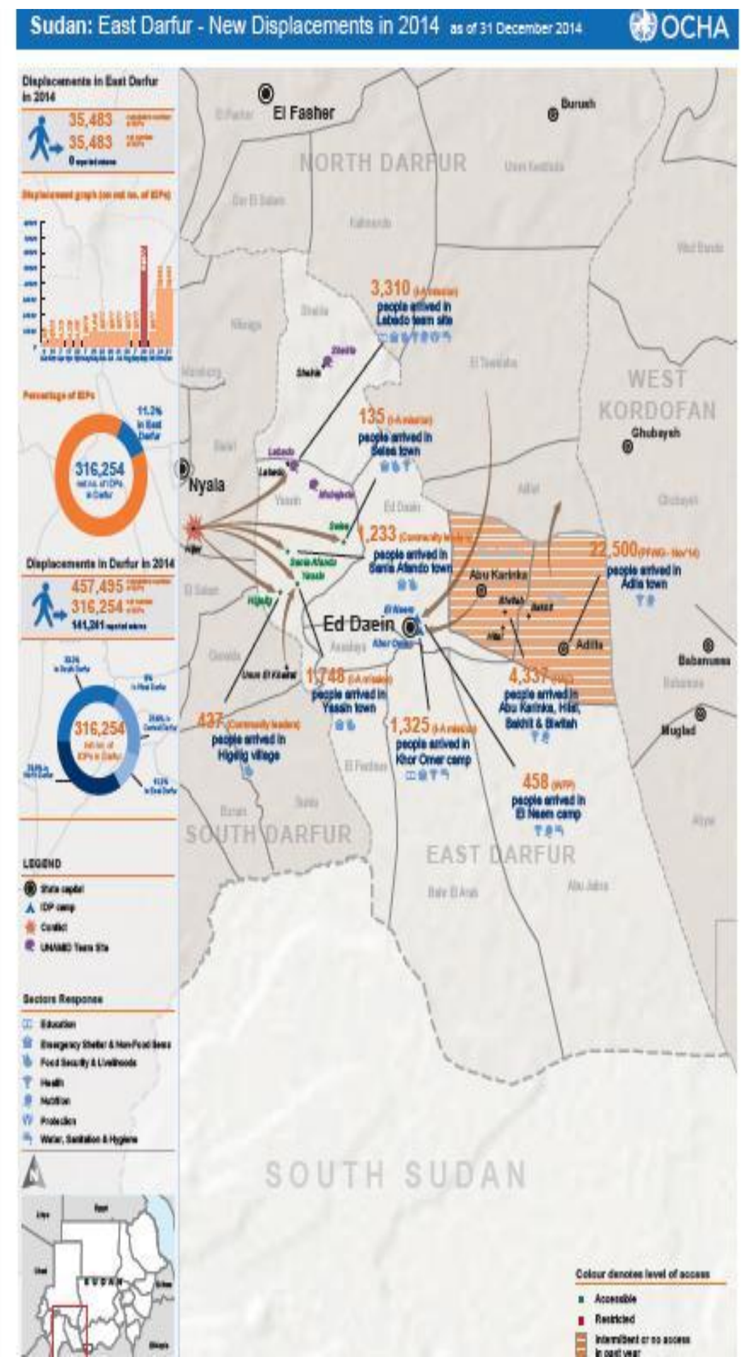
الخرط توضح :

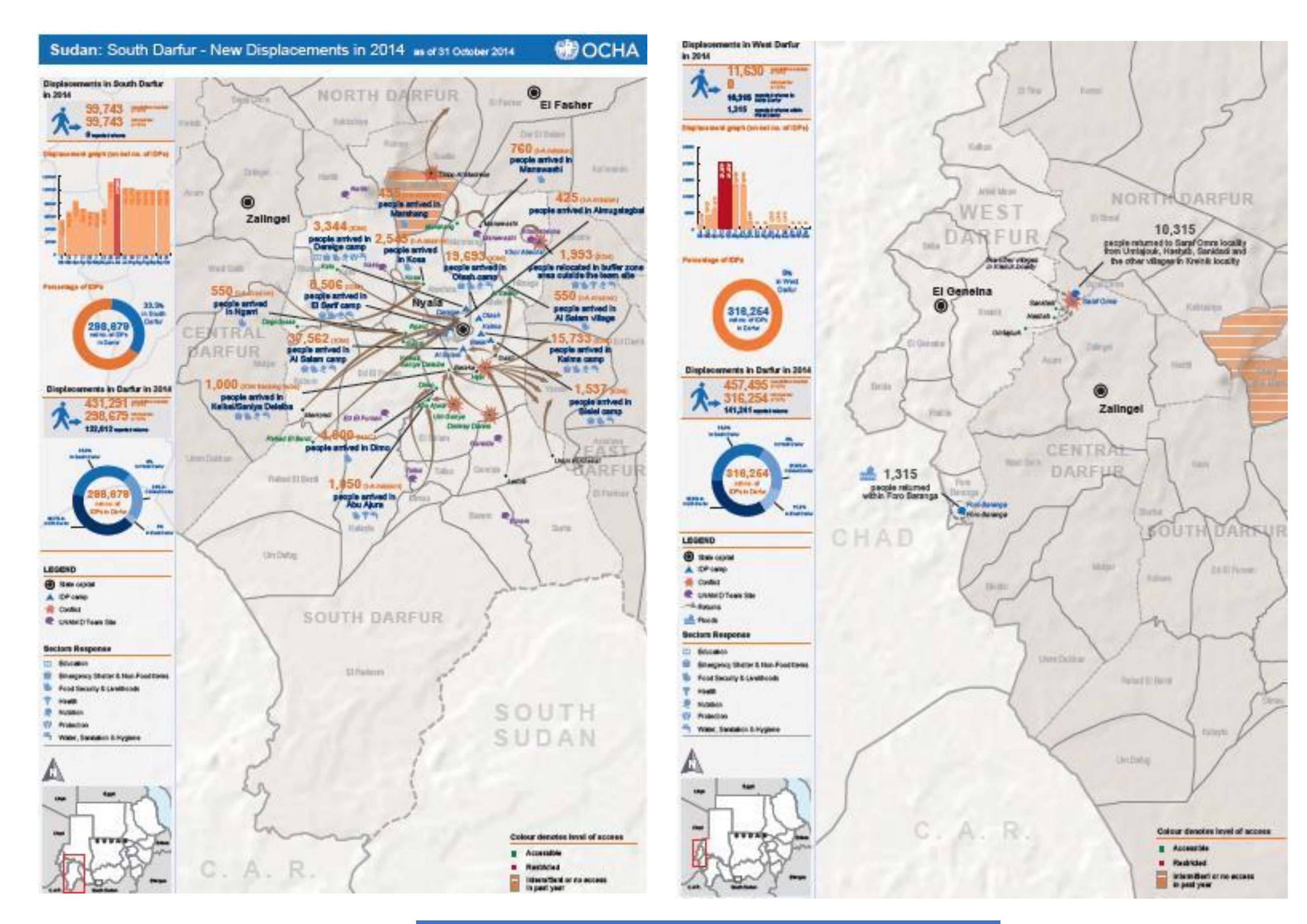
- **القرى المحروقة.**
- **معسكرات النزوح.**






Displacements in Central Darfur in 2014
73,586
68,420
5,166
Displacement graph (on net no. of IDPs)
Percentage of IDPs
316,254
Displacements in Darfur in 2014
457,495
316,254
141,241
WEST DARFUR
El Geneina
5,166
people returned to Saraf Omra locality from Fasi
NORTH DARFUR
El Fasher
Kafod
55
people arrived in Al Salam camp
1,530
people arrived in Hameedia camp
Zalingei
CENTRAL DARFUR
7,364
people arrived in Amar Jadid
15,920 (IOM)
people arrived in Kubum and surrounding areas
6,271
Nyala
SOUTH DARFUR
CHAD
37,280
people arrived in several villages within Umm Dukhun locality
C. A. R.
SOUTH SUDAN
LEGEND
State capital
IDP camp
Conflict
UNAMID Team Site
Returns
Sectors Response
Education
Emergency Shelter & Non-Food Items
Food Security & Livelihoods
Health
Nutrition
Protection
Water, Sanitation & Hygiene
Colour denotes level of access
Accessible
Restricted
Intermittent or no access in past year


Sudan: East Darfur - New Displacements in 2014 as of 31 December 2014
OCHA
Displacements in East Darfur in 2014
35,483
35,483
0
Displacement graph (on net no. of IDPs)
Percentage of IDPs
316,254
Displacements in Darfur in 2014
457,495
316,254
141,241
El Fasher
Burush
NORTH DARFUR
3,310
people arrived in Labado team site
WEST KORDOFAN
Ghubaysh
135
people arrived in Selea town
Nyala
1,233
people arrived in Sania Afando town
Abu Karinka
22,500
people arrived in Adila town
Ed Daein
Adila
1,748
people arrived in Yassin town
4,337
people arrived in Abu Karinka, Hilal, Bakhit & Biwitah
437
people arrived in Higelig village
1,325
people arrived in Khor Omer camp
458
people arrived in El Neem camp
Babanusa
Muglad
SOUTH DARFUR
EAST DARFUR
SOUTH SUDAN
LEGEND
State capital
IDP camp
Conflict
UNAMID Team Site
Sectors Response
Education
Emergency Shelter & Non-Food Items
Food Security & Livelihoods
Health
Nutrition
Protection
Water, Sanitation & Hygiene
Colour denotes level of access
Accessible
Restricted
Intermittent or no access in past year



Number of People Newly Displaced in Darfur Per Year as of 22.02.15 (OCHA, OCHA)		
Year	**Net Number**	**Cumulative (Year)**
2003	989,920	-
2004	853,000	-
2005	No Data	-
2006	270,000	-
2007	300,000	-
2008	317,000	-
2009	175,000	-
2010	268,000	-
2011	80,000	-
2012	114,000	-
2013	380,000	-
2014	316,254	
2015	41,304	

مصادر :

- بيان مارس 2003.
- بيان لا بديل للحل السياسي القومي لأزمة دارفور. اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني مايو 2013م.
- كتيب "دارفور قراءة في ملف الأزمة" مكتب أعلام الحزب – اللجنة المركزية 2011م.
- مناقشات ندوة اللجنة التحضيرية للمؤتمر السادس "عشرة سنوات لكارثة دارفور".
- صفحة صوت دارفور – صحيفة الميدان.
- الخرائط والاحصائيات من مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية OCHA.

====================